جامعـــة يحي فارس المدية

كليـة العلـوم الاقتصاديـة و العلـوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

دراسة مقارنة بين المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي من ناحية الإفصاح المحاسبي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في مالية ومحاسبة

تخصص: محاسبة

من إعداد الطالبين :

- ✓ بن عيسى عزالدين
- ✓ هلال وليد

تحت إشراف الأستاذ:

- بوعرار شمس الدين

تحت أعضاء لجنة المناقشة

- ✓ بوعرار أحمد شمس الدين،أستاذ محاضر، جامعة المدية، مقررا و مشرفا.
- ✓ يرقي عبد الكريم، أستاذ محاضر، جامعة المدية، رئيسا.
- ✓ سعيدي يوسف، أستاذ محاضر، جامعة المدية،عضوا ممتحنا.

السنة الجامعية 2017-2018

شكـــر و عرفـــان

الحمد الله رب العالمين حمدا يليق بعظمة جلالته وله الشكر بكافي نعمه وأفضل الصلاة على أنبيائه المرسلين وسيد الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم.

و على اله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين من لا يشكر الناس لا يشكر الله، إذا كان لابد من الشكر فإننا لا نبالغ أن قلنا إن الكلمات لا تكفي مهما ثقلت معانيها.

فمن باب العرفان بالفضل نتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف "بوعرار شمس الدين" لتتويجه لعملنا بإكليل من النصح و الإرشادات فكان لنا خير معين و سند في انجاز هذا البحث.

كما نتقدم بالشكر الخاص لجميع الأساتذة الذين لم يبخلوا علينا بنصائحهم و توجيهاتهم البناءة و إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل المتواضع وشكرا.

عزالدين، وليد.



إهـــداء

أهدي ثمرة جهدي إلى التي نعبر الكلمات بالوفاء بفضلها و الإشادة بحقها، إلى التي علمتني أن الحياة كفاح وأن ثمارها بعد ذلك النجاح إلى أغلى شيء عندي في الدنيا

أمي العزيزة.

إلى من أحمل اسمه أبي الغالي، و شقيقاتي وأزواجهم إلى الأخ التي لم تلده أمي حميد، إلى الكتاكيت الصغار عبد الرحيم، أنس، دعاء، دينة، مريم.

إلى الأستاذ المشرف" بوعرار شمس الدين" الذي مد لي يد العون الذي أعطي له فائق الاحترام والتقدير.

إلى من عرفت كيف أجدهم و علموني أن لا أضيعهم أصدقائي:وليد، سليمان، بوزيان، الطيب،إسماعيل، محمد، بلال، حمزة، جلال.

إلى الإخوة البنات الذين لهم فائق الاحترام: ليلى، صبرينة، عتيقة.الذين كانوا سندا لي في المسار الدراسي.

إلى كل من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلمي، وكل من هم في ذاكرتي و سقطوا سهوا من مذكرتي،إلى من أمتلك مكانة في قلبه و يمتلك مكانه في قلبي.

عزالدين.





إهداء

بدأنا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات ونحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع

- إلى منارة العلم والإمام المصطفى الأمي إلى سيد الخلق إلى رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم
- إلى من سعى و شقى لأنعم بالراحة و الهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة و صبر والدي العزيز
- إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى والدتي أطال الله في عمرها
- إلى من سرنا سويا و نحن نشق الطريق معا نحو النجاح و الإبداع إلى من تكاتفنا يد بيد و نحن نقطف زهرة العلم إلى صديقاتي ليلى و زميلاتيوزملائي .
- إلى من علموا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى و أجلى عبارات في العلم إلى من صاغوا لنا علمهم حروفا و من فكرهم منارتا تنير لنا سيرة العلم و النجاح إلى أساتذتنا الكرام
- الى من وسعهم قلبي ولم تسعهم هذه الورقة

وليد...



المستخلص:

يعتبر الإفصاح المحاسبي من أهم ما تناولته المعايير المحاسبية الدولية و النظام المحاسبي المالي سواء من حيث الشكل أو المضمون نظرا لأهميته في توصيل المعلومات إلى المستخدمين و مساعدتهم في اتخاذ القرارات، و بما أن الجزائر قامت بإصلاح نظامها المحاسبي المعمول به منذ الاستقلال من خلال أنشاء النظام المحاسبي المالي الذي تبنت من خلاله المعايير المحاسبية الدولية.

و في هذا الموضوع تناولنا الإفصاح المحاسبي من خلال الإشكالية المطروحة حول الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية و النظام المحاسبي المالي، ومن خلال الإجابة عنها قمنا بالجمع بين الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي، كما تم إسقاط جانب المقارنة بين النظام المحاسبي المالية والمعايير المحاسبية الدولية من جانب الإفصاح المحاسبي،لنصل في الأخير إلى مجموعة من النتائج أن هناك نقاط توافق و تقارب بينهم كما توجد أيضا نقاط تباعد و اختلاف.

الكلمات المفتاحية:

الإفصاح المحاسبي ، المعايير المحاسبية الدولية، النظام المحاسبي المالي.

Abstract:
L'information comptable est l'un des aspects les plus importants des normes comptables internationales et du système de comptabilité financière, tant en termes de forme que de contenu, car elle permet de communiquer des informations aux utilisateurs et de les aider à prendre des décisions. Dans lequel il a adopté les normes comptables internationales.
À cet égard, nous avons abordé la publication d'informations comptables par le biais de la publication d'informations comptables conformément aux normes comptables internationales et au système de comptabilité financière, et en y répondant, nous avons combiné les informations comptables avec les normes comptables internationales et le système comptable. Par la divulgation comptable, pour arriver à un ensemble final de résultats qu'il y a des points de convergence et de convergence entre eux car il y a aussi des points de divergence et de différence.

les mots clés:
Divulgation de la comptabilité, Normes comptables internationales, Normes de comptabilité financière.



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	/
الإهداء	/
الملخص	/
فهرس المحتويات	II
قائمة الجداول و الأشكال	V
مقدمة عامة	أ.ب.ج.د.هـ.و
الفصل الأول: المعايير المحاسبية الدولية	
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار العام للمعايير المحاسبية الدولية	3
المطلب الأول: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية و خصائصها	3
المطلب الثاني: أسس ظهور المعايير المحاسبة الدولية وأسباب نشوئها، مزاياها ومجال تطبيقها	4
المطلب الثالث: أهمية المعايير المحاسبية الدولية وأهدافها	8
المبحث الثاني: مجلس المعايير المحاسبة الدولية	11
المطلب الأول: أسباب و دواعي إعادة هيكلة لجنة المعايير المحاسبية الدولية	11
المطلب الثاني: الفرق بين لجنة المعايير المحاسبية الدولية و مجلس المعايير المحاسبية الدولية	12
المطلب الثالث: هيكل و إدارة مجلس معايير المحاسبة الدولية	14
المبحث الثالث: منظمات المعايير المحاسبية الدولية	16
المطلب الأول: هيئات معايير المحاسبية الدولية	16
المطلب الثاني :كيفية إصدار المعايير المحاسبية الدولية	20
المطلب الثالث: تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في العالم	23
خلاصة الفصل	28

الفصل الثانى: الإفصاح المحاسبى	
تمهيد	30
المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي	31
المطلب الأول : تعريف الإفصاح المحاسبي وأنواعه	31
المطلب الثاني :متطلبات الإفصاح المحاسبي ومعوقاته	37
المطلب الثالث: معوقات الإفصاح المحاسبي	38
المبحث الثاني: أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي و الإفصاح في القوائم المالية	39
المطلب الأول: أهمية الإفصاح المحاسبي	39
المطلب الثاني: أهداف الإفصاح المحاسبي ودوره في تحقيق الملائمة و المصداقية	39
المطلب الثالث:الإفصاح في القوائم المالية والقوائم الواجب الإفصاح عنها	41
المبحث الثالث: مقومات وأساليب الإفصاح المحاسبي	43
المطلب الأول: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات	43
المطلب الثاني: أساليب وقواعد الإفصاح المحاسبي	44
المطلب الثالث: العناصر المؤثرة على عملية الإفصاح المحاسبي	53
خلاصة الفصل	54
الفصل الثالث: الفرق بين المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي من ناحية الإفصاح المحاسبي	
تمهيد	56
المبحث الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي	57
المطلب الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي المالي	58
المطلب الثاني: تطبيق النظام المحاسبي المالي، المجال والآليات والتحديات	58

المطلب الثالث: متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي	63
المبحث الثاني:الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية	64
المطلب الأول:الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS 1	64
المطلب الثاني: الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS 24	71
المطلب الثالث: الإفصاح حسب محتوى المعيارIFRS7	74
المبحث الثالث: أوجه التوافق و التباعد بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية	81
المطلب الأول: جدول رقم (03) يبين الاختلافات بين النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية	82
المطلب الثاني: نقاط التوافق بين النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية	84
المطلب الثالث: نقاط التباعد بين النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية	90
خلاصة الفصل	92
خاتمة عامة	93
قائمة المراجع	97



قائمة الجداول والأشكال

قـــائمة الجـــداول و الأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	إجراءات إصدار معيار محاسبي دولي	23
02	يوضح طرق الإفصاح العامة	34
03	أهم متطلبات الإفصاح لكل من لجنة المبادئ المحاسبية و لجنة معايير المحاسبية المالية	36
04	يبين الاختلافات بين النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية.	82
05	مقارنة بين النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية من حيث المبادئ المحاسبية	84
06	مقارنة بين النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية من حيث القوائم المالية	87

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	**الهيكل التنظيمي الجديدIASC**	20



المقدمة

تعتبر المحاسبة نظام معلومات لقياس و إيصال نتائج الأحداث الاقتصادية للمؤسسات إلى فئات عديدة من أصحاب المصالح ، و قد أكد عليها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين عندما حدد هدف المحاسبة على أنه توفير المعلومات التي يمكن أن تكون فائدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية ، ويعتبر الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية و الأداة الفعالة لإيصال نتائج تلك الإحداث لهؤلاء المستخدمين لدعم قراراتهم خصوصا المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل.

و بما أن مخرجات النظام المحاسبي عبارة عن قوائم مالية، فيجب أن يكون إعداد القوائم المالية ذات فائدة لمستخدميها، بالاستناد على مبدأ الإفصاح المحاسبي باعتباره أحد المبادئ المحاسبية الذي يتطلب أن تصمم، وتعد القوائم المالية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس بدقة جميع الأحداث و الحقائق المالية الجوهرية التي أثرت على المؤسسة خلال فترة معينة.

وتقديرا لدول عديدة للدور الحيوي الذي تلعبه المحاسبة على المستوي الإقتصادي من خلال ما توفره من معلومات لمستخدمي التقارير المالية ، و تأثيرها البالغ على قرارات التخطيط و الاستثمار و التمويل، فقد عينة تلك الدول بتنظيم سياستها المحاسبية من خلال إصدار معايير محاسبية خصوصا التي تحكم قواعد الإفصاح في التقارير المالية ، نظرا للدور الذي تلعبه في تنظيم أسلوب إعلام مستخدمي البيانات المحاسبية بالمعلومات التي تسهل تقييم أداء المؤسسة و الوقوف على قدرتها في تحقيق أهدافهم كمستثمرين أو مقرضين ، لأن أي تضليل في المعلومات المتضمنة في هذه القوائم من شأنه أن يفقدها أهميتها وبالتالي التأثير علي قرار الاستثمار الذي يتطلب أن تتسم البيانات المنشورة بقدر معقول من المصداقية ليكون بالإمكان الوثوق بها والاعتماد عليها في عمليات التخطيط و الرقابة و أن تكون قابلة للمقارنة ، ويمكن استخدامها لتقييم أداء المؤسسات و الوقوف على مراكزها المالية.

ونتيجة للتطورات الاقتصادية الهائلة التي يشهدها العالم أدرك المسؤولون و المهتمون بمهنة المحاسبة أهمية وجود معايير محاسبية لتكون المرشد في تحديد الطرق المناسبة لقياس الإحداث المالية وعرضها و الإفصاح عنها في القوائم المالية، حيث يمكن القول بأنه من الأسباب الهامة لحدوث انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية هو عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح و الشفافية وعدم إظهار البيانات

و المعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية لهذه الوحدات الاقتصادية ، وقد انعكس ذالك في مجموعة من الآثار السلبية أهميتها فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية وبالتالي فقدان هذه المعلومات لأهم عناصرها إلا وهو جودتها، ومن الواضح إن احد أهداف المعايير المحاسبية الدولية هو تحسين مستوى الشفافية في عملية الإفصاح حني تعكس الحقائق الاقتصادية للمؤسسة، مما يجعل المؤسسات بشتى أنواعها و أنشطتها أكثر فهما و قربا من السوق العالمية و يساعدها علي دخولها ، لان طريقة الإفصاح غير المهونة وغبر المقروءة عالميا ستؤثر سلبا علي عملية تجميع الأموال والاستثمارات الخارجية ومعلوم إن الاتصال عبر نفس اللغة مع ذوي المصالح المحليين والعالميين سيعزز الثقة بالمؤسسات أو النظام المالي المتبع في تلك الدولة و يحسن من قدراتها في الحصول على تمويلات خارجية، حيث أن أصحاب المصالح يطلبون معلومات دقيقة تساعدهم في إجراء المقارنات والدراسات والتحليلات اللازمة من اجل اتخاذ قرار اقتصادي رشيد.

إشكالية البحث:

من أجل معرفة الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية و النظام المالي المحاسبي و كيف أثروا عليه من ناحية كفاءة وجودة المعلومات المعروضة قي القوائم المالية تتبلور الإشكالية التي سنحاول الإجابة عليها من خلال المقارنة والتي يمكن صياغتها علي النحو التالي:

- **أين تكمن أوجه التمايز و التشابه بين المعايير المحاسبية الدولية و النظام المحاسبي المالي من ناحية الإفصاح المحاسبي؟**

وللإحاطة بالموضوع أكثر تم تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك إختلاف بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية من ناحية الإفصاح المحاسبي؟
- هل النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية يضمن مستوى كافي من الإفصاح لمختلف الفئات و جميع الأطراف المستفيدة وهل هو جدير بتوفير معلومات ذات جودة عالية؟
- هل الإفصاح المحاسبي وفق النظام المالي المحاسبي و المعايير المحاسبية الدولية يقلل من التحديات المعاصرة لنقص الجودة في المعلومات؟

الفرضيات:

4- هناك اختلاف بين المعايير المحاسبية الدولية والنظام المالي المحاسبي من ناحية الإفصاح المحاسبي في عدة مجالات وحسب الظروف البيئية و الاقتصادية.

2- الإفصاح المحاسبي يراعي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية و النظام المالي المحاسبي ويسعي على تحقيق جودة المعلومات عالية تساعد الأطراف الخارجية و الداخلية.

3- الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية و النظام المالي المحاسبي من شأنه تعزيز جودة المعلومات المحاسبية و المالية وتوفيرها لمختلف المستعملين.

أهمية البحث:

تبني الجزائر المعايير المحاسبية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي وهنا ظهرت العديد من الإشكاليات المطروحة للدراسة والبحث ومن بينها كيف يكون الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي و المعايير المحاسبية الدولية.

يعتبر الإفصاح المحاسبي و مدى تطبيقه من أهم المواضيع المطروحة للدراسة على المستوي الدولي، و يستمد البحث أهمية من الاتجاه المتزايد نحو الانسجام وتوافق التطبيقات المحاسبية على الصعيد الدولي، الأمر الذي يحتم على كل دولة راغبة بالاندماج في الاقتصاد العالمي كالجزائر، اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة و الإفصاح المحاسبي وتكيف المؤسسات مع الأنظمة المحاسبية الجديدة.

كما تكمن أهمية البحث من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي يوافق في محتواه ما جاءت به معايير المحاسبة الدولية وما سيحققه من إفصاح و شفافية سعيا لتحقيق التنمية و جلب الاستثمارات.

أهداف البحث: تتمثل أهداف الدراسة في:

- محاولة التعريف بالمعايير المحاسبية الدولية والهيئات القائمة عليها.
- عرض أهمية المعايير المحاسبية الدولية و النظام المالي المحاسبي ودورها في تحقيق الإفصاح المحاسبي.
- معرفة مدي تطبيق الإفصاح المحاسبي وفق النظام المالي المحاسبي مع المعايير المحاسبية الدولية.
- إبراز معرفة التوافق و التباعد في الإفصاح المحاسبي وفق النظام المالي المحاسبي و المعايير المحاسبية الدولية.

مبررات اختيار الموضوع:

يمكن تلخيص مبررات اختيارنا لموضوع البحث في النقاط التالية:

- اهتمامنا بموضوع المحاسبة كونه يدخل ضمن اختصاصنا.
- موضوع بالغ الأهمية خاصة مع توجه العديد من الدول نحو المعايير المحاسبية الدولية.
- كون علم المحاسبة من إحدى العلوم الاجتماعية فهي تعرف تغيرات وتطورات متسارعة خاصة على المستوى الدولي ، وهو الأمر الذي يستوجب البحث الدائم والمتواصل في هذا المجال.
- إصلاح الجزائر لنظامها المحاسبي الذي استمدته من المعايير المحاسبية الدولية ومحاولة التعرف على مدى توافق الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية.

منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، ونظرًا لما تستدعيه طبيعة الموضوع، تم الاستعانة بمجموعة من المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية، حيث تم الاعتماد على المنهج التاريخي لاستعراض هيئات المعايير المحاسبية الدولية، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي بالإطار النظري و المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية وكذا النظام المحاسبي المالي الجديد و الإفصاح المحاسبي.
وكما تم الإعتماد أيضا على المنهج المقارنة من خلال المقارنة بين النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية من ناحية الإفصاح المحاسبي و استخدام في ذلك مقارنات من عدة جوانب.

حدود الدراسة:

يتحدد إطار هذا البحث بدراسة الإفصاح المحاسبي ذات الاستعمال العام الخاص بالمؤسسات الإقتصادية في ظل النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية، ويتناول إعداد وعرض القوائم المالية والإفصاح عن السياسات والإيضاحات التفسيرية لما يرد فيها، ولذلك تم التركيز على الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية و النظام المحاسبي المالي كمرجع أساسي لإعداد الإفصاح المحاسبي.

حدود الزمانية : فترة الدراسة تمثلت في مدة 4 أشهر ونصف من الشهر فيفري إلى ماي 2018.

حدود المكانية: جامعة يحي فارس.

الدراسات السابقة:

صبايحي نوال، الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية و اثره علي جودة المعلومة رسالة ماجستير في علوم التسيير جامعة الجزائر3 سنة 2011 حيث عالجت هذه الدراسة علي مدي تأثير المعايير المحاسبية الدولية علي الإفصاح المحاسبي وكيف تأثر علي جودة و دقة المعلومات و بدراسة المعايير التي كان لها دور كبير في الإفصاح المحاسبي.

حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2008، تناولت هذه الدراسة حول إشكالية انتشار المؤسسات المتعددة الجنسيات في العالم وزيادات نشاطاتها الدولية، أدى ذلك إلى ظهور مشاكل محاسبية عديدة مما يحتم على الدول إجراء تغييرات جذرية في أنظمتها المحاسبية حتى تكون مسايرة للتطورات الاقتصادية الحديثة.

حيث تناولت هذه الدراسة نظام المعلومات المحاسبية والمعايير المحاسبية الدولية وكذا المعايير الإبلاغ المالي الدولي لإعداد التقارير المالية ، وبإضافة إلى ذلك دراسة مقارنة حول القوائم المالية والنظام المحاسبي المالي، كما خلصت هذه الدراسة إلى أنه يجب استخدام لغة واحدة ومقبولة عالميا، وهي معايير الإبلاغ المالي الذي سيؤدي إلى تشجيع الاستثمار وتوسيع الأعمال الاقتصادية، وهذه المعايير تتصف بالحيادية وتتوفر حوله ثقة كبيرة.

مداني بن بلغيث، أهمية الإصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية بالتطبيق على حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة2004، حيث تمكنت هذه الدراسة من تسليط الضوء على مدى أهمية إصلاح النظام المحاسبي في ظل أعمال التوحيد الدولية والتوافق المحاسبي، كما سلط على التجربة الجزائرية ومتطلبات الإصلاح المحاسبي ضمن مسار التوحيد المحاسبي ، وخلصت الدراسة على أن هناك إدراك قوي وإجماع كبير حول أهمية الإصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في الجزائر ، وبالتالي أوصى بأن الإصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات يعد أمرا ضروري لضمان مسايرة الممارسة المحاسبية لكافة المستجدات والتحولات العميقة التي تعرفها الجزائر.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

- التطرق إلى المعايير المحاسبية الدولية بكل جوانبها من مفاهيم ، مزايا ، محددات وغيرها.

- التطرق إلى الجانب النظري للنظام المحاسبي المالي والقيام بمقارنة بين النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية من جانب الإفصاح المحاسبي و اكتشاف نقاط التوافق و التباعد.

- التعرف على الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية وكذا النظام المحاسبي المالي.

هيكل الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة وبهدف الوصول إلى نتائج والأهداف المسطرة قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول ، وبالإضافة إلى المقدمة العامة والخاتمة وهذا كما يلي:

الفصل الأول: معايير المحاسبية الدولية و الذي تطرقنا فيه إلى معرفة الإطار العام للمعايير المحاسبية الدولية وكذا المنظمات والهيئات.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي و الذي تطرقنا فيه الي المفاهيم المتعلقة به والي معوقاته و أهدافه و أهميته.

الفصل الثالث: قمنا بالتعريف بالنظام المحاسبي المالي وتحديد أهدافه و أهميته وتطرقنا بشكل كبير أيضا على المقارنة بين النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية من ناحية الإفصاح المحاسبي واكتشاف نقاط التوافق و التباعد.



الفصل الأول:

المعايير المحاسبية الدولية

تمهيد:

استجابة لاحتياجات مختلفة وغير متجانسة من المعلومات لأطراف مختلفة، تطورت المحاسبة عبر الزمن في مواكبة التحولات والتطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي والقانوني حتى أصبحت لها أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات لفئات عديدة تهتم بالمحاسبة.

وبالنظر لدورها في هذا الميدان، فإن المحاسبة في أي بلد لإطار قانوني وتنظيمي بشكل مرجعا أساسيا لها، يعمل على تنظيمها وتوضيح المبادئ و القواعد الأساسية التي تقوم عليها، و تحديد القوائم المالية المطلوب إعدادها غير أن التحولات التي يعرفها الاقتصاد العالمي في إطار العولمة الاقتصادية وفي الانفتاح الاقتصادي، بإمكانهما التأثير على هذا المرجع الأساسي و بالتالي تفرض على المحاسبة التكييف مع التحولات.

فظهور الشركات متعددة الجنسيات لها دور في مجال تطوير المحاسبة الدولية، حيث تمتد اهتماماتها في المحاسبة الدولية إلى ابعد من القضايا النظرية أو المحدودة على فئة أو مجال نحدد، أن تعقيد و انتشار عملياتها تواجه صعوبات في عملية إعداد القوائم المالية المجمعة لجميع فروعها داخل و خارج البلد الأصلي لها،و صعوبة تقديم ، بعد ذلك معلومات مالية موحدة متجانسة و موثوق بها عن أنشطتها للمستثمرين فيها و المتعاملين معها، وقد جعلت هذه الاختلافات من المحاسبة في قمة الاهتمام، و بدأ السعي للعمل على إرساء نظام محاسبي جديد مبني على إخضاع الممارسة المحاسبية على مستوى الدول لمعايير دولية، وهو ما مهد لظهور ما اصطلح عليه بالمعايير الدولية المحاسبية، وقصد الوصول إلى تحقيق إسقاط للجانب النظري الذي تطرقنا إلية قمنا بتقسيمه هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: إطار العام للمعايير المحاسبية الدولية.

المبحث الثاني: مجلس معايير المحاسبة الدولية.

المبحث الثالث: منظمات معايير المحاسبية الدولية.

المبحث الأول: الإطار العام للمعايير المحاسبية الدولية

تتمثل المعايير المحاسبية الدولية مجموعة متكاملة من المعايير المحاسبية عالية الجودة، وقابلة للفهم والتطبيق وتلبي المطالب بوجود الشفافية وقابلية للمقارنة في أسواق رأس المال العالمية إن وضع معايير المحاسبية الدولية تمثل أداة مفيدة لدعم بيئة تنظيمية دولية مستقرة وأكثر أمنا.

المطلب الأول:مفهوم المعايير المحاسبية الدولية و خصائصها

أولا: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية

بفعل تطور التبادل التجاري بين الشركات المتعددة الجنسيات في مختلف الدول أصبح إجراء المقارنات بين القوائم المالية لهذه الشركات وفروعها أمرا عسيرا، وأصبح من الصعب كذلك تقييم أداء الشركات وفروعها المختلفة في تلك الدول.

وقد ترتب عن ذلك الحاجة إلى المعايير المحاسبية الدولية، تأخذ بعين الاعتبار كل المشاكل والصعوبات وتحظى باعتراف من طرف الشركات الكبرى ومن طرف الدول.

ويعرف المعيار حسب منظمة المعايير العالمية INTERNATIONAL STANDARDS organization على أنه وثيقة أعدت بإجماع، ومصادق عليها من قبل هيئة معترف بها، تعطي لاستعمالات مشتركة ومتكررة، قواعد أو خطوط عريضة أو مواصفات للأنشطة أو نتائجها لضمان مستوي تنظيم أمثل في سياق معين)[1].

يمكن اعتبار المعايير المحاسبية على أنها لكل القواعد المتعلقة بالمحاسبة مهما كانت طبيعتها إلزامية أو اختيارية، أي أنها كل ما من شأنه أن يشكل دليلا أو مرجعا سواء كانت نصوص تشريعية أو تنظيمية أو توصيات، صادرة عن سلطات مؤهلة لتنظيم الميدان المحاسبي، كما أن مفهومها يعني جميع القواعد التي تلتزم بتطبيقها المؤسسات لأجل إعداد قوائمها المالية[2] .

---

[1]- حواس صلاح، **التوجه الجديد نحو معاير الإبلاغ المالي الدولي**،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص58.

[2]- مداني بن بلغيث، **أهمية أصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية (التطبيق على حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه دولة، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص62.

أما في المحاسبة فإن المعايير المحاسبية هي مجموعة من المقاييس والإرشادات المرجعية الوضعية والمحددة، يستند عليها المحاسب في انجاز عمله من قياس واثبات وإفصاح عن المعلومات حول الأحداث الاقتصادية للمشروع[1].

والمعروف أن المعيار المحاسبي ينبع أساسا من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بين الممارسين لمهنة المحاسبة، وقد تختلف بعض الدول في الإجراءات التي تتبعها تنفيذا لهذه المبادئ ،والمعيار المحاسبي يرتبط بالنموذجية أو أفضل مجموعة من القواعد أو الطرق التي توفر نتائج و بيانات مالية صحيحة يعتمد عليها.

ثانيا: خصائص المعايير المحاسبية الدولية

تتسم المعايير المحاسبية الدولية بمجموعة من الخصائص أهمها[2]:

- قدرة على تحقيق الإجماع خاصة بعد الإصلاحات الأخيرة التي تمر بها هيئة المعايير المحاسبية الدولية نتج عنها توسيع مجال الاستشارة دون إهمال وجهة النظر الهيئات الدولية.
- قوتها التي اكتسبتها من خلال التوفيق بين التبادل (الذي يميز الممارسة المحاسبية الوطنية)، حيال المواضيع التي تكون مجالا للمعايير، وهو ما أكسبها نوعية عالمية من الجودة.
- مرونتها نتيجة لما تقدمه من حلول ترضي مختلف مستعمليها إذ أن أهم ما يميز المعايير ليس ما تسمح به بل ما تمنعه.
- غير إجبارية لأنها ليست لها صفة قانونية أو التنظيم.

المطلب الثاني: أسس ظهور معايير المحاسبة الدولية وأسباب نشوئها، مزاياها ومجال تطبيقها.

أولا: أسس ظهور المعايير المحاسبية الدولية:

لمواكبة التطورات الهائلة في مجال الأعمال الهادفة للربح وجب إصدار معايير محاسبية مالية ليحدد على ضوئه طرق قياس تأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها،

---

[1]- سليمان بن رحمون، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد**،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر 2012-2013، ص10.

[2]- شناي عبد الكريم، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولية**، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر،2008-2009،ص10.

وإيصال نتائجها إلى المستفيدين ولقد أدركت دول كثيرة أهمية إصدار معايير المحاسبية المالية، لذا سارعت في إصدار مثل هذه المعايير لتكون الأساس الذي يتم من خلاله قياس تأثير العمليات والأحداث والظروف وإيصال نتائجها إلى كافة المستفيدين، وإن غياب معايير المحاسبية المالية سوف تؤثر حتما وبشكل سلبي ومباشر على الاقتصاد الوطني ككل، ويكمن في جوانب عديدة منها [1]:

1- صعوبة عملية اتخاذ القرارات:

قد يؤدي غياب معايير المحاسبية الدولية إلى اختلاف الأسس التي تعالج بموجبها العمليات والأحداث والظروف المالية للمنشآت المختلفة، مما ينتج عنه صعوبة مقارنة المراكز المالية لهذه المنشآت ونتائج أعمالها وبالتالي صعوبة المقارنة بين البدائل المختلفة عند اتخاذ القرارات .

2- الخطأ في عملية اتخاذ القرارات:

يؤدي غياب معايير المحاسبية الدولية أحيانا إلى استخدام طرق المحاسبية غير سليمة لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المنشأة وإيصال نتائجها إلى المستفيدين، ويترتب عن ذلك أن القوائم المالي للمنشأة قد لا تظهر بعدل مركزها المالي ونتائج أعمالها، كما أن المقترضين للنشاطات المختلفة يستخدمون المعلومات المعروضة في القوائم المالية ضمن معلومات أخرى عند اتخاذ قرارات الإقراض، ولذا فإن الخطأ في إعداد تلك القوائم قي يؤدي إلى الخطأ في اتخاذ القرارات .

3- تعقيد عملية اتخاذ القرارات:

قد يؤدي غياب معايير المحاسبية إلى إعداد القوائم المالية للمنشأة بطريقة معقدة، حتى وإن صلحت المعالجة الحسابية، ما يترتب عليه صعوبة استفادة مستخدميها منها، إذ يستلزم فهمها الرجوع إلى مصادر إعدادها أو قدرة علمية متميزة وكلاهما ليس متوفرا في معظم الحالات، سواء لعدم إمكانية الرجوع إلى مصادر بحكم طبيعتها من حيث السرية أو التشعب أو الحجم وظيفة القرارات التي يتخذونها.

[1] - http: //www.algerian house .com/mountada/show thead php ? =172483 2017/05/09.

ثانيا: أسباب نشوء معايير المحاسبية الدولية:

يمكن حصر ها في[1]:

✓ الحاجة إلى التقدم وإيجاد آلية لتطوير علم المحاسبة لنفسه، ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية:

- ظهور حاجة ملحة لتوحيد المعالجات المحاسبية واستبعاد التناقضات القائمة على علم المحاسبة في مختلف الدول، حيث تعددت وتناقضت المعالجات المحاسبية لنفس الظاهرة في الشركة الواحدة ومن دورة محاسبية إلى أخرى، ناهيك عن الاختلاف الكبير القائم على مستوى الدولي، ومن أمثلة على هذه التناقضات نذكر:
- معالجة مشكلة الإيجار التمويلي، حتى أنه يعتبر مصروفا في بعض الأحيان أصلا في أحيان أخرى.
- معالجة مشكل التقيم للمخزون السلعي آخر الدورة، حيث أحصت لجنة المعايير المحاسبية وجود خمسة عشر طريقة مختلفة للتقويم تؤدي إلى أرباح مختلفة.
- انفتاح البورصات والأسواق المالية تماشيا مع الانفتاح الاقتصادي للاقتصاد العالمي، المجتمع العالمي على ضرورة تحسين المعايير الدولية القائمة، وإصدار معايير جديدة تنمي أداء ومستوى التبادل في أسواق المال، فخلال السنوات 1994-1999م تم الاتفاق مع الهيئة العالمية المشرفة على الأسواق المالية على تحديد عدد معين من المعايير الشاملة الواجب إصدارها بغية اعتمادها وقبولها لأغراض ومتطلبات الأسواق المالية، لذلك أصدرت المعايير ias39، ias32، ias30.

ثالثا:مزايا المعايير المحاسبية الدولية:

يرى مؤيدو التوافق الدولي أن لها العديد من المزايا، وفق كتب جون تيرنر (john turne) في عام 1983م من أكبر مزايا التي تحصل عليها نتيجة إتباع التوافق وهي:

[1] - العلجة ضيف، مسعودي زينب، **عرض قائمة المركز المالي وفق معايير المحاسبية الدولية**، مذكرة ماستر ، جامعة المدية، تخصص محاسبة، الجزائر ، 2008-2009، ص 65.

إمكانية مقارنة المعلومات المالية الدولية، وتستبعد هذه المقارنة سوء فهم حول إمكانية الاعتماد على القوائم المالية الأجنبية وتنزيل أحد أهم معوقات تدفق الاستثمارات الدولية، رفع مستوى المعايير المحاسبية بقدر الإمكان وأن تتماشى مع الظروف الاقتصادية والقانونية والاجتماعية، ويرى آخرون أن هناك صعوبات لترجمة وفهم المعلومات المحاسبية المعدة وفقا لنظم محاسبية غير محلية، ويرون أن التوافق سيجعل من السهل على مستخدمي المعلومات المالية الترجمة الصحيحة لهذه المعلومات.

ويمكن القول بأن التوافق الدولي في المعايير المحاسبية له ميزتان رئيسيتان :

الأولى: أن التوافق سيسير التجارة الدولية والنمو الاقتصادي.

الثانية: أن الكفاءة رأس المال العالمية سوف ترتفع من جراء تحقيق التوافق الدولي.

تعتبر المعايير المحاسبية الدولية كمرتكزات يتم الاعتماد عليها في إعداد القوائم المالية وإكسابها صفة موضوعية، وذلك بإعطاء إطار متكامل معترف به دوليا، وذو جودة عالية لتحديد قياس وإفصاح عن العناصر القوائم المالية والحد من الاختلافات على المستوى الدولي في هذا المجال.

لقد أدى تبني المعايير المحاسبية الدولية إلى تغيير نظرة الكثير من الدول والهيئات للمحاسبة، حيث اتجه الاهتمام إلى جانب صياغة المعايير والضوابط المنظمة لأهم المعالجات المحاسبية، وإلى تحديد أهداف المحاسبة والقوائم المالية والخصائص النوعية للمعلومات الواردة فيها، كما تحول الاهتمام من مجرد اعتبار المحاسبة كأداة تسجيل، تبويب و تلخيص لعمليات المؤسسة إلى اعتبارها نظام للمعلومات متكامل يعمل على تحديد وقياس الأحداث المالية للمؤسسة وإيصال النتائج إلى مستخدمي القوائم المالية لمساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة.

تسمح المعايير المحاسبية الدولية بتقديم الواقع الاقتصادي عن تعاملات المؤسسة وإعطاء صورة دقيقة عنها وفق نظرة اقتصادية ومالية، وليس وفق نظرة قانونية، فالبعد الدولي لهذه المعايير لايتيح لها مراعاة الخصائص التي تميز الأنظمة القانونية لكل دولة، و لذلك فهي تفضل تحليل الحقيقة الاقتصادية للتعهدات بهدف تقديم صورة كاملة وملائمة للمزايا والأخطار التي تواجهها المؤسسة، وهو ما يؤدي في بعض الأحيان إلى تجاوز الشكل القانوني للصفقة.[1]

[1] - www .ifrs.org/features/documents/mise- au –point-conc ernant-les-normes-ifrs 2017/01/10.

رابعا:مجال تطبيق معايير المحاسبية الدولية:

1- شركات المساهمة : تلتزم بتطبيق معايير المحاسبية الدولية كافة شركات المساهمة التي يتم تداول أسهمها في أسواق المال.

2- الشركات غير مساهمة: تنصح شركات القطاع الخاص غير المساهمة بتطبيق هذه المعايير لما ستحققه من منافع على المستوى الإداري الداخلي، وفي تعاملها مع المؤسسات الوطنية والدولية.

3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: اتجه مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى إقرار معايير خاصة بهذه المؤسسات وهي معايير مبسطة تركز على احتياجات تلك المؤسسات[1].

المطلب الثالث: أهمية المعايير المحاسبية الدولية وأهدافها

أولا:أهمية المعايير المحاسبية الدولية

تكّمن أهمية المعايير المحاسبية الدولية فيما يلي:

- تحديد قياس الأحداث المالية للمنشأة، فبدون معيار محاسبي لا يمكن الوصول إلى نتائج سليمة ودقيقة تعكس المركز المالي الصحيح.

- وجود المعيار المناسب والملائم وتوفره يمكن في نهاية أن يتم عليه إتخاذ قرار مناسب، إيصال نتائج القياس لمستخدمي القوائم المالية.

- تحديد الطريقة المناسبة للقياس.

- وجود معايير دولية تلاؤم الظروف المحاسبية في كل أنحاء بلدان العالم.

* تقريب وجهات النظر للمنظمات المحاسبية من خلال:

- توحيد الطرق التي يتم تحديد وقياس الأحداث المالية المتشابهة.

- إيصال النتائج لمستخدمي القوائم المالية الداخليين والخارجيين.

- الالتزام بالمعايير الدولية يساعد في فهم القوائم المالية المعلنة خارج القطر.

- الاستفادة من المعايير المحاسبية بغرض البحث من قبل الاستشاريين الأكاديميين المهتمين بهذا المجال[2].

---

[1] - نفس المرجع السابق، ص ص 43،44.

[2] - محمد المبروك أبو زيد ، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع،2005،ص48-54.

– تزيد من ثقة المتعاملين في الأسواق المالية الدولية اتجاه القوائم المالية، الأمر الذي يشجع التبادلات والاستثمارات بين هذه الأسواق. وإرضاء المستثمرين وبخاصة الدوليين منهم.

– تسمح بإجراء المقارنات بين عدة مؤسسات على اعتبار أن تطبيق كل المؤسسات في الأسواق المالية الدولية لمعايير محاسبية موحدة يجعل من القوائم المالية لهذه المؤسسات متجانسة وقابلة للمقارنة.

– تسمح بتقديم الواقع الاقتصادي عن تعاملات المؤسسة، وإعطاء صورة دقيقة عن المؤسسة في لحظة تقديم المعلومة عنها وفق نظرة اقتصادية ومالية وليس وفق نظرة قانونية.

– توفر لغة محاسبية واستبعاد التناقضات القائمة في نطاق المحاسبة بين دول العالم، يجعل من المحاسبة وسيلة إخبارية تساعد في توفير المعلومات المحاسبية مفهومة وذات دلالة وقابلة للمقارنة دوليا، متوافقة مع التطورات الاقتصادية باستمرار.

– تؤدي إلى تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي.

– يسهل مهمة مصالح الضرائب في مختلف الدول، وبالنظر إلى التنسيق في تطبيق أساليب الاعتراف بالإيرادات والتكاليف ومنه تقليل الفرو قات في طرق قياس أرباح وفروع المؤسسات الدولية [1].

ثانيا: أهداف إصدار المعايير المحاسبية الدولية

تكمن أهداف إصدار المعايير المحاسبية الدولية فيما يلي:

– إعداد ونشر المعايير المحاسبية التي يتم الاسترشاد بها عند إعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية بما يحقق لمصلحة العامة مع العمل على القبول الدولي لهذه المعايير وتطبيقها عالمي.

– العمل على التحسين والتنسيق بين الأنظمة والقواعد الإجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد وعرض لقوائم المالية[2].

– طرح أفكار محاسبية يمكن تبنيها وإصدارها كمعايير دولية تخدم المصلحة العامة.

– تحقيق قدر من التوافق بين الممارسات المحاسبية فيما بين الدول المشاركة يسمح بقابلية المقارنة.

---

[1]- عبد القادر بكيحل ، **أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية في الجزائر في ظل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي**، رسالة ماجستير ،غير منشورة، في العلوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،2009،ص47.

[2]- يوسف جربوع محمد، سالم عبد الله حلس، **المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة 2002، ص ص 22،23.

– العمل على تحقيق قدر من القبول الدولي لمل يصدر عن اللجنة من معايير.

✓ يوافق أعضاء اللجنة على دعم هذه الأهداف بالتعهد بنشر كافة معايير المحاسبة الدولية التي يصدرها المجلس في بلدانهم من أجل:

- التأكد من أن البيانات المالية المنشورة مطابقة لمعايير المحاسبة الدولية والإفصاح عن حقيقة هذه المطابقة.
- إقناع الحكومات والهيئات المعنية بصياغة المعايير بأن البيانات المالية المنشورة يجب أن تكون مطابقة لمعايير المحاسبة الدولية من جميع النواحي.
- التأكيد من أن مراقبي الحسابات مقتنعون بأن البيانات المالية مطبقة لمعايير المحاسبية الدولية بالتدقيق، وكذا الإفصاح عن واقع هذه المطابقة.
- تشجيع قبول ومراعاة معايير المحاسبية الدولية على الصعيد الدولي.
- تطوير مجموعة من المعايير المحاسبية العالمية، ذات النوعية الجيدة والقابلة للفهم والتطبيق لمساعدة المشاركين في أسواق رأس المال العالمية ، ومستخدمين آخرين في إتخاذ القرارات الاقتصادية.

✓ تأسيسا لما سبق، فإن المعايير تلعب دورا أساسيا ومهما في الاقتصاد العالمي بحيث يتم استخدامها في المجالات التالية:

- تعتبر في كثير من البلدان كأساس للمتطلبات المحاسبية الوطنية.
- تعتبر كأساس لعرض القوائم المالية للشركات الأجنبية أو المحلية في البورصات والأسواق المالية الدولية أو الإقليمية والمحلية.
- يتم استخدامها من قبل هيئات عليا كالمفوضية الأوروبية والتي أعلنت سنة 1995، على اعتمادها الكبير للمعايير الصادرة عن لجنة معايير المحاسبية الدولية، وهذا لإعطاء نماذج تعكس نجاحات أسواق رأس المال، كما يتم استخدام معايير المحاسبية الدولية من طرف عدد كبير من الشركات[1].

[1] - مرجع السابق، ص ص،23.22.

المبحث الثاني: مجلس المعايير المحاسبة الدولية

تم في سنة 2001 إجراء تغييرات أساسية من أجل تعزيز استقلالية و مصداقية وجودة عملية وضع معايير المحاسبة الدولية،وتم على هذا الأساس إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية و استبدالها بمجلس معايير المحاسبة الدولية ليكون الجهة المسؤولة عن عملية وضع وتطوير المعايير المحاسبة الدولية.

المطلب الأول: أسباب و دواعي إعادة هيكلة لجنة المعايير المحاسبية الدولية.

واجهت المعايير المحاسبة الدولية التي وضعتها لجنة معايير المحاسبة الدولية عدة صعوبات خصوصا فيما يتعلق بالمصداقية والجودة الشفافية وكذا مستوى القبول العالمي لها،هذا ما أدى إلى الحاجة لوجود تنظيم جديد للجنة،وفيما يلي أهم العوامل التي ساهمت في إظهار الحاجة إلى تنظيم جديد للجنة للمعايير المحاسبية الدولية فيما يلي[1]:

- سرعة نمو الأسواق الرأسمالية العالمية.
- المجهودات التي تبذلها المنظمات العالمية (البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة)في القضاء على العوائق التي تواجهها التجارة العالمية.
- التوجه نحو تدويل تنظيم الإعمال.
- زيادة تأثر معايير المحاسبة الدولية بالمعايير الأمريكية.
- تسارع ظهور العمليات الاقتصادية الجديدة.
- زيادة الحاجة إلي معلومات ملائمة و موثوق منها.

و كنتيجة لزيادة الطلب على معايير محاسبية ذات جودة عالية تمكن من توفير الشفافية و قابلية المقارنة أصبح من الضروري إعادة تنظيم و هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية لتحقيق أهداف أكثر دقة التي تتمثل فيما يلي[2]:

* يعين أن تتوفر في المعايير المحاسبة الدولية الجديدة ما يلي من العناصر الحيوية:

- الجودة العالية.
- الشفافية.

---

[1] - schroeder .R.G CLARK W and Cathey.j. M;;; **FINANCIAL ACCOUNTING theory and analysis text redings and cases**. 8th edition.john wiley and sons 2005.usa..pp 71 72

2 - IBID;. Pp72 71::

- قابلية مقارنة المعلومات المالية.
- مساعدة مستعملي المعلومات المالية في أسواق رأس المال في عملية اتخاذ القرار.
- تعزيز و تشجيع الاستخدام و التطبيق الصارم لتلك المعايير.
- العمل بفعالية مع مختلف هيئات المعايير الوطنية في العالم من أجل تطوير المعايير الوطنية و المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

* وشملت عملية إعادة الهيكلة خلال هذه المرحلة ما يلي:

- التمثيل في اللجان يعتمد على الكفاءة والخبرة وليس على أساس التمثيل الجغرافي.
- يعمل الأعضاء في اللجان بتفرغ كامل وليس جزئي.
- إعادة هيكلة البنية التحتية بما فيه مجلس الإدارة ومجلس الأمناء.
- تشكيل مجلس استشاري للمعايير المحاسبية.
- تسجيل اللجنة كمؤسسة غير هادفة للربح.
- وضع دستور جديد.

وتميزت هذه المرحلة بموافقة الهيئة العالمية المشرفة على الأسواق المالية في عام 2000 على قبول البيانات المالية المعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية وفي هذه المرحلة تم تغيير اسم لجنة معايير المحاسبة الدولية على مجلس معايير المحاسبة الدولية international accounting standards board[1].

المطلب الثاني:الفرق بين لجنة المعايير المحاسبية الدولية و مجلس المعايير المحاسبية الدولية

طرحت عملية إعادة الهيكلة التي تمت علي لجنة المعايير المحاسبة الدولية عدة تساؤلات من قبل الباحثين و المهتمين بالمعايير المحاسبية الدولية، وما مدى جدوى هذه العملية خصوصا في ما يتعلق برفع جودة المعايير و زيادة قبولها عالميا، فبينما يري البعض إن عملية إعادة الهيكلة أمرا حتميا كان لابد منه من اجل زيادة شفافية المعايير المنشورة و زيادة قبولها عالميا خصوصا من قبل المنظمة الدولية المشرفة علي الأسواق المالية ،يري البعض الأخر إن هذه العملية هي اشتراط أمريكي حتى يتم التوافق بين المعايير الأمريكية والمعايير الدولية، خصوصا

[1] - مرجع السابق .

و إن السوق الأمريكي يعد اكبر سوق مالي في العالم و هو أكبر عضو في المنظمة الدولية المشرفة على الأسواق المالية والأكثر تأثيرا في قراراتها و اتجاهاتها.

وفيما يلي أهم الفرو قات بين مجلس المعايير الدولية و لجنة المعايير المحاسبة الدولية ، وهذا بهدف تبيان الغاية الحقيقية من عملية إعادة الهيكلة:

أولا– الفرو قات الشكلية:

* تغيير تسمية لجنة المعايير المحاسبية الدولية إلى مجلس المعايير المحاسبة الدولية ، فكلمة لجنة تعني عموما هيئة مؤقتة تنتهي مهمتها بانتهاء عملها و تحقق أهدافها المسطرة، غير أن عملية إعداد المعايير المحاسبية وتطويرها هي عملية مستمرة مرتبطة بالبيئة التي تعمل فيها منظمات الإعمال وهذه البيئة تتميز بالتطور والتغير المستمر، فتغير مكونات البيئة قد يتطلب إما تعديل معيار سابق أو إصدار معيار جديد إذن أصبح هدف لجنة المعايير المحاسبية الدولية دائم و متطور غير مرتبط بزمن محدد أو بتحقيق هدف معين لذلك تم إعادة تسميتها من لجنة مؤقت تالي مجلس دائم.

* تغيير تسمية المعايير المحاسبية الدولية إلى معايير الإبلاغ المالي الدولي تهتم المعايير المحاسبية بالجوانب المحاسبية فقط من خلال تباين كيفية معالجة العمليات المحاسبية و كذا المساعدة على إعداد القوائم المالية المتضمنة في التقرير المالي السنوي إلا إن حاجة مستخدمي المعلومات المالية زادت لتشمل معلومات أخري أكثر تفصيلا و شمولا خصوصا مع زيادة الاستثمارات في المالية زادت لتشمل معلومات أخرى أكثر تفصيلا و شمولا خصوصا مع زيادة الاستثمارات في الأسواق المالية فأصبح من الضروري توسيع مجال اهتمام المعايير لتشمل تفاصيل أخرى في التقرير المالي السنوي وليس فقط القوائم المالية ، فالترجمة الأصح للمعايير الإبلاغ المالي الدولية هي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فبعد إن كانت المعايير المحاسبية الدولية تهتم بإعداد القوائم المالية المتضمنة في التقرير المالي أصبحت معايير الإبلاغ المالي الدولية تهتم بإعداد التقرير المالي للمؤسسات أي إن الهدف من المعايير الإبلاغ المالي اشمل من المعايير المحاسبية الدولية[1].

[1] - **مرجع السايق.**

* تغيير تسمية لجنة تفسيرات المعايير لجنة تفسيرات معايير الإبلاغ المالية IFRIC يعد تغيير تسمية المعايير المحاسبية الدولية إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية وبعد اقل من سنة تم إعادة تسمية لجنة تفسيرات المعايير الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية من لجنة تفسيرات المعايير الى لجنة تفسيرات معايير الإبلاغ المالي.

ثانيا– الفروقات التنظيمية:

على عكس IASC فليس لمجلس المعايير المحاسبية الدولية علاقة خاصة مع الإتحاد الدولي للمحاسبة، فالمجلس يسير من قبل مجموعة من الأمناء من مختلف المناطق الجغرافية ممن لهم خلفية مهنية و علمية في مجال المحاسبة [1].

على عكس أعضاء مجلس الإدارة IASC ، فمجلس إدارة IASB مشكل من أفراد مستقلين يتم تعيينهم على أساس مهاراتهم التقنية و خبراتهم المكتسبة و ليس على أساس انتماءاتهم الجغرافية، بحيث IASB فالأعضاء IASC يمثلون مختلف الهيئات أو المنضمات المحاسبية في المحل على عكس

يعملون بشكل دائم وليس جزئي.

ثالثا– الفروقات العملية:

على عكس مجلس إدارة IASC الذي يجتمع أربع مرات في السنة ، فمجلس إدارة IASB غالبا كل شهر ، بالإضافة إلى أن عدد التقنيين التجاريين أعلى مما كانوا في IASC أصبح هدف IASB الرئيسي هو إعداد معايير ذات جودة عالية تقدم لنا معلومات تتميز بالشفافية وقابلة للمقارنة، تساعد المهتمين بالمعلومات المالية للشركات على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

بعد ما كان الهدف في IASC هو إعداد معايير ذات قبول عالمي، ففي IASB هو تشجيع تطبيق المعايير التي يتم إعدادها من قبل المجلس.

على عكس ما كان سابقا، أصبح العمل و التنسيق مع المنظمة العالمية المشرفة على الأسواق المالية في عملية إعداد و تحسين المعايير المحاسبية.

[1] - عباس ميرزا و آخرون ، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: كتاب و دليل،وأيلي** للنشر و التوزيع ،2006 طبع في الأردن ص.4.

المطلب الثالث: هيكل و إدارة مجلس معايير المحاسبة الدولية

نشأة مجلس معايير المحاسبة الدولية سنة 2201 كهيئة تابعة لمؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية محل لجنة معايير المحاسبة الدولية، وفيم يلي ملخص لهيكل و إدارة مجلس معايير المحاسبة الدولية:

– الأمناء: تقع مسؤولية إدارة مجلس معايير المحاسبة الدولية من خلال مؤسسة علي عاتق أمناء مؤسسة مجلس معايير المحاسبة الدولية ،أو ما يطلق عليهم الأمناء و بعد أن كانوا عدد الأمناء 19 امينا سنة 2006 أصبحوا 22 سنة 2010[1]،يتم تعيينهم من قبل لجنة ترشيح عامة تشمل أصحاب الخبرات المميزة في مجال المحاسبة[2]، ولا يشارك الامناء في الأنشطة المرتبطة بوضع المعايير المحاسبية أو تفسيراتها، و إنما يتمحور دورهم في دورهم في الفصل في القضايا الإستراتيجية، وتسيير الميزانية، وتسيير الإجراءات التشغيلية، إلى تعيين أعضاء مجلس المعايير المحاسبة الدولية.

– مجلس الإدارة: بعد أن كان يتألف مجلس الإدارة سنة 2006 من 14 عضوا،12 عضوا منهم بدوام كامل و عضويين بدوام جزئي[3]، وفي سنة 2010 أصبح عدد أعضاء الإدارة 15 عضوا بدوام كامل و يصبح عدد أعضاء الإدارة 16 عضوا ابتداء من جويلية سنة 2012 يمثلون جميع أنحاء العالم[4]، ويتم ترشيحهم منى قبل الأمناء على أساس المهارات الفنية و المهنية و الخبرات التجارية السوقية ذات الصلة، بما في ذ لك المدققين و معدي البيانات المالية و مستخدمي البيانات المالية و الأكاديميين.

يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته مرة واحدة في الشهر، ويقع علي عاتقه مسؤولية وضع وتطوير حزمة متكاملة من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS عالية الجودة ة المقبولة عالميا و القائمة علي مبادئ مصله وواضحة، كما تقع علي عاتقهم مسؤولية إدارة جميع الأنشطة المرتبطة بوضع تلك المعايير.

– المجلس الاستشاري للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

حل في مارس 2010 المجلس الاستشاري للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS ADVISORY COUNCIL محل المجلس الاستشاري للمعايير STANDARDS

---

[1]- **IFRS foundation preface to international fianancial reporting standards** .

[2] – طارق عبد العال ، **دليل المحاسب إلي تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية الحديثة، دار الجامعة،2006، مصر،ص:37.**

[3] - عباس ميراز و اخرون مرجع سابق ص:6.

[4] – IFRS foundation perface to international financial reporting standards op cit

ADVISORY COUNCIL يضم المجلس الاستشاري ما يقارب 40 عضوا معينين من قبل الأمناء،و يشمل أعضاء المجلس كبار المجلس في مجال المالية و المحاسبة إلى بعض الشركات العالمية و المنضمات الدولية، بالإضافة على محللين ماليين و أكاديميين ومنظمين وواضعي المعايير المحاسبية المحلية و شركاء في شركات المحاسبة الرائدة و يهدف المجلس إلى تقديم النصح لمجلس معايير المحاسبة الدولية فيما يخص الأولويات و رزنامة العمل فيما يخص برامج وضع و تطوير المعايير،كما يوفر المجلس منتدى للمؤسسات و الأفراد المهتمين بإعداد التقارير المالية قصد تبادل الأراء وتوفير النصح حول القررات ومقترحات جدول أعمال مجلس معايير المحاسبة الدولية[1].

– لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

في سنة 2001 حلت لجنة تفسير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية محل لجنة تفسيرات المعايير التي تأسست سنة 1997 بتوصية من لجنة المعايير المحاسبة الدولية، وتعتبر لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هيئة تفسيرية تابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية مسؤولة عن وضع الإرشادات التفسيرية حول القضايا المحاسبية التي لم يتم التطرق إليها في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتكون مرتبطة بها، أو تلك القضايا المحاسبية المتضمنة في المعايير و التي من المحتمل أن تتلقى تفسيرات غير مرغوبة و مختلفة عن المقصود بالمعيار.

المبحث الثالث: منظمات معايير المحاسبية الدولية

يتطلب التوافق الناجح للمعايير المحاسبية بين الدول العالم بذل مجهودات نحو وضع أساس دولي يهدف إلى ضمان وجود قبول وتطبيق واسع لتلك المعايير، إن تلك المجهودات تستلزم أن يؤخذ بعين الاعتبار وجهات نظر الهيئات الوطنية المختصة بوضع معايير المحاسبية[2].

المطلب الأول: هيئات معايير المحاسبية الدولية

أولا: هيئة المعايير المحاسبية الدولية(IASC):

تأسست هيئة المعايير المحاسبية الدولية سنة 1973م بموجب اتفاقية وقّع عليها مندوبي تسعة(09) دول، واتخذت من بريطانيا مقرا لها، تولت وضع معايير المحاسبية الدولية (IAS). حيث أصدرت 41 معيار إلى غاية

[1] - عباس ميراز و اخرون مرجع سابق ص:6.

[2] - سليمان بن رحمون، نفس المرجع السلبق، ص 15.

سنة 2000 م، أين تم دمج بعض المعايير أخرى و إلغاء بعضها فانخفض عددها إلى 30 معيار، وفي عام 1977 م شكلت هذه اللجنة لجنة دائمة للتفسيرات (SIC). البحث عن القضايا المحاسبية التي يحتمل أن تخضع لمعالجة بديلة أو غير مقبولة في غياب توجيهات محددة، يتعلق عملها بوضع تفسيرات للمعايير التي تم إصدارها. فوصلت هذه التفسيرات التي نشرتها حتى سنة 2000 م إلى أربعة و ثلاثين (34) تفسيرا، تم فيما بعد دمج الكثير منها ضمن المعايير المحاسبية ذات العلاقة، وفي عام 1998 م أصبح عدد أعضاء 143 عضوا يمثلون تنظيمات محاسبة من 101 دولة، مع تعديل مسماها لتصبح معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS). حيث أصدرت سبع (07) معايير منها إلى غاية 2007 م، وأعيد مراجعة 17 معيارا من معايير المحاسبية الدولية[1].

ثانيا: الهيكل الجديد لهيئة المعايير المحاسبية الدولية:

عرف القانون الأساسي لهيئة المعايير المحاسبية الدولية مراجعة هيكلية تخص عنها تغير في هياكل بدأ العمل بها بتاريخ 01 أفريل 2001 ، وتقرر حسب التوصية الواردة في القانون الأساسي المادة الرابعة(04) تحديد الشكل القانوني لهذه الهيئة باعتبارها مؤسسة، وانطلاقا من القانون الأساسي الجديد الذي أدخلت بموجبها إصلاحات جذرية على هياكل هيئة المعايير المحاسبية الدولية فأصبحت تتكون من الهيئات التالية [2]:

1- اللجنة التأسيسية لمعايير المحاسبية الدولية IASC – FONDATION

تتشكل هذه اللجنة من 19 إداريا يتم اختيارهم من قبل لجنة التعيين، ويشترط في هذه التركيبة الأعضاء أن تكون ممثلة للأسواق المالية العالمية والتنوع في الأصول الجغرافية، حيث تتكون هذه اللجنة من 06 أعضاء من أمريكا الشمالية، و06 أعضاء من أوروبا، و04 أعضاء من آسيا، و03 أعضاء من كل مناطق الجغرافية شرط احترام التوازن الجغرافي الكلي، كما يترك تعيين 05 أعضاء من بين 19 عضو للفيدرالية الدولية للمحاسبين (IFRS)، شريطة التشاور مع لجنة التعيين واحترام التوازن الجغرافي ، يتم تعيين الإداريين لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة ويشمل دورها الأساسي في :

- جمع الأموال اللازمة لسير أنشطة الهيئة .

[1] - رفيق يوسفي ، **النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2010-2011 ، ص ص 105-106.

[2] - مداني بن بلغيث، نفس المرجع السابق،ص 128.

- إعداد ونشر التقارير السنوية عن النشاط .
- تعيين أعضاء كل من المجلس الاستشاري للمعايير (SAC) واللجنة الدولية لتفسير المحاسبة الدولية (IFRIC).
- تقييم إستراتيجية وفعالية لجنة معايير المحاسبية الدولية (IASC) ومجلس معايير المحاسبية الدولية (IASB).

2- مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB):

يعمل هذا المجلس تحت كتف اللجنة (IASC-F)، ويتشكل من 14 عضو يتم تعيينهم على أساس خبرتهم وكفاءتهم، بحيث يشغل 12 عضوا مهامهم ويسّخرون كل وقتهم لأعمال المجلس، ويتقاضون على ذلك أجرا، ويعين أعضاء المجلس لمدة خمس (05) سنوات على الأكثر قابلة للتجديد مرة واحدة على الأقل، وتكمن مهام مجلس المعايير المحاسبية الدولية فيما يلي :

- إعداد ونشر وتعديل المعايير المحاسبية الدولية .
- نشر مذكرات الإيضاح حول مشاريع المعايير المحاسبية الدولية الجارية.
- إعداد إجراءات معالجة التدخلات.
- تشكيل كل أنواع اللجان الاستشارية المتخصصة لإبداء رأيها حول المشاريع المهمة.
- القيام بالدراسات في الدول المتقدمة والناشئة للتأكد من قابلية المعايير للتطبيق.

3- المجلس الاستشاري للمعايير (SAC):

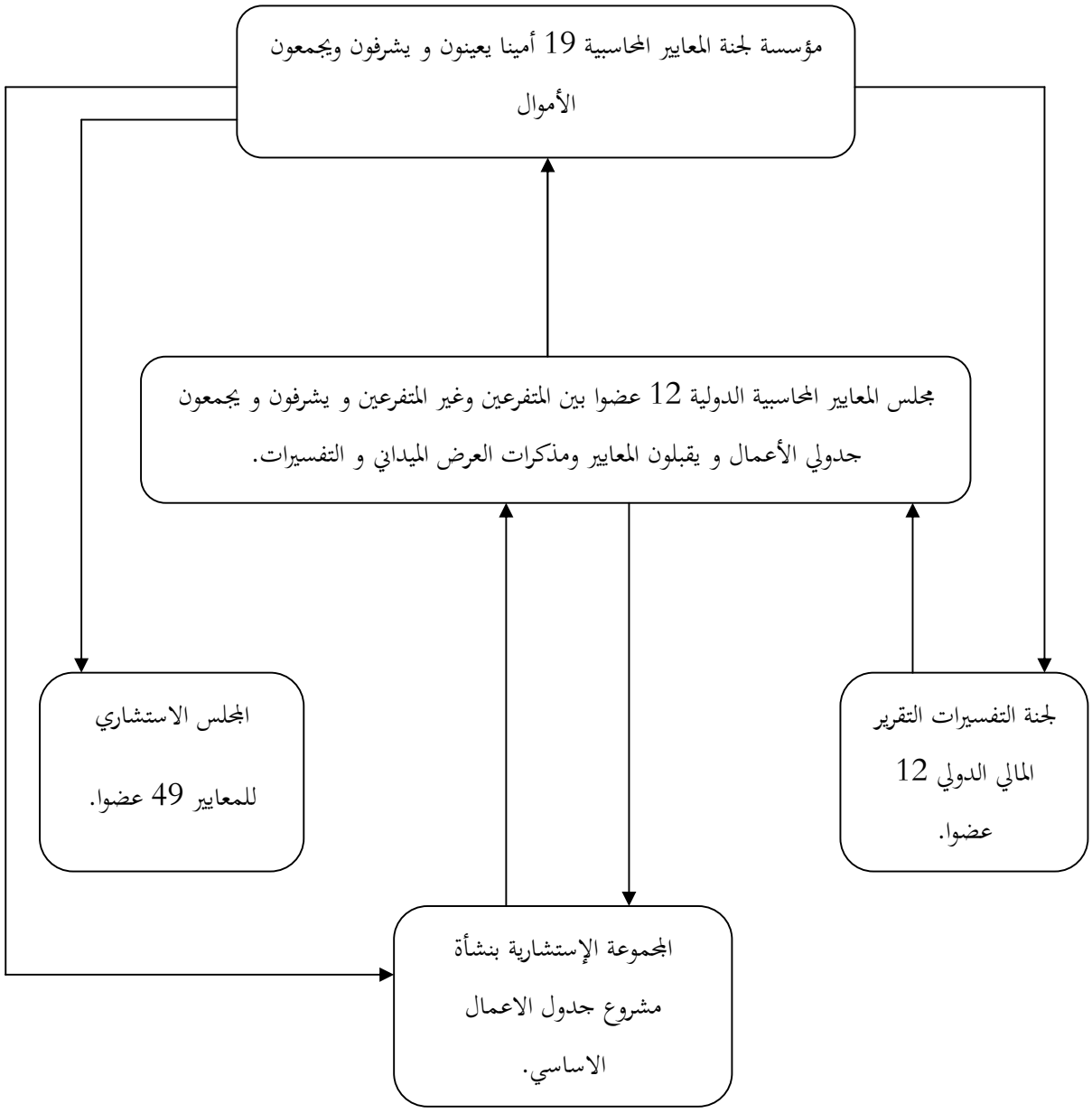
يتشكل هذا المجلس من ثلاثين (30) عضوا على الأقل، يتم تعيينهم من قبل الإداريين لمدة ثلاثة (03) سنوات، قابلة للتجديد يرأسهم رئيس مجلس المعايير المحاسبية الدولية، وتتمثل مهام المجلس في توجيه الأعمال، كما يشكل فضاء للربط بين مجلس معايير المحاسبية الدولية وهيئات التوحيد الوطنية والأطراف الأخرى المهتمة بالمعلومة المالية الدولية[1].

[1] - مرجع سابق .

4- اللجنة الدولية لتفسير المحاسبة المالية (IFRIC):

تتكون هذه اللجنة من 12 عضوا يتم تعيينهم من قبل الإداريين لمدة ثلاثة (03) سنوات، قابلة للتجديد تهتم هذه اللجنة بتفسير بعض النقاط الخاصة على ضوء المعايير المحاسبية الدولية الموجودة، وإعداد ونشر مشاريع تفاسير لإثراء بين جمهور المهتمين لإتمام عملية التفسير، كما تنسق هذه اللجنة مع الهيئات التوحيد الوطنية لضمان حلول ذات جودة عالية.

الشكل رقم (1) : الهيكل التنظيمي الجديد IASC



المصدر : سليم بن رحمون، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد،** كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر 2012-2013، ص 22.

الشرح:

هيكل تنظيمي يبين مجالس و لجان المعايير المحاسبية الدولية و عدد الأعضاء المتكونين من كل مجلس.

المطلب الثاني : كيفية إصدار المعايير المحاسبية الدولية

يعمل IASB في بيئة تشجع الأعضاء والمنظمات الممثلة والأطراف ذات الاهتمام على تقديم المقترحات فيما يخص تحديث المعايير القائمة أو إصدار معايير جديدة، بما يضمن جعل المعايير المحاسبية الدولية معايير ذات الجودة العالية، تخضع عملية إنشاء معيار جديد لإجراءات صارمة يطلق عليها تسمية Due Process والتي تقوم كما تمت الإشارة له على التشاور مع جمع الأطراف المهتمة وذلك عبر منضمات الربط المحلية بشكل أساسي ويمكن تلخيص هذه الإجراءات كالآتي[1]:

- تحديد طبيعة المشكل الذي يتطلب إعداد معيار، ثم يتم تشكيل فوج عمل يترأسه عضو من المجلس ويضم ممثلي هيئات توحيد لثلاثة دول على الأقل.
- بعد أن يتم تحديد وفحص مختلف المسائل المرتبطة بالشكل المطروح ، يقوم فوج العمل باستعراض أهم الحلول التي تعتمدها هيئات التوحيد الوطنية، ثم يقوم بإسقاطها على الإطار ألمفاهيمي لإعداد القوائم المالية ، ومن ثم يعرض على المجلس أهم النقاط التي سوف يتناولها.
- بعد تلقي فوج العمل ردا على اقتراحاته من المجلس يقوم بإعداد ونشر مشروع أولي (إعلان معياري) للمعيار المقترح، يتضمن مختلف الحلول المقترحة والتبريرات المرفقة لها، بعد موافقة المجلس يتم توزيع المشروع بشكل واسع لإثرائه ثم الحصول على الردود خلال فترة ستة (06) أشهر عادة.
- بعد تلقي الردود، يقوم فوج العمل بتحرير الوثيقة النهائية التي تتضمن إعلان لمبادئ و يعرضها على المجلس للمصادقة.
- بعد مصادقة المجلس يقوم فوج العمل بإعداد مشروع مذكرة إيضاح (Exposé Sondage)، يتم نشرها لإثرائها وتلقي الردود عليها خلال فترة شهر بعد أن يكون قد صادق عليها المجلس بأغلبية ثلثي 3/2 أعضاء.
- بعد تلقي ودراسة الردود وما تتضمنه من اقتراحات، يقوم فوج العمل بإعداد مشروع نهائي للمعيار، وبعد عرضه على المجلس يعتمد هذا المعيار إذا حظي بموافقة ثلاثة أرباع 4/3 أعضاء المجلس على الأقل.

[1] - بولجنيب عادل، **دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة المالية، جامعة قسنطينة ، الجزائر ،2013-2014ص ص41 .42.

وخلال هذه المرحلة قد يقرر المجلس القيام بتشاور إضافي نظرا لطبيعة الموضوع، حيث يقوم بإصدار ورقة مناقشة للتعليق عليها، وقد يكون من الضروري إصدار أكثر من مسودة عرض واحدة قبل وضع مخطط المعيار المحاسبي الدولي.

وقد يقرر المجلس من حين لآخر تنصيب لجنة توجيهية لدراسة إلزامية تعديل المعايير المحاسبة الدولية الحالية كي تؤخذ التطورات المستجدة بعين الاعتبار.

رغم محاولة IASB توسيع مجال استشارتها قبل إصدار أي معيار بهدف جعله يلبي احتياجات مختلفة المستعملين. بغض النظر عن جنسياتهم ، رغم قطعه عدة الأشواط في سبيل تحقيق هذا الهدف إلا أن المعايير المحاسبية لازالت تعاني عدة مشاكل تقنية.

وتتلخص إجراءات إصدار معيار عن لجنة معايير المحاسبية الدولية فيما يلي:[1]

- قرار الأجندة .
- حدود المسألة.
- مسودة قائمة المبادئ.
- قائمة المبادئ النهائية.
- المعيار المحاسبي النهائي.

[1] - فرديك تسوي، كارل أنفروست، جاري مبيك، تعريب محمد عصام الدين زايد، ترجمة محمد حجاج، **المحاسبة الدولية**، دار المريخ بالسعودية، 2004،ص ص 366 -367.

ويمكن تفصيلها في الجدول الآتي:

الجدول رقم(01): إجراءات إصدار معيار محاسبي دولي

قرار الأجندة	حدود المسألة	مسودة قائمة المبادئ	قائمة المبادئ النهائية	المعيار المحاسبي النهائي
	تقوم ب: تحديد نطاق المشروع تعدها لجنة التوجيه ويعتمدها المجلس.	تضعها لجنة التوجيه لتلقي التعليقات والملاحظات.	تعدها لجنة الوجيه يعتمدها المجلس (بأغلبية ثلثي الأصوات) تنشر لتلقي التعليقات والملاحظات دون نشر الأول لمسودة قائمة المبادئ وأحيانا وفي حالة عمل تغييرات هامة كنتيجة للتعليقات والملاحظات من عامة على مسودة الإعلان معدلة لتلقي التعليقات والملاحظات قبل إصدار معيار محاسبي دولي.	يعتمد من المجلس (بأغلبية ثلاثة أرباع 4/3 الأصوات).

المصدر: فرديك تشوي كارل أنفروست، جاري مبيك، تعريب محمد عصام الدين زايد، ترجمة محمد حجاج، **المحاسبة الدولية**، دار المريخ بالسعودية، 2004 ، ص ص 366-367.

وهناك من يلخص عملية إصدار معايير محاسبية الدولية في مراحل التالية[1]:

– **المرحلة الأولى:** يشعر المجلس (IASB) الخبراء التقنيين من أجل أخذ رأيهم عند دراسة المشروع المقترح.

– **المرحلة الثانية:** انطلاقا من الاقتراحات المقدمة من قبل الهيئات التقنية يقوم المجلس بإصدار وثيقة مناقشة للتعليق عليها.

– **المرحلة الثالثة:** بعد استلام الآراء والحجج والتعليقات يقترح المجلس وثيقة سبر الآراء على المشروع المقدم والذي يجب أن يحظى بموافقة (8) أعضاء على الأقل من المجلس قبل إصداره وطرحه للمناقشة.

– **المرحلة الرابعة:** بعد الأخذ بعين الاعتبار لمختلف الآراء والتعليقات يصدر المجلس المعيار (IAS) والمسمى من الآن (IFRS) بشرط أن يحظى موافقة (8) أعضاء على الأقل م المجلس.

المطلب الثالث: تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في العالم

لقد أدى سعي العديد من الدول لإيجاد لغة محاسبية مشتركة إلى مسارعة الكثير منها لتبني المعايير المحاسبية الدولية إما بصفة مطلقة أو عن طريق تعديل معاييرها المحلية بغية تقليل الاختلافات بينها وبين المعايير الدولية. وقد كانت أول مبادرة لتطبيق هذه المعايير من طرف الإتحاد الأوروبي تلته مجموعة كبيرة من الدول.

أولا: الاتحاد الأوروبي والمعايير المحاسبة الدولية: يتبين فيما يلي[2]:

– المسار الأوروبي في تطبيق المعايير :

- في 17 ماي 2000 م قامت المنظمة الدولية للأوراق المالية بجمع مجالس ولجان سوق القيم المنقولة لعدة دول، للمصادقة على المرجع المحاسبي الدولي والتوصية بالسماح بتطبيقه.
- في جوان 2000 م ، أصدرت اللجنة الأوروبية أمرا بتطبيق الإجباري للمعايير الدولية ابتداء من 01 جانفي 2005م.
- في 13 فيفري 2001 م أصدرت اللجنة أمرا بضرورة قيام المؤسسة القائمة في البورصة لعرض قوائمها وفق المعايير الدولية ابتداء من جانفي 2005م.

---

[1] - شناي عبد الكريم، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولية**، رسالة ماجستير،غير منشورة جامعة باتنة، الجزائر،2008-2009, ص11.

[2] - تقي الدين وناس، محمود فريسوا ، **أثار ومقتضيات تبني المرجع المحاسبي الدولي** ، مذكرة ماستر ، المدرسة العليا للتجارة، 2007، ص ص 45-46.

- في 15 فيفري 2001 م تم عرض التقرير الموجه من طرف مجلس وزارة المالية الذي يقرر بتطبيق المرجع المحاسبي الدولي.
- في ماي 2001 م تم القيام بتبني القيمة العادلة لتقييم عناصر المركز المالي.
- **الإجراءات الدولية لتطبيق المعايير المحاسبة الدولية:**

لضمان عبور فعال إلى تطبيق المعايير الدولية ، قام الإتحاد الأوروبي ببناء مسار خاص، وهذا أخذ بطريقة تصميم مذكرة المعايير وترجمتها ومراجعة القرارات اللجنة الدولية وخلق إطار مسؤولية الخاصة بالإتحاد الأوروبي باعتبار أن هذه المعايير موضوعة من طرف هيئة خاصة مستقلة وعليه كونت اللجنة الأوروبية ثلاث لجان تتمثل فيما يلي:

- لجنة العقد.
- لجنة التنظيم المحاسبي.
- اللجنة التقنية للمحاسبة.

في 29 سبتمبر 2003 م، تحت قبول كل من " لجنة التنظيم المحاسبي" و " اللجنة التقنية المحاسبية" تم إصدار أمر يقضي تطبيق معظم المعايير واحدة بواحدة باستثناء المعيار 32 والمعيار39.

وفي مارس 2004 م بعد مراجعة من طرف اللجنة الدولية تم إدماج ضمن القائمة كل معايير أخذ بعين الاعتبار الإطار التصوري والجانب التقني[1].

– مسار تبني المعايير من طرف الإتحاد الأوروبي:

- تقديم رأي استشاري من طرف اللجنة التقنية المحاسبية الذي يمثل المستوى التقني.
- إعطاء قرار الموافقة من طرف لجنة التنظيم المحاسبي الذي يمثل المستوى السياسي.
- قرار اللجنة الأوروبية.
- الترجمة إلى اللغات الرسمية.
- النشر في الجرائد الرسمية الخاصة بدول الإتحاد.

[1] - **مرجع سابق .**

ثانيا: الولايات المتحدة الأمريكية : يتبين فيما يلي[1]:

رغم كونها شريكا في كل الأنشطة الدولية للمحاسبة، واعتماد المعايير المحاسبية الدولية على نموذج الأنجلوسكسوني، إلا ان الولايات المتحدة الأمريكية لا تطبق المعايير المحاسبة الدولية ولا تقبلها بصورة كاملة حتى الآن، فهي تلزم المؤسسات الأجنبية المسعرة في بورصاتها بتقديم تسويات (من خلال النموذج K – 10 للمؤسسات الكندية و F-20 لباقي المؤسسات الأجنبية) . إلى لجنة تداول الأوراق المالية SEC تتناول الفروق بين المعايير المستخدمة في إعداد قوائمها المالية، بما فيها المعايير الدولية، والمعايير الأمريكية **US- GAAP** ، وأثر هذه الفروق على المركز المالي للمؤسسة ونتيجة أعمالها، ويشترط في هذه التسويات أن تدفق من طرف مراجع الحسابات مستقل، ومع تزايد العولمة وظهور ملامح وأسس كيان دولي متماسك من المعايير المحاسبية الدولية، ووقوع بعض الفضائح المالية **FASB** تقتربان شيئا فشيئا من المعايير الدولية، وذلك عن طريق إتباع إستراتيجية مزدوجة تتمثل الأولى في تغيير بعض المعايير الأمريكية لتوافق مع المعايير الدولية، أما الثانية فتتمثل في تغيير بعض المعايير الدولية لتتوافق مع المعايير الأمريكية، ففي عام **2002م** توصل كل من مجلس المعايير المحاسبية الدولية **IASB** ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي **FASB** إلى التفاهم مشترك من أجل العمل على جعل المعايير الصادرة عن كلا منهما متوافقة والتنسيق بينها قبل أي إصدارات مستقبلية ، نتيجة لذلك فقد أصدر **FASB** أربع(04) مسودات لتعديل أربع (04) معايير حتى تتوافق مع المعايير الدولية (المحاسبة على التغيير في السياسات المحاسبية، ربحية السهم، مبادلة الأصول غير النقدية ، قياس تكلفة المخزون).

وابتداءا من نوفمبر **2007م** تم السماح للمؤسسات الأجنبية المسعرة في البورصات الأمريكية بتقديم قوائمها المالية باستعمال **IFRS** دون الحاجة لتقديم تسويات بينها وبين المعايير الأمريكية **US- GAAP** كما طرح **SEC** في نفس السنة وثيقة للنقاش حول مدى ملائمة تقديم القوائم المالية للمؤسسات الأمريكية باستعمال المعايير المحاسبية الدولية.

وفي عام **2010م** قامت **SEC** بنشر وثيقة عنوانها:

"**Statement in Support of Global Accounting standards** "

[1] - نفس المرجع السابق، ص45.

والتي طلبت فيها من العاملين لديها إعداد مخطط عمل للسماح لها باتخاذ قرار فيما يخص المعايير المحاسبة الدولية، وقد تم طرح عدة وثائق في إطار هذا المخطط منها:

"A Possible Methode of Incorporation

ماي 2011م

" Comparison of US– GAAP and IFRS"

نوفمبر 2011م

" AN Analysis of IFRS Practice"

ومازالت جهود التقريب بين المرجعيين الأمريكي والدولي متواصلة في انتظار اتخاذ **SEC** قرار نهائي يتبنى المعايير المحاسبية الدولية.

ثالثا: الدول العربية والمعايير المحاسبية: يتبين فيما يلي[1]:

وفي المملكة العربية السعودية قامت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بوضع معايير محاسبية خاصة مستمدة من معايير المحاسبة الدولية بعد تر تعتبر البلدان العربية إحدى الجهات التي استقطبت المعايير الدولية للمحاسبة، حيث تبلورت أهمية المعايير في حاجة بعض الدول العربية إلى الحصول على التمويل غير المباشر لجذب رؤوس المال الأجنبية ، ووجود مكاتب محاسبة أجنبية عاملة في هذه الدول ، تتولى التشجيع على استخدام المعايير الدولية، ومن الملاحظ أن العديد من الدول العربية ليس لها الخبرة صناعة المعايير المحاسبية ، كما أن المتاح لديها من المعايير الوطنية لا يشكل هيكل متكامل من المعايير. إلا أن تطور ونمو أسواق المال في بعض الدول كعامل حيوي وراء الطلب على المعايير المحاسبة.

وكان يتمثل الانتقال إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل مباشر إلا عن طريق بورصات الأوراق المالية أو بموجب قرارات لتطبيق المعايير، فقد صدرت العديد من الأنظمة والتشريعات في مختلف الدول العربية والتي تنص على تطبيق المعايير، وخاصة بالنسبة للشركات المسجلة في البورصة، إن المملكة الأردنية الهاشمية ، هي أول دولة عربية اعتمدت المعايير المحاسبية في عام 1990م حيث تم ترجمت المعايير المحاسبية الدولية من قبل الهيئات المهنية للسعي إلى تطبيقها لدى الشركات، ومن قبل الجهات العامة في أعمال التدقيق والحسابات.

[1] - مأمون حمدان ، **مقدمة عن معايير المحاسبية الدولية** ، جامعة دمشق، 2008 ، ص 07.

أمّا في الجمهورية مصر العربية، تم إصدار معايير محاسبية مصرية، تواكب التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري، وتتفق مع المعايير المحاسبة الدولية . حيث قامت اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة المصرية بإعداد المعايير المحاسبية ، وصدر بشأنها القرار الوزاري رقم /503/ لسنة 1997م. وبالرغم من تسمية هذه المعايير باسم معايير المحاسبة الدولية ، وفي ذلك تكريس لتطبيق المعايير الدولية بشكل غي مباشر.

جمتها إلى اللغة العربية حيث اعتمدت هذه المعايير للتطبيق من قبل الشركات العاملة.

أمّا في لبنان فقد جرى اعتماد معايير الدولية للمحاسبة كأساس للقيود المحاسبية ولتحضير البيانات والتقارير المالية من قبل المؤسسات والهيئات المختلفة والشركات وصدر بشأنها القرار الوزاري رقم / 673 / بتاريخ 14 حزيران 2001م، كما قامت نقام خبراء المحاسبيين المجازين في لبنان بترجمة معايير المحاسبة الدولية من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية[1].

[1] - مرجع سابق.

خاتمة الفصل:

إن التطور الذي عرفته المحاسبة من خلال جعلها وسيلة إعلامية على المستوى الدولي، يجسد قدرتها على مسايرة التحولات التي عرفته التعاملات الاقتصادية والمالية في الآونة الأخيرة نتيجة رفع الحواجز أمام حركة الأموال والبضائع وارتفاع وتيرة الأنشطة الدولية للمؤسسات، وقد أدت هذه التحولات لتراجع استراتيجيات التوحيد الوطنية أمام محاولات تحقيق توافق محاسبي دولي، هذه المحاولات تجسدت في وضع مجموعة من المعايير التي تضبط الممارسة المحاسبية من اجل ضمان التجانس في القوائم المالية ، وتوفير معلومات قابلة للفهم والمقارنة.

وقد مثلت المعايير المحاسبية الدولية ثورة في المفاهيم والأهداف المتعلقة بالمحاسبة، وإن الاتجاه الحالي نحو المحاسبة الدولية باستثناء للمعايير المحاسبية الدولية هو نتيجة للقبول الذي حظيت به هذه المعايير و الاعتراف الذي منحتها إياه هيئات دولية مهمة مثل الاتحاد الأوروبي، ولكن تحقيق الإجماع الكامل حول المعايير المحاسبية الدولية ليشمل مختلف الأطراف المعنية بهذه المعايير بما فيها الدول النامية.



الفصل الثاني:

الإفصاح المحاسبي

تمهيد:

ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الشفافية و الإفصاح، لأن العديد من الجهات ذات المصلحة تعتمد بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره المؤسسة من معلومات، حيث لا تملك هذه الفئات سلطة الحصول على ما تحتاجه منها مباشرة، ومما لا شك فيه أن القصور في متطلبات الإفصاح يجعل البيانات و المعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة، وذلك نتيجة عدم إظهار البيانات و المعلومات التي تعبر عن الواقع الحقيقي للمؤسسات الإقتصادية مما يؤدي إلى فقدان الثقة في هذه المعلومات، وبالتالي فقدانها لأهم عناصرها ألا و هي جودتها، الأمر الذي ينعكس على اتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات و البيانات.

وتأكيدا علي أهمية الإفصاح من قبل أصحاب الفكر و الإختصاص من أكاديميين و مهنيين في مجال المحاسبة و المراجعة ، فقد تم إصدار معايير محاسبية تحكم قواعد العرض و الإفصاح في التقارير المالية، لما لها أثر بالغ الأهمية في تحسين جودة المعلومات.

ولدراسة أعمق و أكثر تفصيلا لما ذكر سابقا، ومعرفة أثر الإفصاح على جودة المعلومات المحاسبية تم تقسيم الفصل الثاني إلى ثلاث مباحث رئيسية والتي يتم ذكرها كالتالي:

المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي، أنواعه ومتطلباته ومعوقاته.

المبحث الثاني: أهمية أهداف الإفصاح المحاسبي و الإفصاح في القوائم المالية.

المبحث الثالث: أساليب مقومات و الإفصاح المحاسبي و العناصر المؤثرة فيه.

المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي

الإفصاح كلمة شاع استعمالها في جميع مجالات الحياة، و بالأخص العملية منها بما فيها مهنة المحاسبة و التدقيق، حيث أخذ الإفصاح و متطلباته القانونية و الإدارية و التشكيلية تطغى على العديد من مناحي الحياة العملية بما فيها العامة منها.

المطلب الأول : تعريف الإفصاح المحاسبي

عرف الإفصاح بشكل عام بأنه: بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف إلى نقل المعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها [1].

✓ يعرف الإفصاح على أنه عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي لها سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة.[2]

✓ الإفصاح المحاسبي كما يلي: إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل .

✓ الإفصاح المحاسبي على أنه: شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية [3].

ومن جهة أخرى فقد عرف الإفصاح المحاسبي بأنه: تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعد م في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد.
ونلاحظ أن التعاريف السابقة ركزت على ضرورة إظهار المعلومات بشكل يعكس حقيقة وضع المنشأة دون تضليل بحيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم إلا أنها اختلفت فيما بينها حول كمية ومقدار المعلومات المقدمة إلى مستخدميها.

والمستفيدون من القوائم المالية على اختلاف مستواهم الثقافي والاقتصادي والمحاسبي يتميزون بتفاوت قدرا تهم في

[1]- الصبان محمد سمير . دراسات في الأصول المالية، أصول القياس وأساليب الإتصال المحاسبي، الدار الجامعية بيروت 1996.ص 245.

[2]– زغدار أحمد سفير محمد، **خيار الجزائر بالتكييف مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية** (IAS/IFRS) مجلة المباحث،العدد السابع،كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية،جامع قاصدي مرباح ورقلة،(ص 84).

[3]– الشيرازي، مهدي عباس، **نظرية المحاسبة**، مطبعة ذات السلاسل، الكويت،1991،ص322.

معالجة هذه المعلومات لذلك كان لابد من التمييز بين المستخدمين (كما ورد في التعريف الرابع) أي إن وجود مستخدمين داخليين يقود إلى إفصاح داخلي موجه بالدرجة الأولى إلى إدارة الوحدة الاقتصادية حيث يتم توصيل المعلومات إلى مستخدميها بدون أية صعوبة حيث يسهل ذلك الاتصال المباشر بين الإدارة والمحاسب.

كما أن وجود المستخدمين الخارجيين يقود إلى الإفصاح الخارجي الذي يتجلى بضرورة إعداد القوائم المالية الأساسية وهي (قائمة الدخل – قائمة المركز المالي – قائمة التدفقات النقدية).

أولا: أنواع الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح المحاسبي من الموضوعات المثيرة للجدل في الوسط المهني سواء بين المحاسبين أو بين الإدارة و المحاسبين، وبين مراجعي الحسابات من جهة وبين مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى، ويمكننا أن نلخص أنواع الإفصاح كما يلي[1]:

1- الإفصاح الكامل:

يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

2- الإفصاح العادل:

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

3- الإفصاح الكافي:

يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار ناهيك عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع ا الشخص المستفيد.

[1] – طفي زيود وآخرون، **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية،المجلة رقم 01،2007،سوريا ص180.

4- الإفصاح الملائم :

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها. إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية[1].

5- الإفصاح التشقيفي (الإعلامي):

أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى .

6- الإفصاح الوقائي:

هو أن تقدم المعلومات في القوائم المالية دون تضليل، بحيث تسمح بالأطراف ذوي القدرات المحدودة على الفهم والإدراك للمعلومات المالية.

لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل، ما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

في الواقع العملي وبعيداً عن التحيز لا بدَّ من الإفصاح عن كافة المعلومات بشكل موضوعي من خلال القوائم الأساسية ودون تبني وجهة نظر معينة.

وقبل أن نتطرق إلى متطلبات الإفصاح المحاسبي سوف نتناول الجدول التالي الذي سنبين فيه بعض متطلبات الإفصاح :

[1]- لطفي زيود وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 181.

الجدول رقم (02): يوضح طرق الإفصاح العامة.

طرق الإفصاح	متطلبات الإفصاح	الأهمية النسبية
1-القوائم المالية	و تشمل على قوائم أساسية وهي: - قائمة الدخل أو حسابات ختامية. - قائمة المركز المالي. وكذلك قوائم إضافية وهي: - قائمة التغيير في المركز المالي. - قائمة الأرباح الموزعة. - قائمة التدفق النقدي.	تعتبر القوائم المالية الأساسية العمود الفقري للإفصاح و أيضا ما يتعلق بالتبويب،التوحيد والأرقام المقارنة عن سنتين ماليتين.
2- مذكرات	وتكون أسفل القوائم المالية وتشمل على: - طرق تقويم المخزون. - طريقة الاهتلاك المطبقة. - التزامات محتملة. - أحداث وقعت بعد إعداد الميزانية. - أثر التحويلات للعملات الأجنبية. - التغير في السياسات المحاسبية.	و هذه المذكرات تعتبر جزءا مكملا للقوائم المالية، وتشمل على بيانات مالية غير واردة فيها.
3- تقرير مراجع الحسابات الخارجي	أهم ما ستضمنه: - مدى تطبيق المبادئ المحاسبية. - مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية. - أحداث مهمة وقعت بعد إعداد القوائم المالية. - نتيجة الفحص ألمستندي و الفني للعمليات المالية.	- يزيد من ثقة المستفيدين في المعلومات الواردة بالقوائم المالية. - على ضوء التقرير تتحدد مسؤولية المراجع تجاه الغير.

4- الإيضاحات	توضح ما يلي: - أي ضمانات على أحد الأصول. - سعر السوق وسعر الشراء للأوراق المالية و التكلفة للأوراق المالية. - سعر السوق وسعر التكلفة للبضاعة الباقية.	تحتوي على معلومات غير واردة للقوائم المالية أو المذكرات المكملة لها و الأوراق المالية بقصد المتاجر أو بعض الاحتفاظ بها أو الجاهزة للبيع.
5- جداول إحصائية	أهم هذه الجداول: - تحليل الأصول والإهتلاك. - تحليل المصروفات إلى ثابت و متغير. - بيان المبيعات،تكلفة المبيعات.	توضح للقارئ نتيجة نشاط المشروع بصورة مختصرة.
6- تقرير الإدارة	- معلومات عن أهداف المشروع. - النشاط الحالي و المستقبلي له. - أحداث غير مالية تؤثر على المشروع في المستقبل. - الطاقة الإنتاجية. - مشاكل خاصة بالإنتاج والتوزيع.	يتضمن كل معلومات غير مالية قد تؤثر على المشروع مستقبلا و تفيد في التنبؤ.
7- هيئة الأوراق المالية	- الإفصاح عن الأمور الجوهرية و الأحداث الهامة. - الإفصاح عن إدراج اسم المؤسسات المساهمة العامة. - الإفصاح المتعلق بشركات الوساطة المالية. - المعايير المحاسبية. - معايير التدقيق و الشروط الواجب توافرها في مدققي حسابات الجهات الخاضعة لرقابة اللجنة.	يتضمن كل معلومات مالية قد تؤثر على الشركة و على مستخدمين التقارير المالية حاليا و في المستقبل و تفيد في التنبؤ لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.

المصدر:ناصر عدون ود.معراج هواري، دراسة حول " دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية و أثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية "،جامعة الاغواط عمار ثليجي، الجزائر،بدون سنة.

يتضح من الجدول السابق أن طرق الإفصاح و متطلبات العامة من معلومات مالية أو غير مالية تعتبر كنموذج للإفصاح يمكن الاسترشاد به للحكم على مدى كفاءة المعلومات الواردة بالتقارير المالية،كما أن استخدام أي طريقة مناسبة من الطرق السابقة يتوقف على درجة الإفصاح المرغوب فيها أهميتها.

جدول رقم (03): يوضح أهم متطلبات الإفصاح لكل من لجنة المبادئ المحاسبية و لجنة معايير المحاسبية المالية

طرق الإفصاح	متطلبات الإفصاح
1-لجنة المبادئ المحاسبية. APB Opinions	يتعين الإفصاح عن: أ- مكافأة نهاية الخدمة للعاملين. ب- ضريبة الدخل و المدفوع منها. ج- اهتلاك الأصول، طرق الاهتلاك و الاهتلاكات المجمعة. د- عائد السهم. ذ- معلومات عن الاندماج و الطريقة التي تم بها. ر- معلومات عن الاستثمار و طريقة معالجتها محاسبيا. ز- وصف لأهم السياسات المحاسبية.
2- لجنة معايير المحاسبية المالية FASB Statement	و أهم ما جاء منها: - الإفصاح عن مصروفات البحوث و التطوير. - أثر التغيرات المحاسبية على صافي الدخل. - متوسط دخل السهم. - أثر الديون المعدومة كبيرة القيمة.

المصدر: ناصر عدون ود.معراج هواري، دراسة حول " دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية و أثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية "،جامعة الاغواط عمار ثليجي، الجزائر.

المطلب الثاني :متطلبات الإفصاح المحاسبي ومعوقاته

أولا: متطلبات الإفصاح المحاسبي

1- السياسات المحاسبية:

تقاس بنود القوائم المالية بتطبيق سياسات محاسبية قد تختلف من منشأة إلى أخرى، فالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتضمن سياسات وطرق محاسبية مختلفة، وقد أوضحت المعايير المحاسبية الدولية هذه الحقيقة بالقول بأنه يعتبر استخدام سياسات محاسبية مختلفة في مجالات متعددة من العوامل التي تؤدي إلى صعوبة تفسير القوائم المالية، وليست هناك مجموعة معينة بالذات للسياسات المحاسبية المقبولة يمكن الرجوع إليها، ومن ثم فإن استخدام ما هو متاح من السياسات المحاسبية المختلفة قد يفسر عن قوائم مالية مختلفة عن بعضها البعض منوعة واحدة من الأحداث والظروف، لذلك يكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية وثيقة هامة للمعلومات تمكن من تفسير الأرقام الواردة في القوائم المالية وفقا للسياسات المحاسبية التي أدت إليها[1].

2- الأطراف والصفقات الهامة :

يجب أن تشتمل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية على وصف للصفقات المبرمة بين المنشأة وأطرف أخرى، وكذلك العلاقات الهامة بين المنشاة وأطراف خارجية أخرى مثل العلاقات بين الشركة القابضة والشركة التابعة[2].

3- الأحداث اللاحقة:

تغطي القوائم المالية فترة محددة من الوقت، ولكنها لا تكون متاحة للنشر مباشرة في نهاية الفترة المالية، وغالبا ما تنشر بعد انتهاء الفترة المالية بعدة شهور، وتسمى الفترة بين نهاية الفترة المالية و إصدار نشر القوائم بالفترة اللاحقة وأثناء الفترة اللاحقة قد تحدث أحداث هامة أو تتاح معلومات جديدة متصلة بالقوائم المالية التي تم إعدادها، فإذا لم تكن منعكسة على القوائم المالية فإن الأمر يتطلب تعديل القوائم أو عرضها في صورة الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية.

4- الشكوك حول استمرار المنشاة:

يتم إعداد القوائم المالية على أساس استمرار المنشأة، وأنه في ظل غياب أي معلومات وتوقعات بفشل المشروع أو عدم استمرار يته فإنه يفترض أن المشروع مستمر إلى ما لا نهاية، وفي حال توفر لدى معدي القوائم المالية

[1]- حماد طارق عبد العال . **التقارير المالية،أسس الإعداد والعرض و التحليل**، جامعة عين الشمس، مصر،2000، ص 54.

[2]- **نفس المرجع .**

معلومات تفيد بعدم استمرارية المشروع، أو أن هناك شكوكا حول استمرار المشروع، عندئذ يجب الإفصاح عن تلك المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة للقوائم المالية.

5- الالتزامات المحتملة :

تتمثل عادة بالتزامات يحيط ا الكثير من عدم التأكد، فيما يختص بحدوثها أو مبالغها، وتظهر عادة نتيجة للقضايا المرفوعة ضد المنشأة أو المنازعات مع الأطراف الأخرى، والتي تتطلب تحويل بعض المبالغ مستقبلا عند تسوية النزاع، وفي بعض الحالات التي يتأكد فيها بعض هذه الالتزامات فإنها تدخل ضمن الدفاتر المحاسبية لتصبح جزءا من القوائم المالية بينما يتم الإفصاح عن الالتزامات المحتملة الأقل تأكيدا في ملاحظات القوائم المالية، والإفصاح في الحالة يخبر القارئ بالنتائج السلبية المحتملة للأحداث التي وقعت ولكنها لم تصل إلى الدرجة الموضوعية اللازمة لإدخالها إلى القوائم المالية.[1]

المطلب الثالث: معوقات الإفصاح المحاسبي

إن السلبيات التي سنذكرها لا تنقص من أهمية الإفصاح وعلى الأخص تلك الشركات المدرجة في سوق المال ويعود ذلك لعدة أسباب منها، على سبيل المثال أن جهود هيئة سوق المال في الرقابة على تلك الشركات رفعت من الأنظمة المحاسبية وخاصة التوقيت والنوعية بالإضافة إلى توافر حد أدنى من الإفصاح المحاسبي وزيادة الوعي المحاسبي وضغط الملاك والمواطنين كافة على الإدارة لزيادة مستوى الإفصاح ومن أهم معوقات رفع مستوى الإفصاح المحاسبي ما يلي:

1- تركيز اهتمام الإفصاح بالشركة المدرجة لسوق المال فقط على الرغم من أنها لا تمثل إلا جزء من النشاط الاقتصادي.

2- تشابك الصلاحيات بين عدة جهات لتحديد الجهة المسؤولة عن كافة الإفصاح المحاسبي.

3- استقلال بعض الأشخاص والمؤسسات للمعلومات الداخلية و التداول بناءا عليها.

4- تحديد مستوى الإفصاح يأتي انعكاسا للبيئة وليس الجهات الرقابية.

5- اختلاط المعلومة مع الإشاعات و التداول الفردي بدلا من المؤسساتي.

6- إصرار الشركات على سرية جميع المعلومات ما عدا ما يفصح عنه في القوائم المالية التي لا تساعد المحللين الماليين للتنبؤات المستقبلية .

[1]- **مرجع السابق ص07**.

المبحث الثاني: أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي و الإفصاح في القوائم لمالية

تعود أهمية الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت في إعداد التقارير المالية إلى كونه أحد الأسس الرئيسية التي ترتكز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها،وتدعو هذه المبادئ إلى الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات المهمة ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية و الواردة في بياناتها المالية وذلك لصالح المستفيدين الأخيرين من هذه المعلومات.

كما يستمد الإفصاح المحاسبي أهميته من تنوع و تعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات و التي تضم المصرفيين، و المقرضين و المحاسبين، و الأجهزة الحكومية وغيرهم.

المطلب الأول: أهمية الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح المحاسبي وليد انفصال الملكية عن الإدارة،أين تعددت و تنوعت الأطراف التي لها مصالح حالية و مستقبلية بهذه الكيانات و التي تكون بحاجة إلى معلومات تساعدها في اتخاذ مختلف القرارات، بحيث من غير المتوقع أن يتم ذلك من خلال الإطلاع المباشر على السجلات و الدفاتر المحصول على المعلومات المطلوبة.

و عليه تكمن أهمية الإفصاح في كونه يوفر مختلف المعلومات عن الكيان بما يقلل حالة الغموض لدى المستخدمين بغرض المساعدة في اتخاذ قرارات رشيدة، إذ يرجع السبب الرئيسي للإفصاح في[1]:

- تقليل مخاطر ممولي رأس المال حتى يتمكنوا من تقييم العائد المتوقع لكل فرص الاستثمار مقابل المخاطر المصاحبة لتلك الفرص.

- إعلام الأفراد والمجموعات و الذين تؤثر نشاطات و عمليات الكيان على حياتهم و مستوى معيشتهم و دلك لتمكينهم من التأثير على تصرفات الكيان إذا رغبوا في ذلك بعد استعراض الإفصاح بالبيانات المالية.

ومن جانب آخر فإن الكيانات المسلحة بالأسواق المالية تطمح إلى تحقيق العديد من المزايا، منها تنويع مصادر التمويل و التعريف والترويج لنشاطاتها وزيادة حجم الطلب على منتجاتها،إن قبول تسجيل الكيانات بالأسواق المالية مشروط في الغالب بامتثال هذه الكيانات لشروط وضوابط مختلفة وتتعلق بالممارسات المحاسبية خاصة فيما يتعلق بالإفصاح المحاسبي، تهدف في عمومها إلى حماية المستثمر من خلال ضمان حصولها على معلومات موثوقة وكافية لغرض تقييم و مراقبة استثماراتهم.

[1]- محمد المبروك أبو زيد،مرجع سابق،ص 481-483.

المطلب الثاني: أهداف الإفصاح المحاسبي ودوره في تحقيق الملائمة و المصداقية

هناك عدة أهداف للإفصاح المحاسبي حيث قسمت هذه الأهداف اتجاهين كما يلي[1]:

✓ **الاتجاه التقليدي في الإفصاح:**

هو الذي يهدف و يهتم بالمستثمر الذي له دراية محدودة باستخدام البيانات المالية فيقضي بضرورة تبسيط المعلومات المنشورة بحيث تكون مفهومة للمستثمر محدود المعرفة مع التركيز على المعلومات التي تتصف بالموضوعية و البعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد و في ذلك كله حماية لهذا المستثمر من التعامل غير العادل في سوق المال.

✓ **الاتجاه المعاصر في الإفصاح:**

و يهدف إلى تقديم المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، و في ظل هذا الهدف فإن نطاق الإفصاح لم يعد قاصرا على تقديم المعلومات المالية التي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية و التي تتناسب مع قدرات المستثمر العادي، بل يتسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات الملائمة التي تحتاج إلى درجة كبيرة من الدراية و الخبرة في فهمها و استخدامها و التي عليها المستثمرين الواعين و المحللين والماليين في اتخاذ قراراتهم.

2- دور الإفصاح في تحقيق عنصر الملائمة والمصداقية

تهدف الملائمة أو الصلاحية إلى أن تكون المعلومات المحاسبية، التي تظهرها التقارير المالية ذات فائدة لمستخدميها في اتخاذ قرارات الاستثمار، وتتحقق أيضا الملائمة من قدرة مستخدم المعلومات المحاسبية على تفهم محتويات القوائم المالية، فهي يقصد بها درجة السهولة في عرض المعلومات بشكل يمكن المستثمر من تفهم و إدراك محتواها، ويمكن التعبير عن ذلك بالقدرة على التوصيل بدرجة مقبولة من الجهد، وتزداد قدرة المستخدم على تفهم المعلومات المحاسبية إذا كانت معروضة بشكل بسيط وتتماشى مع مفاهيم إدراك المستثمر، ويمكن مقارنتها بالمعلومات الأخرى المشابهة، وترتبط القابلية للفهم بشكل التقارير المالية وطريقة عرض المعلومات بها والمصطلحات الواردة فيها وأسلوب كتابة تلك التقارير، من حيث سهولة قراءتها واستطاعة المستثمر فهمها واستيعابها، ولقد أوضح المعيار المحاسبي الدولي الأول في أنه يجب اختيار وتطبيق القاعدة المحاسبية الأكثر ملائمة لظروف المؤسسة، وعرض مركزها المالي بعدالة، كذلك فقد أكد المعيار المحاسبي الدولي السابع والرابع والعشرين أن القابلية للفهم، كمحدد من محددات منفعة المعلومات المحاسبية ترتبط بضرورة أن تكون القوائم المالية واضحة ومفهومة، حيث

[1]- أحمد السيد حمد الله،**مدى أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين**،منهج مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي لتنشيط سوق المال المصري،مجلة البحوث التجارية،كلية التجارة،جامعة الزقازيق 1993، ص ص 104-105.

يتعين ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة التي تستخدم في إعداد القوائم المالية، ويرجع ذلك إلى أن هناك سياسات محاسبية متعددة وقد تختلف تلك السياسات من مؤسسة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، وقد أكد المعيار على ضرورة اعتبار أن القابلية للفهم للسياسات المحاسبية جزء لا يتجزأ من القوائم المالية، ويتعين الإفصاح عنها في مكان واحد من القوائم المالية لمساعدة المستخدمين على سهولة فهمها والإلمام بها حتى يمكنهم اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة[1].

وتعبر المصداقية عن إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية والوثوق فيها لمعقوليتها وخلوها من الأخطاء والتحيز، وأنها تعرض بأمانة الأحداث الاقتصادية التي تمثلها، ولكي تكتسب المعلومات خاصية المصداقية يجب أن تتسم بصدق التعبير، أي المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشكل، وحتى تتحقق المصداقية يتطلب ارتكاز المعلومات المحاسبية على قواعد قياس موضوعية تعمل من خلال مفاهيم يمكن التحقق منها، وبالتالي يتعين أن تكون خالية من الأخطاء وغير متحيزة في وصف أو قياس الأحداث المالية والاقتصادية، وأن تكون معبرة بصدق وأمانة عن تلك الأحداث، ويتطلب الأمر أيضا أن يتم الاعتماد على قواعد مقبولة تحكم إجراءات التحقق والثبات في التطبيق، فضلا عن ذلك يتعين حتى يمكن الحكم على صلاحية المعلومات المحاسبية أن يتم إجراء المقارنات الزمنية والمكانية بين التكاليف والعوائد أو بين النتائج الفعلية والمتوقعة للقرارات، أو ما يعرف بالقابلية للمقارنة، وقد أشار المعيار المحاسبي الدولي الأول إلى المصداقية والذي تعد أحد المبادئ عند اختيار القاعدة المحاسبية التي تنوي المؤسسة استخدامها وتطبيقها كسياسة محاسبية، وقد أشار معيار المحاسبة الدولي الأول على أنه يتعين أن تظهر البيانات المالية الأرقام المقارنة للفترة السابقة وتعديل المعلومات في المقارنة التي تعود للسنوات السابقة في حالة البنود غير العادية، وقد جاء إصدار المعيار الدولي بعنوان التقارير المالية للاستثمارات في المشروعات المشتركة، نتيجة لزيادة أهمية الاستثمارات المباشرة المشتركة بين الدول، مما كان له تأثير مباشر على الإفصاح المحاسبي عن الاستثمارات المشتركة، ويلاحظ أن المعيار حرص على توفير متطلبات ومحددات المصداقية، سواء فيما يتعلق بالحيادية أو فيما يتعلق بالأهمية النسبية أو القابلية للمقارنة أو القابلية للفهم.

[1] – **مرجع السابق.**

المطلب الثالث:الإفصاح في القوائم المالية والقوائم الواجب الإفصاح عنها

ترجع أهمية الإفصاح بالقوائم المالية للمستخدمين إلى ثلاثة عوامل أساسية هي [1]:

– أنها تفصح عن متغيرات ذات اهتمام مباشر للعديد من الأطراف.

– تعتبر القوائم المالية أكثر مصادر المعلومات اعتمادية مما يمكن الاعتماد عليها.

– تكلفة الحصول على المعلومات بالقوائم المالية رخيصة جدا، حيث أن تكلفة إعداد تقارير خاصة للمستخدمين مختلفين ممكن أن تفوق العوائد المتوقعة من ورائها.

يمكن القول أن دور الإفصاح بالقوائم المالية هو تقليل حالة الغموض بالنسبة لمتخذي القرار، بغرض المساعدة في اتخاذ قرارات رشيدة، ويؤكد Iqbal وآخرون ذلك من خلال إشهارهم إلى سببين رئيسيين للإفصاح هما [2]:

– تخفيض عدم التأكد على ممثلي رأس المال (المستثمرين و الدائنين)، بحيث استخدام المعلومات يمكنهم من ترجيح العوائد المتوقعة لكل بديل في مواجهة مستوى المخاطر المرتبطة.

– توفير معلومات ملائمة للأفراد والمجموعات الذين يتأثرون بالأنشطة التشغيلية للمؤسسات.

إذن تنبع أهمية الإفصاح من أن مخرجات النظام المحاسبي (القوائم و التقارير المالية) هي المصدر المهم، إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول المؤسسة، و بالتالي حتى تكون مخرجات النظام المحاسبي موضوعية ومفيدة وتحظى بثقة المستخدمين وتلبي احتياجاتهم، لابد أن يتم إعدادها وعرضها بطريقة منظمة ومقبولة بين المحاسبين وجميع الأطراف التي لها مصالح بالمؤسسة، هذا بالإضافة إلى زيادة الثقة في القوائم المالية من خلال مراجعتها بواسطة طرف خارجي محايد، وهو ما ساهم بشكل ملحوظ في ظهور موضوع الإفصاح وزيادة أهميته.

أولا: القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين الأول قوائم مالية أساسية والثاني قوائم مكملة للقوائم الأساسية، أما الأساسية فهي القوائم التي يتعين على الوحدات أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحاب الصلة والمستفيدين وهي [3]:

---

[1]– محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 580.

[2]– أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، مرجع سابق، ص 288

[3]– غسان فلاح المطارنة، خنفر مؤيد راضي، **تحليل القوائم المالية نظري وتطبيقي**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى السنة 2006، ص28.

- قائمة المركز المالي.
- قائمة الدخل.
- قائمة الأرباح المحتجزة.
- قائمة التدفقات النقدية.

1- قائمة المركز المالي (الميزانية):

تعرف الميزانية من الزاوية المحاسبية التقليدية على أنها حصيلة الأرصدة مجموعة من الحسابات المسجلة دفتريا على أساس القيد المزدوج أو ملخص مبوب لأرصدة الحسابات التي لا زالت مفتوحة بدفاتر الأستاذ وذلك بعد ترحيل أرصدة الحسابات الاسمية إلى حساب الأرباح والخسائر ولكنها تحتوي رصيد هذا الحساب.

ويمكن تعريف الميزانية من الزاوية الاقتصادية على أنها توازن لأصول معينة تمثل موارد اقتصادية موضوعة تحت تصرف وحدة اقتصادية معينة وخصوم تمثل طريقة تمويل هذه الأصول[1].

2- قائمة الدخل:

هي قائمة المكاسب، كما يطلق عليها البعض أحيانا التي تعبر عن مدى نجاح عمليات المنشأة في فترة زمنية معينة، وتستخدم هذه القائمة لتحديد ربحية المنشأة، وتعد قوة الثقة في قائمة الدخل من الأمور الظنية، لأن الدخل المستخرج منها يعتبر في أحسن الحالات تقريبا، وعليه يمكن القول أن قائمة الدخل هي عبارة عن أداة لتحقيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات لتحديد صافي الدخل أو الخسارة بطريقة مبسطة وواضحة .

3- قائمة التغير في حقوق الملكية:

هي حلقة الربط بين قائمة الدخل وبين قائمة المركز المالي، ولكن مع تعدد مصادر التغير في حقوق الملكية، توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره.

4- قائمة التدفقات النقدية:

هي كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للمنشأة من خلال فترة زمنية معينة، وقد ألزم مجلس معايير المحاسبة المالية الشركات بإعداد هذه القائمة من خلال إصدار للمعايير رقم (07).

[1]- مرجع سابق.

المبحث الثالث: مقومات وأساليب الإفصاح المحاسبي والعناصر المؤثرة فيه

يمكن القول أن الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية ليس عملية عشوائية، بل توجد مجموعة من المقومات والأساليب والطرق التي يجب مراعاتها وإتباعها إضافة إلى عوامل مؤثرة فيها، و التي سوف نتطرق إليها بنوع من الإيجاز.

المطلب الأول: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية [1]:

– المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فمنها من يستخدمها بصورة مباشرة، ومنها من يستخدمها بصورة غير مباشرة، ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية الملاك الحاليون والمحتملون، الدائنون، المحللون الماليون، الموظفون والجهات الحكومية التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها.

– تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي، هو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملائمة، حيث تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي، الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح، و تعتبر الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح، لذا تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدام المعلومات من جهة أخرى.

– تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها:

تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حاليا، في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية وهي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة التغيرات في المركز المالي، إضافة إلى معلومات أساسية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية، والتي يتم إعدادها وفق مجموعة من المبادئ والافتراضات والأعراف، لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات، على نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم.

[1]– وليد الحيالي، الإفصاح المحاسبي في ظل توسع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك (2017/01/02).

– تحديد أساليب وطرق الإفصاح:

يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطريقة يسهل فهمها، كما يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية ،بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة[1].

المطلب الثاني:أساليب وقواعد الإفصاح المحاسبي

أولا: أساليب الإفصاح المحاسبي:

توجد العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها لغرض الإفصاح عن المعلومات المالية، وبيان أثر الأحداث الاقتصادية في التقارير المالية أو الملاحق، و هي أساليب مكملة لبعضها البعض حيث يتوقف استخدام أي من هذه الأساليب على طبيعة ونوعية ودرجة وأهمية المعلومات، فهناك معلومات تعتبر أساسية ويجب إظهارها ضمن المكونات الأساسية للقوائم المالية، وهناك معلومات أخرى يمكن اعتبارها ثانوية يتطلب الإفصاح عنها، ولكن في ملحقات للقوائم المالية أو في الهوامش، وحتى لا تكون عملية الإفصاح غير منظمة وعشوائية هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح، و التي تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق بين أوساط المحاسبين والمستخدمين للقوائم المالية منها [2]:

– إعداد القوائم المالية و ترتيب بنودها:

إن جزءا مهما من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية، وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، تسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين واستخلاص المعلومات.

– الملاحظات الهامشية:

يتم استخدام الملاحظات الهامشية لتوضيح أو تفسير، أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية، و التي يمكن أن تحتوي على معلومات كمية أو وصفية، كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، أو الطرق و المبادئ المحاسبية المتبعة، إضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.

– الملاحق:

وتشمل على قوائم إضافية ترفق مع القوائم الأصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة

[1]- **مرجع سابق.**

[2] - محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 584.

بالقوائم المالية، والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية، ومثال ذلك الأصول الثابتة وطرق الاهتلاك، قائمة المركز المالي على أساس التغير في المستوى العام للأسعار، قائمة المدينين ومخصص الديون المشكوك فيها، قائمة المخزون السلعي...الخ.

– المعلومات الموجودة من خلال الأقواس:

تستخدم الأقواس في القوائم المالية لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، والتي يصعب فهم طرق احتسابها أو سبب ظهورها من قبل المستخدمين غير الملمين بالمحاسبة، مثل بيان المبدأ المستخدم في تقييم مخزون نهاية الفترة.

– تقرير المراجع:

يعتبر من ضمن وسائل الإفصاح المستخدمة والمتفق عليها تقرير المراجع الخارجي، وتقرير مجلس إدارة المؤسسة حيث يتم من خلال تقرير المراجع إعطاء رأي محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة، في حين يقوم مجلس الإدارة بالإفصاح عن الأداء الحالي للمؤسسة وعن الخطط المستهدفة[1].

ثانيا: قواعد الإفصاح المحاسبي

1– قواعد خاصة بالإفصاح العام تتطلب الإفصاح عن المعلومات مثل:

اسم المشروع قدم التقرير أي تغيير في المعلومات التي تسبق تاريخ الميزانية العمومية، وما إذا كانت البيانات المالية نغطي المشروع منفردا أو مجموعة من المشاريع، و الفترة التي تغطيها هذه البيانات و تاريخ الميزانية العمومية وعرض عملة التقرير المعدة بموجبها البيانات المالية،وكذلك تحديد مستوى الدقة المستخدمة في عرض أرقام هذه البيانات،كما يجب إظهار البيانات المالية المقارنة عن الفترة السابقة، و بيان حقيقة ما إذا كانت المبالغ المقابلة في البيانات المالية والإيضاحات ذات الصلة ليست قابلة للمقارنة و الإفصاح عن ذلك مع بيان الأسباب[2].

2- قواعد خاصة بالإفصاح في الميزانية العمومية و تشمل:

✓ **التمييز بين المتداولة وغير المتداولة:** إذ تعرض الموجودات المتداولة و غير المتداولة و الإلتزامات المتداولة و غير المتداولة كفئات منفصلة في صلب الميزانية العمومية، ويصنف الأصل على أنه متداول في الحالات الآتية:

---

[1]– مرجع سابق.

[2]– محمد مطر،موسى السويطي،التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجال القياس – العرض–الإفصاح، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الثالثة 2012،عمان، ص 366-374.

- عندما يتوقع أن يتحقق نقدا أو يحتفظ به للبيع أو الاستهلاك أثناء الدورة التشغيلية العادية للمشروع.
- عندما يحتفظ به بشكل رئيسي لأغراض المتاجر.
- عندما يتوقع أن يتحقق خلال (12) شهرا من تاريخ الميزانية العمومية.
- عندما يكون نقدا أو أصلا معادلا للنقد.

وتصنف جميع الموجودات الأخرى على أنها أصول غير متداولة،و تشمل فئات الموجودات الملموسة و الأصول التشغيلية و المالية التي هي بطبيعتها طويلة الأجل.

و يصنف الالتزام على أنه متداول في الحالات الآتية:

- عندما يتوقع تسديده أثناء الدورة التشغيلية للمشروع.
- عندما يكون ناشئا عن أغراض المتاجرة.
- عندما يستحق التسديد خلال (12) شهرا من تاريخ الميزانية.
- ليس للمنشأة الحق في تأجيل التسوية اللازمة للالتزامات بعد اثني عشر شهرا على الأقل من تاريخ الميزانية العمومية.

و تصنف جميع الالتزامات الأخرى على أنها التزامات غير متداولة.

✓ **المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية العمومية:**

يجب أن تحتوي الميزانية العمومية في صلبها كحد أدنى على البنود الآتية[1]:

- الممتلكات و المصانع و المعدات.
- الإستثمارات العقارية.
- الأصول المالية.
- الأصول البيولوجية.
- المخزون.
- الذمم التجارية المدنية و الذمم المدنية الأخرى.
- النقد ومعادلات النقد.
- الذمم التجارية الدائنة و الذمم الدائنة الأخرى.

[1] - **مرجع سابق.**

- المخصصات.
- الإلتزامات المالية.
- الالتزامات و الأصول الضريبية الحالية.
- حقوق الأقلية و المعروضة ضمن حقوق الملكية.
- رأس المال المصدر و الاحتياطات الموزعة على حاملي حقوق الملكية.

✓ **معلومات يجب أن يفصح عنها في صلب الميزانية أو في الإيضاحات:**

- تصنيفات جزئية للبنود المعروضة مصنفة بشكل مناسب لعمليات المشروع، كتصنيف بنود الممتلكات و المصانع و المعدات إما حسب نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (16).
- تصنف الذمم المدنية إلى مدينين تجاريين و أعضاء آخرين في المجموعة وذمم مدنية على أطراف ذات علاقة ودفعات مقدمة و مبالغ أخرى.
- يصنف المخزون حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (02) إلى مواد أولية و بضاعة قيد الإنجاز أو تحت التشغيل و بضاعة جاهزة.
- تصنف المخصصات و الاحتياطات و علاوة الإصدار مع وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق المالكين.
- الإفصاح عن الأمور الآتية بالنسبة لكل فئة من رأسمال الأسهم[1]:

- عدم الأسهم المصرح بها.
- عدم الأسهم المصدرة و المدفوعة بالكامل،و عدم الأسهم المصدرة و غير المدفوعة بالكامل.
- القيمة الاسمية لكل سهم أو أن الأسهم ليس لها قيمة اسمية.
- مطابقة عدد الأسهم غير المسددة في بداية كل فترة مالية و في نهايتها.
- الحقوق و الامتيازات و القيود الخاصة بكل فئة بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم و إعادة تسديد رأس المال.
- الأسهم التي يمتلكها المشروع نفسه أو الشركات الفرعية أو الزميلة.

[1]- **نفس المرجع** .

3- قواعد خاصة بالإفصاح في بيان الدخل وتشمل:

يتم تضمين بيان الدخل جميع بنود الدخل و المصروف المعترف بها في فترة معينة،ما لم تستثني بنود محددة من الربح أو الخسارة للفترة الحالية،كتلك الناشئة عن تصويب أخطاء سابقة أو معالجة الأثر الناشئ عن التغير في السياسات المحاسبية،أو معالجة فائض إعادة التقييم،أو معالجة المكاسب أو الخسائر غير المحققة الناتجة عن إعادة تقييم الاستثمارات المالية المعدة للبيع بالقيمة العادلة، أو ما ينتج عن تحويل البيانات المالية لعملة أجنبية أو نحو ذلك.

✓ **المعلومات التي يجب عرضها عن صلب بيان الدخل كحد أدنى:**

- الإيراد.
- نصيب المنشأ من أرباح أو خسائر الشركات الزميلة و المشاريع المشتركة التي تمت محاسبتها بطريقة حقوق الملكية.
- المصروف الضريبي.
- مبلغ واحد يشمل كلا من الربح أو الخسارة ما بعد الضريبة من العمليات المتوقفة،والربح أو الخسارة ما بعد الضريبة المعترف بها في قياس القيمة العادلة مطروحا منها التكاليف حتى البيع أو من التصرف بالأصول أو مجموعة التصرف التي تشكل العملية المتوقفة.
- ربح أو خسارة الفترة.
- الربح أو الخسارة المنسوبة إلى حقوق الأقلية.
- الربح أو الخسارة المنسوبة إلى أصحاب حقوق الملكية في الشركة الأم.

✓ **المعلومات التي يجب عرضها في صلب بيان الدخل أو في الإيضاحات:**

- تعرض بنود الدخل أو المصاريف الناشئة عن عمليات اعتيادية في صلب بيان الدخل أو في الإيضاحات.
- عندما تكون بنود الدخل و المصروف مادية يتم الإفصاح عن حجمها و طبيعتها بشكل منفصل.
- تشمل الظروف التي تؤدي إلى الإفصاح المنفصل عن بنود الدخل و المصروف على ما يلي:

– إنخفاض قيمة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقيق،أو قيمة الممتلكات و المصانع و المعدات إلى القيمة القابلة للإستيراد[1].

[1]- **نفس المرجع** .

- إعادة الهيكلة والقيود العاكسة لمخصصات تكاليف إعادة الهيكلة.
- عمليات التصرف ببنود الممتلكات و المصانع و المعدات.
- عملية التصرف بالاستثمارات.
- العمليات المتوقفة.
- تسوية القضايا.

- يجب أن يتم الإفصاح في صلب بيان الدخل أو في الإيضاحات أو في قائمة التغيرات في حقوق الملكية، عن مبلغ ربح السهم المعترف به كتوزيعات الفترة، و كذلك عن مقدار العائد على كل سهم.
- يجب أن يعرض تحليل المصروفات مصنفة على أساس طبيعتها أو وظيفتها ضمن المنشأة،و بفضل عرض التحليل في صلب بيان الدخل.

4- قواعد خاصة بالإفصاح عن صلب بيان التغيرات في حقوق الملكية و تشمل:

- الربح أو الخسارة الخاصة بالفترة.
- كل بند من بنود الدخل و المصروف كما هو مطلوب من المعايير الأخرى،التي يتم الإعتراف بها بشكل مباشر في حقوق المساهمين و إجمالي هذه البنود.
- إجمالي المبلغ الموزع على حقوق المالكين و الشركاء و الحصص النقدية.
- الأثر التراكمي للتغيرات في السياسات المحاسبية و تصحيح الأخطاء التي يتم معالجتها وفق مرجعية المعيار المحاسبي الدولي رقم (08).
- كما يجب أن يعرض في صلب البيان أو في الإيضاحات ما يلي:

- التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية.
- رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة و في تاريخ الميزانية العمومية و التغيرات خلال الفترة.
- مطابقة بين القيمة المرحلة لكل فئة من الأسهم العادية لرأس المال،و علاوة الإصدار وكل إحتياطي في بداية و نهاية الفترة، ومع بيان كل حركة بشكل منفصل.

وتعكس التغيرات في حقوق مساهمي المشروع بين تاريخين للميزانية العمومية،الزيادة أو الإنخفاض في صافي الأصول أو الثروة خلال الفترة ما بينهما.

5- قواعد خاصة بالإفصاح في صلب بيان التدفقات أو في الإيضاحات:

يضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS.NO.7) و المسمى بيان التدفقات النقدية بعض الشروط وقواعد الإفصاح في هذع القائمة نجملها فيمل يلي:

- التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية: أوجبت الفقرة (25) من المعيار،على جميع الشركات الملتزمة بتطبيقه،أن تسجل التدفقات النقدية التي تنشأ عن عمليات بالعملة الأجنبية، باستخدام عملة المشروع التي تنشر بموجبها بياناتها المالية، وذلك بتحويل مبلغ العملة الأجنبية إلى عملة المشروع،باستخدام يعر الصرف السائد بين عملة التقرير، والعملة الأجنبية في تاريخ التدفق النقدي.

- الفوائد المقبوضة والمدفوعة وتوزيعات الأرباح: كما أوجبة الفقرة (31) من المعيار،**أن** يتم الإفصاح بشكل منفصل عن كل التدفقات النقدية المقبوضة والمدفوعة من الفوائد و توزيعات الأرباح، وأن ينصف كل منها بأسلوب ثابت من فترة لأخرى، على أنها نشاطات تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية[1].

و تضيف الفقرة رقم (33) من نفس المعيار بأن الفائدة المدفوعة و الفائدة وتوزيعات الأرباح المقبوضة، عادة ما يتم تصنيفها على أنها تدفقات نقدية تشغيلية بالنسبة للمنشآت المالية، ولا يوجد إجماع في الرأي بالنسبة لتصنيف هذه التدفقات النقدية من قبل المشاريع الأخرى، ويمكن تصنيف الفائدة المدفوعة و الفائدة و توزيعات الأرباح المقبوضة،على أنها تدفقات نقدية تشغيلية، لأنها تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة، وكبديل لذلك يمكن تصنيف الفائدة المدفوعة عل أنها تدفقات نقدية تمويلية بصفتها تكاليف للحصول على الموارد المالية، والفائدة وتوزيعات الأرباح المقبوضة تدفقات نقدية استثمارية بصفتها عوائد للاستثمارات.

- ضرائب الدخل المدفوعة: وأوجبت الفقرة (35) من المعيار،أن يتم الإفصاح بشكل منفصل عن التدفقات النقدية الناشئة عن ضرائب الدخل المدفوعة و تصنيفها كتدفقات من الأنشطة التشغيلية، ما لم يتم تعريفها بشكل محدد على أنها أنشطة إستثمارية أو تمويلية.

- شراء وبيع الشركات التابعة: وأوجبت الفقرة (39) من المعيار، أن المجموع الإجمالي للتدفقات النقدية الناشئة عن شراء و بيع الشركات التابعة و غيرها من منشآت الأعمال الأخرى، يجب أن تعرض بشكل منفصل وتصنف على أنها أنشطة إستثمارية.

[1]- **مرجع سابق.**

و تصنيف الفقرة (40) من نفس المعيار بأنه يجب الإفصاح بشكل إجمالي عن عمليات بيع و شراء الشركات التابعة و غيرها من وحدات الأعمال الأخرى خلال الفترة عن كل مما يلي:

- القيمة الإجمالية للشراء أو الاستبعاد.
- الجزء المدفوع بالنقد أو ما يعادله من قيمة الشراء أو الاستبعاد.
- مبلغ الموجودات و الالتزامات غير النقدية وما يعادلها في الشركة التابعة أو وحدة الأعمال الأخرى التي تم شراؤها أو استبعادها، ملخصة حسب كل مجموعة رئيسية.

– العمليات غير النقدية: ونصت الفقرة (43) من المعيار، على أن تستبعد العمليات الاستثمارية و التمويلية غير النقدية من بيان التدفقات النقدية، ويتم الإفصاح عن هذه العمليات في مكان أخر من البيانات المالية بطريقة توفر كل المعلومات المتعلقة بهذه الأنشطة، التي من أمثلتها، إمتلاك موجودات بواسطة الشراء و تحمل الالتزامات المباشرة، أو عن طريق عقود تأجير تمويلية أو امتلاك مشروع إصدار أسهم لملاكه مقابل صافي ثمن الشراء، أو تحويل المديونية كقرض السندات إلى حقوق ملكية[1].

– مكونات النقد والنقد المعادل: وأوجبت الفقرة (45) من المعيار،الإفصاح عن مكونات النقدية وما يعادلها التي تمتلكها المنشأة، على أن تعرض تسوية أو تجرى مطابقة بين المبالغ المصرح بها في بيان التدفقات النقدية، مع البنود المرادفة لها المبنية في الميزانية العمومية.

– إفصاحات أخرى: أوجبت الفقرة (48) من المعيار،الإفصاح عن مبالغ الأرصدة النقدية الهامة وما يعادلها،التي يحتفظ بها المشروع و غير المتوفر للاستعمال من قبل المجموعة،مع توضيح من الإدارة حول أي نقدية مقيدة أو محجوزة لغرض معين، بصفتها أرصدة غير حرة للاستخدام في أنشطة أخرى.

6– قواعد خاصة بالإفصاح في الإيضاحات:

- يجب أن يظهر في الإيضاحات، السياسات المحاسبية المحددة، أسس القياس المستخدمة قي إعداد البيانات المالية، مع الإشارة لفئات الموجودات والإلتزامات التي طبق عليها كل أساس للقياس.
- يجل أن تفصح المنشأة عن الأحكام التي أصدرتها الإدارة بخلاف الأحكام التي ترتبط بالتقديرات و المتعلقة بتطبيق السياسات المحاسبية للمنشأة، التي يكون لها الأثر الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية،ومن أمثلة ذلك:

[1]– **مرجع سابق.**

– ما إذا كانت موجودات مالية تمثل استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.

– متى يتم بشكل جوهري نقل كافة المخاطر و المنافع الهامة المتعلقة بملكية أصل مالي أو عقد تأجير تمويلي إلى منشآن أخرى.

– ما إذا كانت مبيعات محددة من السلع هي في جوهرها ترتيبات تمويلية ولا تؤدي بالتالي إلى نشوء إيرادات.

– ما إذا كان يشير جوهر العلاقة بين منشأة ذات أغراض خاصة، إلى أن الثانية مسيطرة من قبل المنشأة الأولى.

- يجب أن تفصح المنشأة عن المعلومات التي تمكن مستخدمي بياناتها المالية من تقييم أهدافها و سياساتها أساليبها لإدارة رأس المال.
- إفصاحات أخرى في الإيضاحات:

– مبلغ أرباح الأسهم المقترحة أو المعلن عنها قبل أن يتم التصريح بإصدار البيانات المالية ومبلغ أية أرباح أسهم ممتازة تراكمية غير معترف بها.

– مقر المنشأة و شكلها القانوني و بلد تأسيسها المكان الرئيسي للأعمال أو عنوان مكتبها المسجل،ووصف لطبيعة عمليات المنشأة و أنشطتها الرئيسية و إسم الشركة الأم و الأم النهائية للمجموعة.

المطلب الثالث: العناصر المؤثرة على عملية الإفصاح المحاسبي

أهم المحددات الرئيسية على نوعية وحجم الإفصاح بالقوائم المالية ما يلي [1]:

1– نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:

لابد أن تعطي المؤسسات اهتماما خاصا في قوائمها المالية، لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين، والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة، فمن الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين الرئيسيين في كل دولة.

2– الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:

تختلف الجهات المنظمة و المسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح، باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمدة بكل دولة، كما سبق وأن أشرنا في الفصل الأول، إذ نجد في العديد من الدول وخاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح، غالبا ما تكون مزيجا من المؤسسات المهنية والحكومية من خلال القوانين.

[1]– محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 586–592.

خاتمة الفصل:

يعتبر مفهوم الإفصاح من المفاهيم الراسخة في الفكر المحاسبي،باعتباره أداة إتصال بين المؤسسة الإقتصادية و العالم الخارجي لها،وهو يتضمن كل مجال التقارير المالية بما يحتويه من معلومات ،كما اعتبر من القضايا الهامة التي ركزت عليها معايير المحاسبة الدولية، وذالك لما له من تأثير علي جودة المعلومات المحاسبية،ونظرا لهذه الأهمية فقد أصبح شائع الاستخدام،وأصبح العديد من مستخدمي التقارير المالية يطالبون اليوم بمزيد من الإفصاح وذالك بهدف أن تكون البيانات المحاسبية صادقة ومعبرة عن المحتوي الحقيقي للأحداث المالية. ويقوم مبدأ الإفصاح بتوفير المعلومات اللازمة التي يحتاج إليها المستثمرون لإجراء الاختيارات الرشيدة، فيما يتعلق بقراراتهم الاستثمارية و التمويلية، وذالك عن طريق نشر المعلومات و البيانات الملائمة و الكافية وفي الوقت المناسب.

وبما أن الإفصاح يعتبر من النقاط الأساسية التي تساهم بشكل فعال في استرجاع ثقة المستثمرين، و استقطاب المزيد من الاستثمارات المحلية و الأجنبية، من خلال رفع مستوي الشفافية في المعلومات المحاسبية و المالية.



الفصل الثالث:

الفرق بين المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي من ناحية الإفصاح المحاسبي

تمهيد:

منذ الثمانينات من القرن العشرين، انتهجت الجزائر جملة من الإصلاحات في إطار الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، والذي من أهم معالمه تشجيع القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي فضلا على إفرازات العولمة التي تقتضي تغيرات جذرية في الميدان المحاسبي بالنظر للمعايير المحاسبية الدولية، وهذا ما أدى بالجزائر إلى تبني نظام محاسبي مالي جديد يواكب تلك التطورات والقادر على تلبية مختلف الاحتياجات.

وقصد الوصول إلى تحقيق إسقاط للجانب النظري الذي تطرقنا إليه في الفصل الأول و الثاني و الوصول إلى معلومات تمكننا من الإجابة على الإشكالية المطروحة و اختبار الفرضيات المطروحة، و لذلك قمنا بدراسة تأثير للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية، من أجل تبيين نقاط التقارب و التباعد بين النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية من جانب الإفصاح المحاسبي، ومن خلال هذا قمنا بتقسيمه إلى:

المبحث الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي.

المبحث الثاني: الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية.

المبحث الثالث: الفرق بين النظام المحاسبي و المعايير المحاسبية الدولية من ناحية الإفصاح المحاسبي.

المبحث الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي

بهدف تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر إلى ممارسة دولية و على غرار الإصلاحات المعمول بها تم إعادة هيكلة المخطط الحاسبي الوطني و تبني النظام المحاسبي المالي لمواكبة التطورات والذي يساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم ، حاولنا في هذا المبحث توضيح النظام المحاسبي المالي من خلال الإطار ألمفاهيمي للنظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي المالي

في منتصف السبعينات من القرن الماضي، وفي إطار تغيير القوانين و التشريعات المورثة عن الحقبة الاستعمارية من جهة، ومن أجل إيجاد مرجعية محاسبية تتماشى مع النهج الاقتصادي و الاشتراكي آنذاك من جهة أخرى، تم إصدار تشريع خاص بالعمل المحاسبي و هو الأمر 35/75 و كان ذلك بمثابة تغيير جذري في هذا المجال، لكن بعد مرور أكثر من 30 سنة من العمل به و نظرا لتغيير النهج الاقتصادي من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق و بفضل تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الخاصة بعشرية التسعينات،أصبح هذا القانون لا يساير التطورات الاقتصادية الجديدة، وتم استبداله بتشريع جديد متضمن في القانون رقم 11/07 و الخاص بالنظام المحاسبي المالي، والذي أصبح ساري المفعول ابتداء من أول جانفي 2010[1].

أولا: ماهية النظام المحاسبي المالي système comptable financier

لقد قامت الجزائر باعتماد مشروع جديد في مجال التوحيد المالي والمحاسبي يوافق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وهو إلزامي بداية من 01 جانفي 2010، و يهدف هذا المشروع الجديد لوضع أداة تتكيف مع البيئة الاقتصادية الجديدة التي جاءت نتيجة الإصلاحات الاقتصادية والمالية، و محاولة الجزائر الدخول في الاقتصاد الدولي من خلال مشروع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و منظمة التجارة العالمية (OMC) ،إضافة إلى العمل على تلبية حاجيات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية و المالية حول الاقتصاد الجزائري.

[1]- القانون رقم 11/07 المتضمن "**النظام المحاسبي المالي**"،الجريدة الرسمية،العدد 74،25، نوفمبر 2017.

ثانيا: مفهوم النظام المحاسبي المالي الجديد

قد صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، وحسب المادة رقم 03 من القانون 11/07 فإن " المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها و تقييمها وتسجيلها،و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان و نجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.

ولقد تضمن هذا القانون المصطلح الإطار التصوري للمحاسبة،باعتباره دليلا لإعداد المعايير المحاسبية و تأويلها وأجال تحديد رقم أعمالها و عدد مستخدميها و نشاطها المحدود التي نص عليها التنظيم، أما بالنسبة للقوائم المالية ألزم القانون الكيانات بضرورة إعداد إضافة للميزانية وجدول النتائج، جدولا لتدفقات الخزينة و أخر لمتابعة التغير في الأموال الخاصة بالإضافة إلى الكشوف الملحقة بالقوائم المالية، ونص على ضرورة أن تتضمن كل هذه القوائم إمكانية إجراء مقارنة مع السنة المالية السابقة.

ومن خلال التعريف السابق للنظام المحاسبي المالي نستخلص خصائص المحاسبة المالية فيما يلي[1]:

- نظام للمعلومة المالية، حيث يركز على المفهوم المالي أكثر من المفهوم المحاسبي.
- كشوف مالية تعكس بصدق المركز المالي تتمثل في الميزانية.
- معلومات يمكن قياسها عدديا.
- تصنيف وتقييم وتسجيل المعلومات المالية وفق المعايير الدولية.
- قياس أداة و نجاعة الكيان من خلال جدول النتائج.
- قياس وضعية الخزينة من خلال جدول التدفقات النقدية، وذلك من أجل معرفة قدرة الكيان (المؤسسة) على توليد التدفقات النقدية.
- إعداد القوائم المالية في نهاية السنة،وبالتالي تتحقق مبدأ الدورية.

المطلب الثاني: تطبيق النظام المحاسبي المالي، المجال والآليات والتحديات

النظام المحاسبي المالي تم تطويره من قبل المجلس الوطني للمحاسبة بالتعاون مع مجموعة خبراء أجانب، وتم اعتماده بموجب القانون رقم 07-11والمتضمن النظام المحاسبي المالي، ليطوي صفحة المخطط الوطني للمحاسبة والذي

[1]- مرجع سابق.

طبق في الجزائر لأكثر من 30 سنة، وعليه سيتم في هذا المبحث التطرق للنقاط الآتية:

- مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- دوافع و تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- آلية تطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة.

أولا: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

بحسب القانون رقم 07-11يطبق النظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بنص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، وفي ما يلي الكيانات الملزمة بتطبيقه:

- الشركات الخاضعة للقانون التجاري.
- التعاونيات.
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
- أي شخص طبيعي أو معنوي خاضع لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

ويستثنى من مجال التطبيق:

- الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.
- الكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمال وعدد مستخدميها حدا معينا، فيمكنها أن تمسك محاسبة مالية مبسطة، فبحسب القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والذي ينص على أنه يمكن للكيانات الصغيرة أن تمسك محاسبة مالية مبسطة، بشرط أن لا يتعدى رقم أعمالها وعدد عمالها ونشاطها أحد الأسقف الآتية خلال سنتين متتاليتين[1]:

- **بالنسبة للنشاط التجاري:** رقم الأعمال:10 ملايين دج وعدد العمال 09 بدوام كامل.
- **بالنسبة للنشاط الإنتاجي والحرفي:** رقم الأعمال 06 ملايين دج وعدد العمال 09 عمال بدوام كامل.
- **بالنسبة للنشاط الخدمي والأنشطة الأخرى:** رقم الأعمال 03 ملايين دج وعدد العمال 09 عمال بدوام كامل.

[1]- نفس المرجع.

أما المستعملون للمعلومات المالية التي ينتجها النظام المحاسبي المالي، هم نفسهم المستعملون للمعلومات المالية التي تنتجها المعايير المحاسبية الدولية باعتبار النظام المحاسبي المالي له بعد دولي و هو مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية، والمستعملون هم :

- **المساهمون والمستثمرون المحتملون:** ويشمل ملاك الشركة أو الملاك المحتملين، فهم يستفدون من المعلومات المالية لمعرفة نصيبهم من الأرباح ولاتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

- **المسيرون وإدارة الشركة:** يستفيدون من المعلومات المالية لبناء أهدافهم الإستراتيجية من توسع ولاتخاذ قراراتهم التشغيلية.

- **الدائنون:** أو المقرضون يستفيدون من المعلومات المالية لمعرفة قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها.

- **المتعاملون مع الشركة:** من زبائن وموردون، وتهمهم استمرارية المؤسسة.

- **العمال:** يهتمون بالمعلومات المالية لغرضين لمعرفة قدرتها على الاستمرارية، وفي حالة كون الشركة حققت أرباح ضخمة وباستمرار فهم يرجون رفع رواتبه، أو حصول على نصيب من توزيعات الأرباح.

- **إدارة الضرائب:** يهتمون بالمعلومات المالية بقصد تحديد الوعاء الضريبي.

- **دوائر الإحصاء:** يهتمون بالمعلومات المالية لبناء توقعاتهم المستقبلية للبلاد ومعرفة الناتج المحلي الخام[1].

- **الجمهور:** أي أطراف لهم اهتمام بالمعلومات المالية مثل: المحللين الماليين، والأكاديميين،....

ثانيا: دوافع تطبيق النظام المحاسبي المالي

هناك عدت أسباب ومبررات دفعت بالحكومة الجزائرية لتبني النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية، نوجزها في ما يلي :

- تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات في الدول الأجنبية باعتبار أن النظام المحاسبي المالي مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية الذي هو نظام دولي يلائم كل الكيانات الدولية التي تخضع له.

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق و الأنظمة المحاسبية الدولية.

- الاستفادة من تجربة الدول المتطورة في تطبيق هذا النظام.

- تسهيل العمل المحاسبي للمستثمر الأجنبي أملا في جلبه إلى الجزائر من خلال تجنيبه مشاكل اختلاف الطرق

[1]- مرجع سابق .

المحاسبية.

- تعزيز مكانة وثقة الجزائر لدى المنظمات المالية والتجارية العالمية.
- محاولة جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية.
- التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- تجنب بعض النقائص والثغرات التي خلفها المخطط الوطني المحاسبي الذي يتلاءم مع النظام الاقتصادي الموجه وليس اقتصاد السوق.
- تعزيز قابلية المقارنة بين المؤسسات الاقتصادية وبين المؤسسة نفسها عبر الزمن.
- النقائص والعيوب الموجودة في المخطط الوطني للمحاسبة.[1]

ثالثا: تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي

تواجه عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي عدة تحديات وصعوبات نوجزها في ما يلي:

- النظام المحاسبي المالي مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية والتي وضعت على مقاس وخصائص اقتصاد الدول المتقدمة، والتي تختلف كثيرا عن خصائص البيئة الاقتصادية الجزائرية، ومن ضمها[2]:

- معدل النمو الاقتصادي 3.3% لسنة 2010 وهو ضعيف، نظرا لحاجة الجزائر لمعدلات عالية للنهوض إلى مصاف الدول المتقدمة.
- **درجة الانفتاح الاقتصادي خارج المحروقات**: وقدرت سنة 2010ب 35.14% وهو أقلمن المتوسط وهذا يعكس عدم انفتاح الاقتصاد الجزائري مما يؤثر على طبيعة المعلومات المالية التي يوفرها النظام المحاسبي القائم.
- معدل التضخم المرتفع فقدر لسنة 2010 بـ 36.23% مقارنة بسنة 2001 وهو ارتفاع كبير يؤثر على التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي والذي يهدف إلى تقديم معلومات ذات مصداقية وملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية.
- **عدم وجود سوق مالي نشط** : يرتبط الإفصاح بالدرجة الأولى بالشركات المدرجة في البورصة، فهذه الشركات

[1]- كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) الموحد، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد:06 جامعة الشلف الجزائر، سنة 2009 ص 289-312.

[2]- طلال الحجاوي و عبد الناصر نور، **دور المعايير المحاسبية في توجيه السلوك الاقتصادي**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السادس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بعنوان: المحاسبة في خدمة الاقتصاد عمان ايام 22-23 سبتمبر 2017.

لها محفزات تجعلها تجتهد لتقديم كل المعلومات التي ترى فيها فائدة، وتتمثل هذه المحفزات في رغبة الشركات في جذب المستمرين ورفع حجم التداول على أسهمها ، وهذا الأمر غير متوفر بالجزائر.

سيطرة المصارف العمومية على خارطة القطاع المصرفي الجزائري وضعف أدائها مما لا يتلاءم مع متطلبات التطبيق السيم للمعايير المحاسبية الدولية.

– البيئة الثقافية الجزائرية تختلف كثيرا عن البيئة الثقافية التي أعدت المعايير المحاسبية الدولية لأجلها، خصوصا في ما تعلق بالربا والمعاملات المالية.

- **ضعف استعداد الكثير من المؤسسات الجزائرية لتطبيق هذا النظام:** على الرغم من العديد من الدورات التي عقدت في هذا الشأن، إلا أنه مازالت أنظمة المعلومات غير فعالة والموارد البشرية غير مهيأة وغير مؤهلة لتطبيق هذا النظام المستمد أساسا من معايير المحاسبة الدولية[1].

- **صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول غير المتداولة** :إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية وحيازة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائعون للعقارات في قيمها السوقية .

- **عدم ترابط تبني النظام المحاسبي الجديد بإجراء تعديلات على القانون التجاري من جهة و النظام الضريبي من جهة أخرى** :فإذا أخذنا كمثال على ذلك تسجيل قرض الإيجار في الأصول وإدراج الإهتلاكات المتعلقة بالأصل المستأجر ضمن أعباء الدورة كما نص عليه هذا النظام،فإن القانون الضريبي الحالي يسمح للمؤسسات بإدراج الاهتلاكات التي تعود لأصول تملكها المؤسسة فقط.كما أن القانون التجاري الحالي ينص على تصفية المؤسسة إذا فقدت 75% من رأس مالها الاجتماعي غير أن النظام المحاسبي الجديد يعتبره عنصرا هامشيا (Résiduel) فهو عبارة عن الفرق بين الأصول و الخصوم وهذا الفرق يتغير من وقت لآخر، فالأهم أن لا تقع المؤسسة في خطر العجز عن التسديد وبإمكانها مزاولة نشاطها بشكل عادي ولو استهلكت رأس مالها الاجتماعي [2].

- **بطء في تطوير مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين** : فمازالت أغلب المقررات

[1]- نورالدين مزياني، **النظام المحاسبي الجزائري الجديد ،بين الإستجابة لمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتحديات البيئة الجزائرية**، بحث مقدم لمؤتمر جامعة العلوم التطبيقية حول: إدارة منظمات الأعمال، التحديات العالمية المعاصرة 27-29 أفريل2017.

[2]– **مرجع سابق** .

المحاسبية المدرسة في الجامعات ومعاهد التكوين لم تتغير وطرق التدريس يغلب عليها تعليم المحاسبة على طريقة القواعد و التي تقوي الاستذكار على حساب الإبداع، وهذا راجع أساسا غياب الوعي المحاسبي و شيوع النظرة الضيقة إلى المحاسبة على أنها تقنية وليست علما قائما بذاته.

- **الأعباء الإضافية التي تتحملها المؤسسات في حالة تغيير الطرق المحاسبية** : لإعادة تأهيل محاسبيها تقوم الشركات بدفع مبالغ كبيرة قصد تكوينهم بما يتلاءم مع المتطلبات الجديدة للنظام المحاسبي المالي.

- إن تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد يحتاج إلى تأطير ذوي خبرة عالية ليمكن الشريحة العاملة في المجال المحاسبي من كم معرفي وتقنيات حديثة للتطبيق الميداني لهذا النظام بالإضافة إلى هذا وجوب تكوين العدد الكافي للمؤطرين بحيث يمكن في ظرف سنة أو سنتين من تغطية كل الوطن بل كل القطاعات خاصة قطاع التربية والتكوين، من تربية وطنية وتكوين مهني وتعليم عالي[1].

المطلب الثالث: متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي

حتى يتم التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي، يجب القيام بـ:

– تحضير المؤسسات الاقتصادية من خلال إعداد مناهج عملي مشترك من قبل المجلس الوطني للمحاسبة، يتم تبنيه من قبل كافة المؤطرين للمحاسبين في الشركات وللمدقيقين الخارجيين.

– تحديث الأطر التشريعية: وتشمل تحديث ما يتضمنه القانون التجاري وقانون الضرائب فيما يتعلق بالممارسات المحاسبية بما يتلاءم مع متطلبات النظام المحاسبي المالي[2].

– السماح للمؤسسات الاقتصادية بفترة تحضيرية بعد التطبيق الفعلي للنظام المحاسبي المالي، قصد اكتساب الخبرة في مجال النظام المحاسبي المالي.

– قيام المجلس الوطني للمحاسبة بإعداد تقارير مالية لعينة صغيرة من الشركات الاقتصادية يتم اختيارها وفق مقاييس محددة بالمشاركة مع إدارات تلك الشركات وبعد موافقتها بحيث تكون ممثلة لمختلف أشكال

[1]– بشير بن عشي، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التطبيق**، بحث مقدم لمؤتمر جامعة العلوم التطبيقية حول إدارة منظمات الأعمال:التحديات العالمية المعاصرة أيام 27-29 افريل 2017.

[2] **– مرجع سابق** .

المؤسسات، يكون أسلوب الإعداد وكيفية المعالجة عبارة عن أمثلة لكيفية تطبيق متطلبات النظام المحاسبي المالي.

– إشراف مستمر ومتواصل من قبل المجلس الوطني للمحاسبة حول أي صعوبات أو إشكالات تشوب بعض بنود النظام المحاسبي المالي.

– يجب على المجلس الوطني للمحاسبة القيام بالتغذية العكسية Feed-back حول مدى استيعاب المؤسسات والمهنيين لمختلف متطلبات النظام المحاسبي المالي.

– رغم التكلفة العالية لتأهيل المحاسبين مع متطلبات النظام المحاسبي المالي، يجب على المؤسسات إعداد برنامج تدريبي يتماشى مع متطلبات العمل اليومي للمحاسبين حتى يتسنى لهم تطبيق ما تدربوا عليه على الواقع مباشرة.

المبحث الثاني:الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية

أولت معايير المحاسبة الدولية عناية كبيرة نحو اعتبارات الإفصاح، وذلك بغرض زيادة تحسين جودة المعلومة حيث لا يوجد معيار واحد فقط يتناول الإفصاح المحاسبي، وكيفية عرض القوائم المالية من حيث شكل ومحتوى وهيكل القوائم المالية والسياسات المحاسبية، فقد قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC التي سميت فيما بعد مجلس معايير المحاسبة الدوليةIASB بإصدار ثلاث معايير خاصة بالإفصاح تمثلت في المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية، والمعيار المحاسبي الدولي رقم (24) "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة، والمعيار المحاسبي الدولي رقم (30) الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المماثلة، الذي حل محله المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (07) الأدوات المالية "وقد تم وضع قواعد خاصة بالإفصاح في جميع المعايير المحاسبية الدولية الأخرى تتعلق بكيفية ومتطلبات العرض والإفصاح عن المعلومات، التي تتعلق بالموضوع الذي يعالجه كل معيار من هذه المعايير[1].

المطلب الأول:الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS 1

يتضمن معيار المحاسبة الدولي IAS 1 "عرض القوائم المالية" كل ما يتعلق بإعداد القوائم المالية من قواعد ومبادئ محاسبية وطرق عرض، ولقد حل المعيار المحاسبي الدولي IAS 1 محل كل من المعايير المحاسبية التالية IAS 8 المتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية، المعيار المحاسبي الدولي IAS5 المتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، المعيار المحاسبي الدولي IAS 13 المتعلق بالأصول المتداولة والالتزامات المتداولة،

[1]- مرجع سابق.

وقد صمم هذا المعيار لتحسين نوعية البيانات المالية المعروضة، وهو ينطبق على جميع المؤسسات التي تقدم تقاريرها بموجب معايير المحاسبة الدولية، وقد أوضح مكونات البيانات المالية ذات الغرض العام التي تلتزم المؤسسة بنشرها، بحيث تكون مشتملة على مجموعة متكاملة من المعلومات المحاسبية التي يستفيد منها مستخدمو البيانات المالية، والمتمثلة في الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، السياسات المحاسبية والإيضاحات.

يتطلب مبدأ الإفصاح والشفافية عرض البيانات المالية بطريقة تبين بشكل موثوق وملائم نتائج الأعمال والمركز المالي، والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للمؤسسة، وسوف نقدم في ما يلي أهم الأسس والقواعد التي ينبغي مراعاتها عند الإفصاح في القوائم ذات الغرض العام[1].

أولا: الميزانية

تعد الميزانية المكون الرئيسي في القوائم المالية وهي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية محددة، و تعكس الميزانية الوضع المالي للمؤسسة بما يتفق مع المبادئ المحاسبية التي تم إعداد القوائم المالية على أساسها ،فهي تحتوي على ملخص نشاط المؤسسة وقوها ودرجة تطورها، فالميزانية تبحث عن قياس ثروة المؤسسة والإفصاح عنها وقت معين وقد تم تعريف الأصول على أنها موارد ينتج عنها تدفق منافع اقتصادية مستقبلية محتملة إلى المؤسسة، كنتيجة لأحداث سابقة، وتقسم إلى قسمين هما الأصول المتداولة والأصول غير المتداولة، أما الخصوم فقد عرفت على أنها التزامات أو مطلوبات حالية، تمثل حقوقا للغير على المؤسسة ناتجة عن أحداث سابقة، تتطلب التضحية ببعض أصولها مستقبلا للتخلص من هذه الالتزامات[2]، وتقسم إلى قسمين التزامات متداولة والتزامات غير متداولة، وتمثل القيمة المتبقية في صافي الأصول بعد طرح الالتزامات منها حقوق الملكية (الأموال الخاصة) .

وتنص القواعد الخاصة بالإفصاح في الميزانية العمومية حسب IAS1 على ما يلي :

1- التمييز بين المتداولة وغير المتداولة:

يشترط معيار المحاسبة الدولي IAS1 أن تعرض الأصول المتداولة وغير المتداولة والخصوم المتداولة وغير المتداولة منفصلة في صلب الميزانية العمومية، ويصنف الأصل على أنه متداول في الحالات التالية:

[1] - خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية 2007**،اثراء للنشر، عمان، الأردن،200

[2] - طارق عبد العال حماد ، **التقارير المالية أسس الإعداد و العرض و التحليل**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2000،ص124.

– عندما يتوقع أن يتحقق نقدا أو يحتفظ به للبيع أو الاستهلاك أثناء الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة.

– عندما يحتفظ به بشكل رئيسي لأغراض المتاجرة.

– عندما يتوقع أن يتحقق خلال 12 شهرا من تاريخ الميزانية العمومية.

– عندما يكون نقدا أو أصلا معادلا للنقد ولا يوجد قيودا على استعماله.

وتصنف جميع الأصول الأخرى على أنها أصول غير متداولة، وتشمل الأصول الملموسة والأصول غير الملموسة والأصول التشغيلية والمالية التي هي بطبيعتها طويلة الأجل.

أما الخصوم فإنها تصنف على أنها متداولة في الحالات الآتية:

– عندما يتوقع تسديده أثناء الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة.

– عندما يكون ناشئا عن أغراض المتاجرة.

– عندما يستحق التسديد خلال 12 شهرا من تاريخ إعداد الميزانية العمومية.

– لا يكون للمؤسسة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من اثني عشر شهرا من إعداد الميزانية.

وتصنف جميع الالتزامات الأخرى على أنها التزامات غير متداولة[1].

2– المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية:

يجب أن تحتوي الميزانية العمومية في صلبها كحد أدني على البنود التالية:

الممتلكات والمصانع والمعدات، الاستثمارات العقارية، الأصول غير الملموسة، الأصول المالية، المخزون، الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى والنقد ومعادلات النقد، الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى، المخصصات، الالتزامات المالية، الالتزامات والأصول الضريبية الحالية، حقوق الأقلية المعروضة ضمن حقوق الملكية، رأس المال المصدر والاحتياطات الموزعة على حاملي حقوق الملكية.

3- المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية أو في الإيضاحات:

- تصنيفات جزئية للبنود المعروضة كتصنيف بنود الممتلكات والمصانع والمعدات، إما حسب نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS16 .

[1]– محمد مطر، موسي السويطي، التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط02،2008،ص 344.

- تصنف الذمم المدينة إلى مدينين تجاريين وأعضاء آخرين في المجموعة، وذمم مدينة على أطراف ذات علاقة ودفعات مقدمة ومبالغ أخرى.
- يصنف المخزون حسب معيار المحاسبة الدولي رقمIAS2.
- تصنف المخصصات والاحتياطات وعلاوة الإصدار مع وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق المالكين.

✓ الإفصاح عن الأمور الآتية بالنسبة لكل فئة من رأس المال المساهم [1]:

- عدد الأسهم المصرح بها.
- عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل، وعدد الأسهم المصدرة وغير المدفوعة بالكامل.
- القيمة الاسمية لكل سهم أو أن الأسهم ليس لها قيمة اسمية.
- مطابقة عدد الأسهم غير المسددة في بداية كل فترة مالية وفي نهايتها.
- الحقوق والامتيازات والقيود الخاصة بكل فئة بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم وإعادة تسديد رأس المال.
- الأسهم التي تمتلكها المؤسسة ذاتها أو فروعها أو مؤسسات زميلة.
- لم يتضمن المعيار إلزاما بشكل معين لقائمة المركز المالي، فقد يتم عرضها على شكل قائمة أو يتم عرضها على شكل ميزانية.

ثانيا: قائمة الدخل وقائمة التغير في حقوق الملكية

سوف نتطرق في هذا الفرع إلى قائمة الدخل وقائمة التغير في حقوق الملكية كالآتي:

1- قائمة الدخل:

تعتبر قائمة الدخل من القوائم المالية التي لا تقل أهمية عن قائمة المركز المالي، فهي عبارة عن كشف بإيرادات المؤسسة خلال فترة زمنية والمصروفات التي أنفقت في سبيل الحصول على هذه الإيرادات وفقا لمبادئ محاسبية متعارف عليها [2]،ويعرف الدخل بأنه الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية والتي تؤدي إلى زيادة

[1] **- مرجع سابق.**

[2] - محمود أحمد ابراهيم، المحاسبة المالية، مكتبة دار الثقافة، عمان، الأردن 1998 ص 45

حقوق الملكية ماعدا المساهمات التي تتم من قبل الملاك[1] ،وعرفت الإيرادات حسب مجلس معايير المحاسبة المالية بأنها "التدفقات الداخلة إلى الوحدة المحاسبية، أو أي زيادة في أصولها أو تخفيض لالتزاماتها أو (كليهما معا)، والتي تنشأ خلال الدورة عن إنتاج السلع أو بيعها وتأدية الخدمات، أو أية أنشطة أخرى ناجمة عن الأعمال الرئيسية المعتادة والمتكررة في الوحدة المحاسبية" أما المصروفات فهي عبارة عن "التدفقات الخارجة من الوحدة المحاسبية، أو أي نقص في أصولها أو زيادة في التزاماتها (أوكليهما معا)، والتي تنشأ خلال الدورة عن إنتاج السلع أو بيعها وتأدية الخدمات أو أية أنشطة أخرى ناجمة عن الأعمال الرئيسية المعتادة والمتكررة في الوحدة المحاسبية[2] .

وقد نص المعيار المحاسبي الدولي IAS1 على قواعد خاصة بالإفصاح في قائمة الدخل كما يلي [3]:

✓ **المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الدخل كحد أدنى:**

- الإيرادات.
- تكاليف التمويل.
- نصيب المؤسسة من أرباح أو خسائر المؤسسات الزميلة أو المشاريع المشتركة التي تمت محاسبتها بطريقة حقوق الملكية.
- المصروف الضريبي.
- ربح أو خسارة الفترة.
- توزيعات الأرباح.

2- المعلومات التي يجب عرضها في صلب بيان الدخل أو في الإيضاحات:

إذا كانت بنود الدخل والمصروفات مادية)قيمتها مهمة نسبيا(يتطلب المعيار IAS1 الإفصاح عن حجمها وطبيعتها بشكل منفصل ومن أمثلة هذه البنود:

- عمليات خفض **أو** زيادة قيمة الأصول أو المخزون.
- عمليات إعادة هيكلة أنشطة المؤسسة.
- عمليات التخلص من بعض الأصول.

[1]- Jean – Jacques Julian , les normes comptables internationales IAS/IFRS , édition foucher 2008, p 22.

[2] – رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، مرجع سابق، ص.88

[3] – محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المحاسبية الدولية، مرجع سابق، ص369.

- عمليات التخلص من الاستثمارات.
- العمليات الموقوفة.
- تسويات المنازعات القضائية.
- عمليات عكس المخصصات.

بموجب المعيار IAS1 يجب تصنيف المصاريف وتحليلها بناء على طبيعتها أو بناء على وظيفتها، والاختيار بين طريقة وظيفة النفقة أو طريقة طبيعة النفقة، يتوقف على عوامل متعلقة بالصناعة وطبيعة النشاط ،وتعتبر طريقة تصنيف المصاريف حسب الوظائف هي الأكثر شيوعا واستخداما[1].

2- قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

أوجب المعيار المحاسبي الدولي IAS1 المؤسسات بنشر معلومات متعلقة بتغيرات حقوق الملكية في قائمة مستقلة ومنفصلة عن القوائم المالية، الهدف منها تحديد إجمالي نتائج نشاط المؤسسة خلال الدورة، ويجب أن تتضمن هذه القائمة ما يلي[2]:

- ربح أو خسارة الفترة.

كل بند من بنود الدخل أو المصاريف المعترف بها بشكل مباشر في حقوق الملكية وإجمالي هذه البنود.

- الأثر التراكمي للتغير في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء التي يتم معالجتها وفقا للمعيار المحاسبي الدولي IAS8 .

أما البنود التالية فيمكن إظهارها في قائمة حقوق الملكية أو في الإيضاحات.

- العمليات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات على أصحاب حقوق الملكية.
- رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية ونهاية الفترة والتغيرات خلال الفترة.
- مقارنة بين القيم الدفترية في بداية ونهاية الفترة لكل فئة من فئات رأس المال، علاوة الأسهم، الاحتياطات مع بيان كل تغير بشكل منفصل.

[1] - المعيار المحاسبي الدولي الأول " قائمة الدخل"يوم 2018/05/03 متاح على WWW.Wikipedia.org.

[2] - Jean-Jacques Julian , op.cit, p 34.

ثالثا: قائمة التدفقات النقدية

هي قائمة تبين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة معينة، والتي يتم تصنيفها إلى تدفقات من الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة الاستثمارية أو الأنشطة التمويلية، ونبين فيما يلي أنواع هذه الأنشطة [1]:

1- الأنشطة التشغيلية :وهي الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المؤسسة والأنشطة الأخرى التي لا تعتبر من النشاطات الاستثمارية أو التمويلية.

2- الأنشطة الاستثمارية :وهي الأنشطة المتعلقة بالحصول على أو التخلص من الأصول طويلة الأجل وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن بنود النقدية المعادلة.

3- الأنشطة التمويلية :هي الأنشطة التي تنتج عنها تغيرات في حجم ومكونات رأس المال وقروض المؤسسة.

ويمكن في هذا الصدد أن نوضح بعض المصطلحات المستعملة كما يلي [2]:

- **النقدية** :يقصد بها النقدية بالخزينة والنقدية بالبنوك والودائع الجارية.

- **النقدية وما يعادلها** :يقصد بما في حكم النقدية الاستثمارات قصيرة الأجل ذات السيولة العالية، ويكون من السهل تحويلها إلى نقدية خلال فترة قصيرة وتكاد تكون خالية من المخاطر بسبب قرب موعد استحقاقها مثل أذن الخزينة، ولا تعتبر الاستثمارات التي يزيد أجلها عن 03 أشهر من ضمن ما في حكم النقدية.

ولقد تضمن المعيار المحاسبي الدولي IAS7 بعض الشروط وقواعد الإفصاح في هذه القائمة يمكن تلخيصها فيما يلي [3]:

- التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية.
- الفوائد المقبوضة والمدفوعة وتوزيعات الأرباح.
- ضرائب الدخل المدفوعة.
- شراء وبيع المؤسسات التابعة.
- العمليات غير النقدية مثل امتلاك موجودات بواسطة الشراء وتحمل الالتزامات المباشرة أو عن طريق عقود

[1] - Jean-Jacques Julian , op.cit, p29.

[2] - طارق عبد العال، التقارير المالية، مرجع سابق، ص 248.

[3] - محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المحاسبية، مرجع سابق،ص 371-373.

تأجير تمويلية.

- مكونات النقد والنقد المعادل.

يتم عرض قائمة التدفقات النقدية بموجب طريقتين هما[1] :

✓ **الطريقة المباشرة** :حيث يتم عرض كل فئة من فئات النقدية الإجمالية المستلمة والنقدية الإجمالية المدفوعة وهي الطريقة المفضلة لدى مجلس معايير المحاسبة الدولية FASB.

✓ **الطريقة غير المباشرة** :ويتضمن تعديلا لصافي الربح أو الخسارة المعد وفقا لأساس الاستحقاق بأثر العمليات غير النقدية، وتعتبر الطريقة الأكثر شيوعا نظرا لسهولتها مقارنة بالطريقة المباشرة.

المطلب الثاني :الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS 24

إن توسع نطاق العمليات التي تقوم بها المؤسسات، أدى إلى نشوء علاقات تربط المؤسسات بعضها ببعض لتحقيق مصالح معينة، هذه العلاقات لها قواعد محاسبية تحكمها وتحدد كيفية التعامل المحاسبي مع العمليات المتبادلة بين هذه المؤسسات، إضافة إلى وجوب الإفصاح عن حقيقة العلاقات بين هذه المؤسسات، لكي يتم اتخاذ القرارات من قبل أصحاب العلاقة على ضوء معلومات واضحة وشفافة وموثوقة، ولهذا جاء المعيار IAS24 "الإفصاح عن لأطراف ذات العلاقة" للتأكيد على أن القوائم المالية للمؤسسات ذات العلاقة تحتوي على الإفصاحات اللازمة وسوف نبين فيما يلي محتويات هذا المعيار.

أولا: نطاق المعيارIAS 24

قبل أن نتطرق إلى نطاق المعيار يجب أن نوضح بعض المصطلحات وذلك كما يلي [2]:

✓ **الأطراف ذات العلاقة:** هي الأطراف التي يكون فيها لطرف معين القدرة على السيطرة على طرف آخر أو ممارسة تأثير هام أو سيطرة مشتركة عليه، و ذلك فيما يتعلق باتخاذ القرارات المالية والتشغيلية.

✓ **العمليات بين الأطراف ذات العلاقة** :هي تحويل موارد وخدمات والتزامات بين الأطراف ذات العلاقة بغض النظر عمن يتحمل السعر، ويمكن أن تحدد السعر بإحدى الطرق التالية:

- **سعر البيع** :أي يحدد السعر وكأن الطرف ذات العلاقة كأي طرف خارجي يتم البيع إليه.
- **سعر إعادة البيع** :وهو السعر الذي يقوم الطرف ذات العلاقة المستلم للموارد والبضائع بإعادة البيع فيه على

[1]- مرجع سابق ذكره، ص ص132 -133.

[2]- مرجع سابق ذكره، ص 246.

طرف خارجي.

- **سعر التكلفة** :و يتم بيع إلى الطرف ذات العلاقة بسعر التكلفة، دون إضافة أي هامش ربح إلى هذا السعر.
- **سعر التكلفة مضافا إليه هامش ربح معين** :و ذلك بإضافة هامش ربح معين إلى التكلفة.

- **الموظفون الإداريون الرئيسيون** :هم الأشخاص الذين لديهم الصلاحية والمسؤولية عن التخطيط والإدارة وضبط نشاطات المؤسسة بشكل مباشر أو غير مباشر، ويشمل ذلك جميع المدراء سواء كانوا تنفيذيين أو غير ذلك.
- **السيطرة** :سلطة إدارة السياسات المالية والتشغيلية للمؤسسة بهدف الحصول على منافع نشاطاتها.
- **السيطرة المشتركة** : اتفاق تعاقدي على اقتسام السيطرة.
- **التأثير الهام** :هي صلاحية وسلطة المشاركة في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية لمؤسسة ما، ولكنها ليست سيطرة أو تحكم على تلك المؤسسات.

3- نطاق المعيار:

يتم تطبيق معيار المحاسبة الدولي IAS 24 في ما يلي [1]:

- تحديد و تعريف الأطراف ذوي العلاقة والمعاملات المتبادلة.
- تحديد الأرصدة المعلقة بين المؤسسة والأطراف ذات العلاقة الخاصة بها.
- تحديد الظروف التي يكون فيها الإفصاح عن البنود في النقطتين السابقتين مطلوبا.
- تحديد الإفصاحات التي ينبغي القيام بها حول تلك البنود.

ثانيا: معايير تحديد الأطراف ذات العلاقة

يجب التعرف على المعايير المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة، لبيان متى يمكن اعتبار الأطراف على علاقة ببعضها البعض، وبالتالي وجوب الالتزام بإفصاحات معينة من خلال قوائمها المالية، ويمكن تلخيص هذه المعايير فيما يلي [2]:

1- يكون الطرف على علاقة بالمؤسسة:

✓ إذا كان الطرف بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال وسيط أو أكثر:

[1]- جمعية المحاسبين القانونيين السورية ، IAS24المعيار المحاسبي الدولي- مأمون حمدان، ،سوريا 2008.

[2]- مرجع سابق، ص ص 247-248.

- يسيطر على المؤسسة أو يخضع لسيطرتها، أو يخضعان لسيطرة مشتركة (وهذا يشمل المؤسسات الأم المؤسسات التابعة، والمؤسسات المماثلة) والتي تتعلق بامتلاك مؤسسة ما بما نسبته 50% أو أكثر من حقوق الملكية في مؤسسة أخرى، وبذلك تكون للمؤسسة المالكة قدرة على السيطرة والتحكم بالسياسات والقرارات التشغيلية والمالية وكافة الأمور الأخرى التي تتعلق بالمؤسسة[1].

- له مصلحة في المؤسسة تخوله بوجود تأثير هام أو فعال عليها، والتأثير الفعال أو الهام هو التأثير الذي تنفذه المؤسسة عندما تملك 20% إلى 50% من أسهم مؤسسة أخرى مع عدم وجود سيطرة، ويكون التأثير على السياسات التشغيلية والمالية.
- له سيطرة مشتركة على المؤسسة كما هو الحال في العقود المشتركة.

- إذا كان الطرف ذات العلاقة عبارة عن مؤسسة زميلة كما هي معرفة بالمعيار IAS28 المتعلق بالاستثمارات في المؤسسات الزميلة.
- إذا كان الطرف ذات العلاقة عبارة عن عقد مشترك والتي تكون فيه المؤسسة كمتعاقد (كما هو منصوص عليه في المعيار IAS 31 المتعلق بالمصالح في العقود المشتركة).
- إذا كان الطرف ذات العلاقة واحد من الموظفين الإداريين الرئيسيين للمؤسسة أو مؤسستها الأم.
- إذا كان الطرف ذات العلاقة هو فرد مقرب لعائلة الشخص المذكور في (أ) (ج).
- إذا كان الطرف ذات العلاقة عبارة عن مؤسسة مسيطر عليها أو مشترك في السيطرة عليها أو تتأثر إلى حد كبير بقوة تصويت هامة في تلك المؤسسة بشكل مباشر أو غير مباشر مع أي شخص مذكور في (د) و (هـ).
- إذا كان الطرف ذات العلاقة عبارة عن خطة منافع ما بعد الخدمة لمصلحة موظفي المؤسسة أو أي مؤسسة أخرى تكون على علاقة بالمؤسسة.

ولا يمكن اعتبار الحالات التالية ذات علاقة:

- مؤسستان لهما نفس المدير أو المدير الرئيسي.
- متعاقدان لهما سيطرة مشتركة على عقد مشترك.
- الممولين، الاتحادات التجارية، الهيئات والوكالات الحكومية في علاقتها العادية بالمؤسسة.

[1]- **مرجع سابق.**

- العميل المنفرد، المورد، صاحب حق التأليف، الوكيل العام والذين تتعامل معهم المؤسسة من منطلق الاستقلالية الاقتصادية.

ثالثا: متطلبات الإفصاح وفق المعيار IAS24

يتطلب المعيار المحاسبي الدولي IAS24 الإفصاح عما يلي [1]:

1- الإفصاح عن العلاقات بين المؤسسات الأم والمؤسسات التابعة، بغض النظر عما إذا كانت هناك معاملات بين تلك الجهات ذات العلاقة أم لا، وتفصح المؤسسة عن اسم المؤسسة الأم أو الطرف المسيطر الأساسي، و في حالة عدم قيام أي منهما بوضع البيانات المالية المتوفرة للاستخدام العام، يتم الإفصاح عن اسم ثاني أكبر مؤسسة أم تقوم بذلك.

2- تفصح المؤسسة عن تعويض موظفي الإدارة الرئيسية بالإجمال، ولكل من منافع الموظفين قصيرة الأجل ومنافع ما بعد التوظيف، والمنافع طويلة الأجل ومنافع نهاية الخدمة، والدفع على أساس الأسهم.

3- في حالة وجود معاملات بين الأطراف ذات العلاقة تفصح المؤسسة عن طبيعة العلاقة، ومبلغ المعاملات ومبلغ الأرصدة المعلقة، وتفاصيل حول أي ضمانات مقدمة أو مستلمة، ومخصصات الديون المشكوك فيها المرتبطة بمبلغ الأرصدة المعلقة، والمصروف المعترف به كديون معدومة أو مشكوك في تحصيلها المستحقة من الأطراف ذات العلاقة.

4- يتم تقديم الإفصاحات عن المؤسسة الأم والمؤسسات ذات السيطرة المشتركة، أو التأثير الهام على المؤسسة و المؤسسات التابعة والزميلة والمشاريع المشتركة التي تشارك فيها المؤسسة، وموظفي الإدارة الرئيسية للمؤسسة أو مؤسستها الأم والأطراف ذات العلاقة الأخرى.

المطلب الثالث: الإفصاح حسب محتوى المعيار IFRS7

إن تطور وسائل الاتصال وعولمة النشاط الاقتصادي، وتعزيز حرية انتقال رؤوس الأموال عبر العالم، ساهم في نشوء أدوات مالية جديدة، وزيادة حجم العمليات المنفذة من خلالها، سواء كان ذلك للاستثمار أو للتحوط المالي أو لأغراض إدارة السيولة، مما جعل المؤسسات والهيئات المحاسبية الدولية تضع قواعد وأسس للإفصاح عنها، وذلك بهدف تعزيز خاصية الملائمة المعروضة في التقارير المالية، ولهذا تم إصدار المعيار IFRS 7 لتخصيصه فقط للإفصاح المتعلق بالمخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية، وهو بذلك ألغى كافة البنود المتعلقة بالإفصاح من المعيار IAS32 أما الأجزاء المتبقية منه تتعلق بقضايا عرض الأدوات المالية فقط، كما قام بإلغاء المعيار IAS30

[1]- مرجع سابق، ص380-381.

المتعلق بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة، فوضع بذلك كل الإفصاحات على الأدوات المالية مع بعضها في معيار جديد والذي سيتم تناوله في هذا المطلب.

أولا: نطاق المعيار IFRS 7

قبل أن نتطرق إلى نطاق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 "الأدوات المالية – الإفصاحات "ارتأينا أن نعرف ببعض المصطلحات الواردة فيه و ذلك كما يلي[1]:

1- **الأداة المالية** :أي عقد يؤدي إلى نشوء أصل مالي لمؤسسة ما، أو أداة حقوق ملكية أو التزام مالي لمؤسسة أخرى.

2- **الأصل المالي** :هو أي أصل يكون عبارة عن:

- نقد.
- أداة حق ملكية لمؤسسة أخرى.
- حق تعاقدي لقبض نقد أو أصل مالي من مؤسسة أخرى، أو حق تعاقدي لمبادلة أصول مالية أو التزامات مالية مع مؤسسة أخرى بموجب شروط من المحتمل أن تكون ايجابية.

✓ عقد قد تتم تسويته من خلال أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمؤسسة وغير مصنف على أنه أداة حق ملكية للمؤسسة وتشمل هذه العقود:

- عقود ليست مشتقة وتتضمن التزام تعاقدي للمؤسسة لاستلام عدد متغير من أدوات ملكيتها.
- عقود مشتقة سيتم تسويتها من قبل المصدر بأي طريقة باستثناء تبادل قيمة نقدية محددة أو أصل مالي معين مقابل عدد محدد من أدوات الملكية لخاصة بالمؤسسة.

3- **الالتزام المالي**:

- التزام تعاقدي لتسليم النقد أو أصل مالي آخر لمؤسسة أخرى، أو لتبادل الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع مؤسسة أخرى بموجب شروط من المحتمل أنها غير إيجابية.
- عقد سيتم تسويته أو قد يتم تسويته باستخدام أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمؤسسة.

4- **المشتقات المالية**: هي أدوات مالية تنتج عن عقود تتم مع الغير وتتصف بما يلي:

[1]- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2008،ص ص 635-636.

- تتغير قيمتها بتغير البند المتفق عليه في العقد مثل: سعر الفائدة، أسعار سعر صرف العملة.
- لا تحتاج إلى صافي استثمار أولي عند إبرام العقد أو يتم دفع مبالغ بسيطة كعلاوة عند إبرام العقد.
- سيتم تسويتها في المستقبل.
- من أمثلتها العقود الآجلة، العقود المستقبلية، عقود المقايضة، عقود الخيار.

5- هدف المعيار IFRS7:

هدف معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 بيان متطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية في القوائم المالية بطريقة تسمح لمستخدمي تلك القوائم من:

- تقيم الأهمية للأدوات المالية على الوضعية المالية والأداء المالي للمؤسسة.
- إبراز المعلومات المتعلقة بالمخاطر الناتجة عن الأدوات المالية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة والطريقة التي يمكن إدارة بها هذه المخاطر.

تعتبر متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 "الأدوات المالية – الإفصاح" مكملة للمبادئ الخاصة بالاعتراف والقياس وعرض الأصول المالية والالتزامات المالية الواردة في معيار المحاسبة الدولي IAS39 و IAS 32.

6- نطاق المعيار IFRS 7:

يجب أن يطبق المعيار من قبل جميع المؤسسات ولكافة أنواع الأدوات المالية باستثناء ما يلي [1]:

- الحقوق في المؤسسات التابعة والحليفة والمشاريع المشتركة والتي يتم المحاسبة عنها وفقا للمعيار IAS27، IAS28،IAS31.
- حقوق والتزامات الموظفين الناتجة عن خطط منافع الموظفين بموجب معيار المحاسبة الدولي IAS19.
- عقود التعويض المحتملة الناتجة عن اندماج الأعمال بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS3 .
- عقود التأمين المعرفة بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS4 .
- الأدوات المالية، العقود والالتزامات المتعلقة بعمليات التسديد على أساس السهم بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS2.

[1] – معيار التقرير المالي الدولي07 "الأدوات المالية – الإفصاح " (2017/01/21) متاح على الموقع . www.foucusifrs

ثانيا: متطلبات الإفصاح وفقIFRS7

يتطلب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 ما يلي [1]:

1- يجب على المؤسسة تجميع أدواتها المالية في فئات مماثلة (الأصول المالية، الالتزامات المالية، وحقوق الملكية) والإفصاح على مستوى الفئة عن المعلومات التالية:

- الإفصاح عن طبيعة ومقادير التدفقات النقدية وظروف عدم التأكد المحيطة بها والمتعلقة بالأدوات المالية.
- أسس الاعتراف والقياس والسياسات المحاسبية المختلفة المتعلق بالأدوات المالية، بما في ذلك تحديد القيم العادلة لهذه الأدوات.

2- إضافة إلى ما سبق هناك إفصاحات أخرى مطلوبة بموجب المعيار IFRS7 هي:

- معلومات عن أهمية الأدوات المالية.
- معلومات عن طبيعة ونطاق المخاطر التي تظهر بسبب الأدوات المالية، ويشمل ذلك سياسة التحوط المستخدمة والمخاطر التي يتوقع أن تنتج عن التعامل بالأدوات المالية سواء تم عرض هذه الأدوات في الميزانية أو لم يتم عرضها.

1- الإفصاحات المتعلقة بأهمية الأدوات المالية:

يجب على المؤسسة الإفصاح عن معلومات، تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم الأهمية للأدوات المالية لقائمة المركز المالي وقائمة الدخل وذلك كما يلي:

✓ **الميزانية:**

- الإفصاح عن القيمة الدفترية للأصول المالية والالتزامات المالية لكل فئة كما هي معرفة في المعيار IAS39
- الأصول المالية والالتزامات المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر موضحة بشكل منفصل، المقتناة لأغراض المتاجرة والمحددة كذلك عند الاعتراف المبدئي بها.
- الإفصاح عن إعادة تصنيف الأدوات المالية، وذلك في حالة قيام المؤسسة بإعادة تصنيف أصل مالي من القيمة العادلة إلى التكلفة المطفئة أو العكس.
- الاستثمارات المقتناة لحين استحقاقها.

[1]- معيار التقرير المالي الدولي07 "الأدوات المالية- الإفصاح"، مرجع سابق.

- الأصول المتاحة للبيع.
- القروض والذمم.
- الالتزامات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.
- إفصاحات عن مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والتغيرات في القيمة العادلة.
-إفصاحات عن البنود التي لم يتم الاعتراف بها وتشمل تحويلات الأصول المالية والتي لا يجوز الاعتراف بها محاسبيا في ظل المعيار IAS39 حيث يتم الإفصاح عن طبيعتها والمخاطر المتعلقة بها.
- معلومات عن الأصول المالية وغير المالية المرهونة والمقتناة كضمان.
- تسويات لحسابات سائر الديون المعدومة.
- الأدوات المالية المركبة ذات المشتقات الضمنية المتعددة.
- مخالفات شروط اتفاقيات القروض.

✓ **قائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية:**

- يتم الإفصاح عن بنود الدخل والمصروفات والمكاسب والخسائر.
- السياسات المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية و التي تم استخدامها في إعداد القوائم المالية.
- الإفصاح عن محاسبة التحوط (نوع التحوط).
- القيمة العادلة لكل فئة من الأصول والالتزامات المالية بطريقة تسمح بالمقارنة مع القيمة الدفترية وصف كيفية تحديد القيمة العادلة، معلومات تفصيلية إذا كانت القيمة العادلة لا يمكن قياسها بموثوقية.

2- الإفصاح المتعلق بالأدوات المالية:

يجب على المؤسسة الإفصاح عن معلومات كمية ونوعية تسمح لمستعملي القوائم المالية تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية في تاريخ الإبلاغ المالي ويشمل ذلك ما يلي [1]:

✓ **الإفصاحات النوعية** :وهي الإفصاحات التي تتضمن معلومات غير كمية، عن الأدوات المالية والمخاطر المتعلقة بها وهي:

- التعرض للمخاطر لكل نوع من الأدوات المالية.

[1]- مرجع سابق،ص ص 306-307.

- أهداف الإدارة وسياساتها وإجراءاتها لإدارة هذه المخاطر.
- التغيرات من الفترات السابقة.

✓ **الإفصاحات الكمية** :وهي معلومات عن مدى تعرض المؤسسة للمخاطر، مستندة على معلومات داخلية تم تزويد الإدارة بها، وتتضمن هذه الإفصاحات ما يلي:

- ملخصا لبيانات كمية مختصرة عن التعرض لكل نوع من أنواع المخاطر في تاريخ الإبلاغ.
- إفصاحات عن مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق.
- تركز المخاطر سواء على أساس جغرافي، أو على عملاء معينين أو في أسواق معينة، أو على أنواع معينة من السلع أو الأدوات المالية، ويرتبط ذلك بسياسة التنويع.

3- إفصاحات أخرى مطلوبة:

سوف نوضح بعض الإفصاحات المتعلقة بالبنود التي وردت إجمالية في الفروع التي سبق وأن تطرقنا لها كما يلي [1]:

✓ **مخاطر السيولة** :هي المخاطر المتعلقة بعدم القدرة على تدبير الأموال النقدية اللازمة للوفاء بالالتزامات ويطلق عليها بمخاطر التمويل وتتطلب الفقرة 39 من المعيار IFRS الإفصاح عن ما يلي:

- تحليل لتواريخ استحقاق المطلوبات المالية القائمة.
- وصف لكيفية إدارة مخاطر السيولة لتلك المطلوبات.

✓ **مخاطر السوق** :هي المخاطر التي تكون فيها القيمة العادلة، أو التدفقات النقدية للإدارة المالية، ستتغير بسبب التغيرات في الأسعار السوقية، ويجب الإفصاح عما يلي:

- تحليل الحساسية لكل نوع من أنواع مخاطر السوق التي قد تتعرض لها المؤسسة، كما في تاريخ القوائم المالية مع بيان أثر هذه المخاطر على قائمة الأرباح والخسائر وحقوق الملكية، ويعني تحليل الحساسية تحليل مدى تأثير معدلات أسعار فائدة افتراضية مختلفة على محفظة الأوراق المالية.

- الأساليب والفرضيات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية.
- التغيرات التي طرأت على الأساليب والفرضيات المستخدمة مقارنة بالفترات السابقة وأسباب هذه التغيرات.

[1]- مرجع سابق،ص ص 787-791.

ومن الطرق التي يمكن استخدامها لتحليل الحساسية طريقة القيمة المرجحة بالمخاطر والتي تظهر العلاقة المتبادلة بين متغيرات المخاطر مثل معدلات الفائدة، معدلات أسعار الصرف، واستخداماتها في إدارة المخاطر المالية.

✓ **مخاطر الائتمان** :هي المخاطر التي تتعلق بعدم القدرة على الوفاء بقيمة الأداة المالية التي تمثل الالتزام المالي في تاريخ استحقاقها ويجب الإفصاح لكل فئة من الأدوات المالية عما يلي:

– الحد الأقصى للمبلغ الذي قد تتعرض له المؤسسة لمخاطر الائتمان بتاريخ القوائم المالية دون الأخذ بعين الاعتبار أية ضمانات بحوزة المؤسسة.

– وصف للضمانات الموجودة بحوزة المؤسسة مقابل تلك الأدوات.

– الإفصاح عن المزايا الائتمانية للأصول المالية.

✓ **مخاطر التدفقات النقدية** :وهي المخاطر المتعلقة بالتغيرات في التدفقات النقدية المرتبطة بالأداة المالية نتيجة لعوامل مختلفة.

✓ **متطلبات الإفصاح المتعلقة بتحوط التدفق النقدي** :وتشمل على ما يلي:

– الفترات التي سيحدث فيها التدفق النقدي ومتى ستؤثر هذه التدفقات عل الربح والخسارة.

– وصف لأي عمليات تم التحوط لها مسبقا ولا يتوقع حدوثها.

– المبلغ المعترف به في حقوق الملكية خلال الفترة.

– المبلغ المحول من قائمة حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح والخسائر للفترة المذكورة.

✓ **محاسبة التحوط** :على المؤسسة الإفصاح وبشكل منفصل لكل نوع من أنواع التحوط المذكورة في معيار المحاسبة الدولي IAS39 كما يلي[1]:

– وصف لكل نوع من أنواع التحوط.

– وصف للأدوات المالية المخصصة كأدوات تحوط والقيم العادلة لها بتاريخ التقارير المالية.

– طبيعة المخاطر المتحوط لها.

✓ **التحوط** : هو وسيلة لإدارة المخاطر يتم من خلالها استخدام مشتقة مالية واحدة أو أكثر من ذلك، أو أدوات تحوط أخرى لمواجهة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأصل أو التزام مالي، لأي عملية

[1]– **مرجع سابق** .

مستقبلية، و في هذا الصدد يجب التمييز بين أداة التحوط والبند المتحوط له.

✓ **أداة التحوط** : وتتمثل في المشتقات المالية.

✓ **البند المتحوط له** :هو أصل أو التزام أو تعاقد مؤكد أو صافي استثمار في عملية جانبية يعرض المؤسسة إلى مخاطر التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بها [1].

ولقد تم التطرق إلى كثير من المصطلحات الرئيسية في المعيار IAS39 المتعلق بالأدوات المالية الاعتراف والقياس، ويأتي تركيز المعيار IFRS7 على الإفصاحات عن المخاطر المتعقلة بالأدوات المالية، كمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق، نظرا للتوسع الكبير في التعامل بالأدوات المالية، وما تشكله هذه الإفصاحات سواء كانت كمية أو نوعية من زيادة المعلومات عن الأدوات المالية ووضوحها وشفافيتها، والتي تمكن المستفيدين وأصحاب العلاقة من اتخاذ قراراتهم برشد وعقلانية، خاصة بعد ظهور مشاكل عدة ناتجة عن عدم كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، والمتعلقة بالأدوات المالية للتعامل مع المخاطر المحيطة بها.

المبحث الثالث:أوجه التوافق و التباعد بين النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية

أعتمد المشروع السابع للنظام المحاسبي المالي والمعد سنة 2006 ليكون النسخة النهائية المقبولة والتي سوف تطبق مستقبلا في الجزائر، وتجسد ذلك بإصدار القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، والمتتبع يجد أن النظام المحاسبي المالي مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية كما هي في جانفي 2005 غير أن المعايير المحاسبية الدولية من ذلك الوقت شهدت عدة تغيرات وتعديلات مما يجعل فجوة الاختلاف بينها وبين النظام المحاسبي المالي تتوسع شيئا فشيئا بمرور الزمن، فجميع التعديلات التي شهدتها المعايير المحاسبية الدولية منذ سنة 2005 غير متضمنة في النظام المحاسبي المالي، و هنا يطرح التساؤل حول الأسلوب و المنهجية المعتمدة من قبل المجلس الوطني للمحاسبة من أجل مواكبته لمختلف التغيرات التي تطرأ على الساحة الدولية بخصوص هذا الشأن، وفي ما يلي سرد لأهم الاختلافات بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية.

[1]- محمد أبو نصار، مرجع سابق،ص ص663-664.

المطلب الأول: جدول رقم (04): يبين الاختلافات بين النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية.

مجال الاختلاف	النظام المحاسبي المالي	المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)
1.التحديث	بطيء و يخضع للإجراءات القانونية.	سريع وفق المستجدات و الظروف الاقتصادية.
2.التفصيل	موجز واقتصر على تقنيات المعالجة للأحداث الاقتصادية.	منطقة لنطاق كل عنصر مع تقديم الشروحات اللازمة للتعامل مع أي حالة مستجدة.
3.الإطار المفاهيمي	هو الإطار المفاهيمي القديم للمعايير الحاسبية الدولية لسنة 2001 فهو يغطي القوائم المالية فقط.	تم تحديث الإطار المفاهيمي سنة 2010 ليشمل جميع تفاصيل التقرير السنوي بما فيها القوائم المالية.
4.التسمية	الميزانية	المركز المالي.
	جدول حسابات النتائج.	جدول الدخل الشامل.
	التثبيتات.	الممتلكات و المصانع و المعدات.
5.الأحداث اللاحقة لتاريخ التقرير	لا يعالج الأحداث اللاحقة لتاريخ التقرير السنوي.	يهتم بمعالجة الأحداث التي تقع بعد تاريخ الميزانية و قبل المصادقة على التقرير السنوي.
6.المؤونات	يعالج المؤونات التي يتم تكوين مخصص لها فقط.	بالإضافة إلى ذلك يعالج الالتزامات الطارئة التي يفصح عنها فقط،و كذلك يعالج الأصول الطارئة بحيث يفصح عن الإيرادات المستقبلية.
7.الأطراف ذوي العلاقات	غير مدرجة	يجب الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة في التقرير السنوي.
8. الوحدات التشغيلية	غير مدرجة.	يجب على الوحدات التشغيلية التي تتوفر على شروط محددة إعداد تقرير مالي خاص بها.
9. المشتقات المالية	غير مدرجة.	يتم الاعتراف بها ضمن الأدوات المالية.
10.التقارير المرحلية	غير مدرجة.	على المؤسسات إعداد تقارير سداسية ويمكن إعدادها فصليا**.**
11. القيمة الحقيقية (العادلة)	لا يوجد معيار يحدد طرق وتقنيات قياس القيمة العادلة أو الحقيقية.	تم اعتماد ثلاث تقنيات لقياس القيمة العادلة، طريقة السوق وطريقة التكلفة وطريقة الدخل وذلك حسب IFRS 13.

12. اندماج الأعمال	غير مدرج فقط اندماج القوائم المالية للفروع مع المؤسسة الأم.	عند قيام شركة بتملك شركة أخرى يتم معالجته وفق طريقة الشراء المنصوص عليها في IFRS3.
13. تعليقات الإدارة	عدم وجود أي قسم يحدد طبيعة التعليقات التي تقوم بها الإدارة.	وجود معيار كامل يحدد طبيعة المعلومات التي يتضمنها تعليقات الإدارة ومجالها وحدودها.
14. الالتزام	يحدد وجوب تطبيق النظام المحاسبي المالي وفقا لحجم النشاط وعدد العمال.	وجوب تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على كامل الشركات المدرجة في البورصة مهما صغر حجمها، والبقية مهما كانت كبيرة تلتزم بالمعيار الخاص بتكييف المعايير مع المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم.
15. محاسبة التضخم	غير مدرج.	مدرج في المعيار الدولي رقم 29.

المصدر: من إعداد الطالبين، بالاعتماد على النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية.

المطلب الثاني: نقاط التوافق بين النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية

يمكن توضيح نقاط التوافق بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبية الدولية من خلال ما يلي[1]:

أولا: من حيث المبادئ والأسس المحاسبية

يعتمد كل نظام محاسبي على مجموعة من القواعد والمبادئ والأسس، ومن خلال الجدول الموالي سنوضح نقاط التوافق الموجودة بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية.

الجدول رقم(05): مقارنة بين النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية من حيث المبادئ المحاسبية

1.مبدأ الأهمية النسبية	**وفق IAS/IFRS**	تعتبر المعلومات هامة نسبيا إذا كان تحريفها أو حذفها يمكن أن يكون له تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون لهذه البيانات المالية. فهي الحد القاطع أو النقطة الفاصلة لكي تكون المعلومات نافعة ومفيدة.
	وفق SCF	حددت المادة 11 من المرسوم مبدأ الأهمية النسبية وربطته بمدى تأثير المعلومات المالية على حكم مستعمليها تجاه الكيان، العناصر قليلة الأهمية لا تطبق عليها المعايير المحاسبية.
2.مبدأ استقلالية السنوات	**وفق IAS/IFRS**	يتم إثبات العمليات والأحداث بالدفاتر المحاسبية للمنشأة والتقرير عنها بالبيانات المالية للفترات التي تخصها.
	وفق SCF	وفقا لهذا المبدأ، تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي تسبقها وعن السنة التي تليها؛ ولذلك يتم ربط حدث بالسنة المالية المقفلة إذا كانت له صلة مباشرة ومرجحة مع وضعية قائمة عند تاريخ إقفال حسابات السنة المالية، ويكون معلوما بين هذا التاريخ وتاريخ الموافقة على حسابات هذه السنة المالية لا يتم إجراء أية تسوية إذا طرأ حدث بعد تاريخ إقفال السنة المالية، وكان لا يؤثر على وضعية الأصول

[1] – من اعداد الطالبين بالاعتماد على مذكرة الإصلاح المحاسبي في الجزائر بين التحديات الدولية ومتطلبات الاقتصاد الوطني.

		أو الخصوم الخاصة بالفترة السابقة للموافقة على الحسابات.
3.مبدأ الحيطة والحذر (التحفظ)	**وفق IAS/IFRS**	يواجه معدو البيانات المالية حالات عدم التأكد في تقديريهم لبعض الوقائع والأحداث، منها تحصيل الديون المشكوك فيها. ومبدأ الحيطة والحذر، هو ممارسة سلطة تقديرية للتوصل الى تقديرات في ظروف عدم التأكد، بحيث لا يكون هناك مبالغة في تقدير قيم الأصول أو الإيرادات، أو تفريط في تقدير قيم الخصوم أو المصروفات ومع ذلك يجب مراعاة ألا يؤدي تطبيق أساس التحفظ إلى خلق احتياطيات سرية أو مخصصات بأكثر مما يجب أو التخفيض المتعمد للأصول والدخل أو التضخيم المتعمد للخصوم والمصروفات.
	وفق SCF	أشارت المادة 14 من المرسوم على أنه يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة والذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول شكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تثقل بالديون ممتلكات المؤسسة أو نتائجها. ينبغي أن لا يبالغ في تقدير قيمة الأصول والإيرادات، ويجب أن يقلل من قيمة الخصوم والأعباء.
4.مبدأ الثبات (ديمومة الطرق المحاسبية)	**وفق IAS/IFRS**	حتى تكون المعلومات المالية قابلة للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة يجب أن تتميز بثبات الطرق وقواعد العرض من سنة لأخرى. ويمكن الخروج عن هذا المبدأ في حالة البحث عن معلومة أفضل لمستعملي البيانات المالية شريطة تطبيق الطرق المحاسبية على الفترات السابقة (بأثر رجعي)، ويجب الإشارة إلى ذلك في الجداول الملحقة.
	وفق SCF	يقتضي انسجام المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة دوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات. يبرر الاستثناء عن مبدأ الديمومة بالبحث عن معلومة أفضل أو تغير في التنظيم. (المادة 15من المرسوم رقم 156/08) والإشارة إلى أسباب ذلك ضمن ملحق القوائم المالية.

5.مبدأ التكلفة التاريخية	**وفق IAS/IFRS**	يعتبر أساس التكلفة التاريخية هو الأساس الأكثر شيوعا في الاستخدام من جانب المؤسسات لغرض إعداد البيانات المالية، وعادة ما يتم دمج هذا الأساس مع أسس القياس الأخرى، فمثلا يظهر المخزون عادة بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل، كما يمكن إظهار الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة السوقية، وتقيم الخصوم المرتبطة بخطط تقاعد العاملين بقيمتها الحالية.
	وفق SCF	يعني هذا المبدأ أن يتم تسجيل العمليات المالية في السجلات على أساس التكلفة الفعلية لهذه العمليات وقت حدوثها، وعلى أساس قيمتها عند معاينتها. باستثناء الأصول والخصوم البيولوجية والأدوات المالية فتقيم بقيمتها الحقيقية.
6. مبدأ تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني	**وفق IAS/IFRS**	لكي تمثل المعلومات بصدق العمليات وغيرها عن الأحداث التي تمثلها، فإنه من الضروري المحاسبة عن تلك العمليات والأحداث طبقا لجوهرها وواقعها الاقتصادي وليس فقط طبقا لشكلها القانوني.
	وفق SCF	تقيد العمليات في العمليات وتعرض ضمن القوائم المالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي والاقتصادي، دون التمسك فقط بمظهرها القانوني.
7.مبدأ عدم المقاصة	**وفق IAS/IFRS**	يجب عدم إجراء مقاصة بين الأصول والخصوم وبين بنود الدخل والمصروفات إلا إذا كانت المقاصة مطلوبة وتعكس جوهر العملية أو الحدث، أو مسموح بها من قبل معيار محاسبة دولي آخر.
	وفق SCF	لا يمكن إجراء مقاصة بين أصل وخصم، أو عنصر من الأعباء وعنصر من الإيرادات. **الاستثناءات** :تتم هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية.

المصدر :سعد بوراوي: الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري مع الإشارة إلى حالات التقارب مع الإطار الفكري لـ IAS/IFRS، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول.

النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية –تجارب تطبيقات وآفاق–، المنظم بمعهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بالوادي، 18/17 جانفي2010 ،ص 13-15.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المبادئ التي تبناها النظام المحاسبي المالي متوافقة إلى حد كبير مع المعايير الدولية، وما جاء من اختلاف يرجع إلى اختلاف في بعض المصطلحات الناتج عن تبني المرجعية الفرنكفونية في إعداد وصياغة النظام المحاسبي المالي الجزائري، وعليه فإن النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية متوافقان من حيث المبادئ المحاسبية.

ثانيا: من حيث القوائم المالية

تبنى النظام المحاسبي المالي نفس القوائم المالية الدولية الواردة في معايير المحاسبة الدولية، وعددها 72 قوائم مالية أساسية، وهي موضحة في الجدول التالي مع الإشارة على الفرق في التسمية:

الجدول رقم (06): مقارنة بين النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية من حيث القوائم المالية

القوائم المالية وفق IAS/IFRS	القوائم المالية وفق SCF
قائمة المركز المالي	الميزانية
قائمة الدخل- صافي الربح أو الخسارة	حساب النتائج
قائمة التدفق النقدي	جدول سيولة الخزينة
قائمة التغير في حقوق الملكية	جدول تغير الأموال الخاصة
الإيضاحات و الجداول الإضافية	الملحق

المصدر :من إعداد الطالبين، بالاعتمادا على القوائم المالية للمرجعيتين السابق ذكرهما.

على العموم يقدم النظام المحاسبي المالي نماذج قاعدية للكشوف المالية بحيث يجب تكييفها مع كل كيان قصد توفير معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم.

ونشير إلى التطابق الكبير بين الافصاحات والمعلومات الواجب عرضها في الملحق وبين ما ورد من متطلبات وفقا لمجلس المعايير الدولية للمحاسبة.

ثالثا:من حيث تعريف عناصر القوائم المالية

الجدول رقم (07): مقارنة بين النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية من حيث تعريف القوائم المالية

1.المركز المالي – الميزانية –	**وفق IAS/IFRS**	– قدم تعريفا للعناصر المرتبطة بقياس المركز المالي وهي الموجودات، والمطلوبات وحقوق الملكية. –التمييز بين الموجودات والمطلوبات المتداولة/ غير المتداولة – المعيار الدولي رقم 1.
	وفق SCF	– قدم تعريفا لعناصر الميزانية وهي الأصول والخصوم ورؤوس الأموال الخاصة. –عرض منفصل للخصوم والأصول في صلب الميزانية، الفصل بين العناصر الجارية والغير الجارية.
2. الموجودات – الأصول–	**وفق IAS/IFRS**	هي موارد خاضعة لسيطرة المنشأة نتيجة أحداث ماضية ويتوقع أن تتدفق منافعها الاقتصادية مستقبلا.
	وفق SCF	هي الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية. مراقبة الأصول هي قدرة الحصول على منافع اقتصادية توفرها هذه الأصول.
3. الالتزامات – الخصوم –	**وفق IAS/IFRS**	هي التزامات حالية على المنشأة نتجت عن أحداث ماضية ويترتب على الوفاء بها تدفقات خارجة من موارد المنشأة تنطوي على منافع اقتصادية، والتمييز بين الخصوم الجارية وغير الجارية.
	وفق SCF	تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية والتي يمثل انقضاؤها خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية. وتصنف الخصوم الى خصوم جارية وخصوم غير جارية.

4. الخصوم الجارية والغير الجارية	**وفق IAS/IFRS**	**لخصوم الجارية** :يتوقع أن يتم تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية. تصنف باقي الخصوم كخصوم غير جارية.
	وفق SCF	عبارة عن المتبقى من الموجودات بعد استبعاد كافة المطلوبات.
5. حقوق الملكية – رأس المال الخاص–	**وفق IAS/IFRS**	تمثل حقوق الملكية –**رؤوس الأموال الخاصة أو الأموال الخاصة أو رأسمال المالي** –فائض أصول الكيان عن خصومه الجارية وغير الجارية.
	وفق SCF	هو الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المالية في شكل تدفقات داخلة أو زيادة في الأصول أو انخفاض في المطلوبات والتي يترتب عليها زيادة في حقوق الملكية ما عدا تلك المتعلقة بمساهمات أصحاب المنشأة.
6.الدخل – الإيرادات –	**وفق IAS/IFRS**	تتمثل إيرادات سنة مالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مدا خيل أو زيادة في الأصول أو انخفاض في الخصوم.
	وفق SCF	هي انخفاض في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المالية المتخذة شكل تدفقات خارجة أو استنفاذ للموجودات أو نشوء مطلوبات تؤدي إلى انخفاض في حقوق الملكية ما عدا تلك المتعلقة بالتوزيعات على أصحاب المنشأة.
7. المصاريف – الأعباء –	**وفق IAS/IFRS**	تتمثل أعباء سنة مالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل انخفاض أصول أو في شكل ظهور خصوم، وتشمل أيضا مخصصات الاهتلاك أو الاحتياطات وخسارة القيمة.

	وفق **SCF**	الفرق بين الإيراد المتحقق خلال الفترة والمصروفات التي تكبدتها المنشأة خلال نفس الفترة.
8. ربح أو خسارة الفترة – النتيجة الصافية للسنة المالية–	**وفق** **IAS/IFRS**	تساوي النتيجة الصافية للسنة المالية الفارق بين مجموع الإيرادات ومجموع الأعباء.
	وفق **SCF**	تساوي النتيجة الصافية للسنة المالية الفارق بين مجموع الإيرادات ومجموع الأعباء.

المصدر :سعد بوراوي، مرجع سابق، ص.ص 16-18 .

المطلب الثالث: نقاط التباعد بين النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية

بالرغم من التوافق الكبير بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية في العديد من النقاط، إلا أنه يمكن ذكر بعض الاختلافات التي تبرز التباعد بين المرجعيتين، والتي وان قلت يجب إبرازها لتوضيح مدى التوافق بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية [1]:

- يقوم النظام المحاسبي المالي بتحديد القواعد الخاصة في مجالات التنظيم ومسك المحاسبة وتسجيل العمليات، وعموما لم تحدد هذه المجالات في أي معيار دولي ولم يتم معالجتهم من قبلIAS/IFRS .

- اتخذ النظام المحاسبي المالي معالجات خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي يسمح لها بمسك محاسبة مبسطة ترتكز على حركتي الخزينة والصندوق، إلا أن الملاحظ على IAS/IFRSعدم اتخاذها لمثل هذه الأحكام لهذه المؤسسات (باعتبار أن النظام المحاسبي المالي أ عد وفق)IFRS5771 .
- بالنسبة لكل من تكاليف الخدمات لإعادة المعالجة، وطرق تقييم باقي التكاليف لتكوين مؤونة، فإنه لم يفصل فيها وفق النظام المحاسبي المالي، بينما تخضع لأحكام عديدة ومفصلة على مستوى IAS/IFRS .

[1] – تيقاوي العربي: النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين متطلبات التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة وتحديات التطبيق مع البيئة الجزائرية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة يومي 13-14 ديسمبر 2017 ص 16-17.

- على مستوى الإطار المفاهيمي، يعرف النظام المحاسبي المالي باتفاقية الكيان واتفاقية الوحدة النقدية، وهي قواعد غير مذكورة صراحة على مستوى ، IAS/IFRS بالرغم من أنها مفيدة جدا في حالة المؤسسات الصغيرة.
- فيما يخص الجرد الدائم، فهو إجباري وفق النظام المحاسبي المالي، بينما تطبيقه يعود لرغبة المؤسسة وفق IAS/IFRS.
- بخلاف النظام المحاسبي المالي تسمح IAS/IFRS بعرض الأصول والخصوم حسب درجة سيولتها إذا كان ذلك يوفر معلومات موثوقة وأكثر ملاءمة.
- يسمح بظهور البنود غير العادية في حساب النتائج، في حين ألغى المعيار الدولي رقم (1) مفهوم البنود غير العادية عند عرض قائمة الدخل.
- لم يعط النظام المحاسبي المالي أهمية للكيانات المالية وشركات التأمين والاستثمارات العقارية، على الرغم من أن هناك معايير محاسبية دولية خاصة لهذا النوع من الكيانات والأنشطة IFRS 4 .40 .23 .14 IAS[1].

[1]– نفس المرجع السابق ذكره.

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل الذي يمثل إسقاط الجوانب النظرية التي تمت دراستها فيما سبق، وتم القيام بمقارنة بين النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية من ناحية الإفصاح المحاسبي.

وحيث نجد أن النظام المالي المحاسبي و المعايير المحاسبية الدولية من ناحية الإفصاح المحاسبي لا يتطابق في كل النقاط إذ نجد هناك اختلافات في بعض النقاط والتي تطرقنا إليه في المبحث الثاني التي توضح كل نقاط الاختلافات و كما أيضا توجد نقاط توافق والتي هي موضحة في المبحث الثاني أيضا ، وكما المقارنة من ناحية القوائم المالية الذي يكمن الاختلاف في طريقة التقييم للمنشآت و اختلاف التسميات.



خـــاتمـة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع حاولنا معالجة إشكالية البحث التي تدور حول الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية و النظام المحاسبي المالي، و نظرا لاتساع الموضوع فإنه لا يمكن إحاطته بكل جوانبه من خلال دراسة واحدة، ومنه فإن هذه الدراسة تعتبر مساهمة بسيطة من الطالبين و خطوة أولى بالنسبة للدراسات القادمة ، وللإجابة على هذا التساؤل قسمنا الدراسة إلى ثلاث فصول الفصل الأول و الفصل الثاني والفصل الثالث، يتكلم الفصل الأول عن المعايير المحاسبية الدولية، والثاني عن الإفصاح المحاسبي، و الثالث عن الإفصاح المحاسبي بين المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي و الذي يحمل جزء كبير للمقارنة و الوصول إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات وكذا تقديم بعض التوصيات وفي الأخير ندرج بعض الأفاق المحتملة لمواصلة البحث والتي لها علاقة بجوانب أخرى من الموضوع لم يتم التطرق إليها.

1- نتائج إختبار الفرضيات:

- ✓ يتوافق الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية.

من خلال تحليلنا توصلنا إلى إثبات صحة هذه الفرضية ، نجد أن هناك نقاط توافق و تباعد .

- ✓ تتوافق الأساليب المحاسبية للنظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية.

من خلال تحليلنا توصلنا إلى إثبات صحة هذه الفرضية لأن تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي يحتوي على جزء كبير من المعايير المحاسبية الدولية وليس كلها، ومن آثاره ليست على الجانب المالي فقط وإنما على عدة مستويات مختلفة في المؤسسة أهمها الجانب التنظيمي.

- ✓ تتوافق عناصر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية.

لقد توصلنا إلى إثبات صحة هذه الفرضية لأن النظام المحاسبي المالي موافق المعايير المحاسبية الدولية وهذا يعني أن النظام المحاسبي المالي كل قوانينه مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية .

2- النتائج العامة:

- تعتبر المعايير المحاسبية الدولية و النظام المحاسبي المالي إرشادية غير إلزامية التطبيق دوليا إلا أن متطلبات العولمة والشركات متعددة الجنسيات فرضت تطبيقها على العديد من الدول، والتي تبنتها جزئيا أو كليا خاصة التي لا تملك معايير خاصة بها.
- نصت المعايير المحاسبية الدولية و النظام المحاسبي المالي على ضرورة الإفصاح المحاسبي في إعداد القوائم المالية الأساسية المتمثلة في الميزانية ، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة و جدول تغيرات أموال الخاصة بالإضافة إلى الملاحق المكملة لها في كل دورة محاسبية .
- تتوافق القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبية الدولية من حيث الشكل والإطار المفاهيمي ونسبيا من حيث قياس وتقييم عناصرها.

بالرغم من تبني النظام المحاسبي المالي لأغلبية المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية والالتزام بعملية الإفصاح المحاسبي ، إلا أنها تحتاج للظروف الملائمة لتطبيقها على واقع المؤسسات الاقتصادية .

2- التوصيات:

- اتباع المجال الواسع في موضوع الافصاح المحاسبي.

- العمل على خلق دراسات مستقبلية على المستوى المحلي و الدولي.

- تحقيق افصاح محاسبي جيد يتم اعداده على اساس متطلبات النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولي.

3- آفاق الدراسة:

- ضرورة تعزيز الإفصاح المحاسبي، نظرا لاعتباره الضامن الأول لمصداقية المعلومات المالية التي تصدرها الشركات الإقتصادية، وذلك من خلال إعطاء درجة معتبرة من الإستقلالية مع مراقبة شديدة على أدائهم ضرورة إكساب النظام المالي المحاسبي و المعايير المحاسبية الدولية درجة كبيرة من المرونة، و الهدف

من ذلك التأقلم السريع مع مختلف المستجدات المحلية و الدولية، خصوصا أن المعلومة المالية لها قيمة كبيرة.

وفي الأخير يقترح الباحثين بعض المواضيع للبحث:

- المقارنة بين النظام المالي المحاسبي و المعايير المحاسبية الدولية.

- مدى تطبيق الشركات الإقتصادية في الجزائر للإفصاح المحاسبي.



قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أ- الكتب:

1. أحمد السيد حمد الله،**مدى أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين**،منهج مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي لتنشيط سوق المال المصري،مجلة البحوث التجارية،كلية التجارة،جامعة الزقازيق 1993،
2. جمعية المحاسبين القانونيين السورية، سوريا،IAS24 - مأمون حمدان، المعيار المحاسبي الدولي ،سوريا 2008.
3. خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية 2007**،اثراء للنشر، عمان، الأردن،200.
4. الصبان محمد سمير . دراسات في الأصول المالية، أصول القياس وأساليب الإتصال المحاسبي، الدار الجامعية بيروت 1996.
5. طارق عبد العال ، **دليل المحاسب إلي تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية الحديثة، دار الجامعة،2006، مصر.**
6. طارق عبد العال حماد ، **التقارير المالية أسس الإعداد و العرض و التحليل**، الدار الجامعية،
7. طلال الحجاوي و عبد الناصر نور، **دور المعايير المحاسبية في توجيه السلوك الاقتصادي**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السادس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بعنوان: المحاسبة في خدمة الاقتصاد عمان ايام 22-23 سبتمبر 2017.
8. عباس ميرزا و آخرون ، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: كتاب و دليل،وأيلي** للنشر و التوزيع ،2006 طبع في الأردن .
9. غسان فلاح المطارنة، خنفر مؤيد راضي، تحليل القوائم المالية نظري وتطبيقي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى السنة 2006.
10. فرديك تسوي، كارل أنفروست، جاري مبيك، تعريب محمد عصام الدين زايد، ترجمة محمد حجاج، **المحاسبة الدولية**، دار المريخ بالسعودية، 2004.
11. مأمون حمدان ، **مقدمة عن معايير المحاسبية الدولية** ، جامعة دمشق، 2008.
12. محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2008.

13. محمد المبروك أبو زيد ، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع،2005.

14. محمد مطر، موسي السويطي، التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط02،2008.

15. محمد مطر،موسى السويطي،**التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجال القياس** – العرض- الإفصاح، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الثالثة 2012،عمان.

16. محمود أحمد ابراهيم، المحاسبة المالية، مكتبة دار الثقافة، عمان، الأردن 1998.

17. نورالدين مزياني، **النظام المحاسبي الجزائري الجديد ،بين الإستجابة لمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتحديات البيئة** بحث مقدم لمؤتمر جامعة العلوم التطبيقية حول: إدارة منظمات الأعمال، التحديات العالمية المعاصرة 27-29 أفريل2017.

18. يوسف جربوع محمد، سالم عبد الله حلس، **المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة 2002.

ب- المداخلات و المقالات:

1. تيقاوي العربي: النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين متطلبات التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة وتحديات التطبيق مع البيئة الجزائرية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة يومي 13-14 ديسمبر 2017.

ج- المذكرات و الرسائل:

*** أطروحة دوكتوراه:**

1. حواس صلاح, **التوجه الجديد نحو معاير الإبلاغ المالي الدولي**، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008،.

2. مداني بن بلغيث، **أهمية أصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية (التطيق على حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

* **رسالة ماجيستر:**

1. بولجنيب عادل، **دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية**، رسالة ماجستير، غير منشورة،كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة المالية، جامعة قسنطينة ، الجزائر ،2013-2014.
2. رفيق يوسفي ، **النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2010-2011 .
3. شناي عبد الكريم، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولية**، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر،2008-2009.
4. عبد القادر بكيحل ، **أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية في الجزائر في ظل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي**، رسالة ماجستير في العلوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،2009.

* **مذكرة ماستر:**

1. العلجة ضيف، مسعودي زينب، **عرض قائمة المركز المالي وفق معايير المحاسبية الدولية**، مذكرة ماستر ، جامعة المدية، تخصص محاسبة، الجزائر ، 2008-2009،.
2. تقي الدين وناس، محمود فريسوا ، **أثار ومقتضيات تبني المرجع المحاسبي الدولي** ، مذكرة ماستر ، المدرسة العليا للتجارة، 2007.

د- الجرائد الرسمية والمجلات:

1. زغدار أحمد سفير محمد، **خيار الجزائر بالتكييف مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية** (IAS/IFRS) مجلة المباحث،العدد السابع،2010/2009،كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية،جامع قاصدي مرباح ورقلة.
2. طفي زيود وآخرون، **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية،المجلة رقم 01،2007،سوريا.

3. أحمد السيد حمد الله،**مدى أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين**،منهج مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي لتنشيط سوق المال المصري، مجلة البحوث التجارية،كلية التجارة،جامعة الزقازيق 1993،

4. **مواقع الانترنيت:**

1- http//www.algerian house .com/mountada/showthead php

تاريخ الاطلاع: 2017/05/09.

2- www .ifrs.org/features/documents/mise- au –point-conc

ernant-les-normes- ifrs le :10/01/2017.

4- Http://www.aleqt.com/2007/02/11/article_7872.htmlK,06/15/2017.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- schroeder .R.G CLARK. M.W and Cathey.j. M**;;; FINANCIAL ACCOUNTING theory and analysis text redings and cases**. . 8th edition.john wiley and sons 2005.usa..

2- Jean – Jacques Julian , les normes comptables internationales IAS/IFRS , édition foucher 2008.